

# هَذَا نَبَأُ الْمُنْعَبِّ السَّلَاسِي

مَشْرُوحٌ

الشيخ صالح عبد الصميع الأبي الأزهري

على

## مَنْبِزِ الْأَخْضَرِيِّ

في الفقه على مذهب السادة المالكية

للشيخ عبد الرحمن الأخضر

الناشر

مكتبة النهضة الإسلامية

أم درمان - شرق الجامع الكبير

ت: ٥٦٤٥٤٦ موبایل: ٩١٨٠٢٣٠٧٣

# هَذَا يَوْمًا مَبْعُودٌ إِلَيْكَ

مُسَلَّحٌ

الشيخ صالح عبد السمیع الآبی الأزهری

على

## مِيزَانِ الْأَخْضَرِيِّ

في الفقه على مذهب السادة المالكية

للشيخ عبد الرحمن الأخضرى

المصطفى للطباعة والنشر

٦ ش قصر الشوق — الحسين

القاهرة ت: ٥٩٢٧٣٦٤

الحمد لله الذي ونح الدين . بطلعة سيد الانبياء والمرسلين ، وجعل امته خيرة  
 امة وملته خير ملة ، فهو سيد الابرار ، وهم السادة الاخيار . المؤلف .

(الحمد لله) وانما بدا بالحمد لله اداء لما وجب ووفاء بما طلب وعملا بقوله **وَقَالَ**  
 وَكُلُّ امْرِئٍ بِاِلَهِ يَدْعُو بِالْحَمْدِ فَهُوَ اِحْذَرُ ، اي كالرجل الاجزم : اي الاقطع  
 كما في المصباح ، وهو من قطعت اظفار يديه او من قام به الجذام كما في القاموس وكما  
 تدل على حصول العيب المنقر وعدم ( ٢ ) الكمال على ان الحمد واجب ولو

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ  
 الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى  
 سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَإِمَامِ الْمُرْسَلِينَ  
 (أَوَّلُ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ) تَصْحِيحُ إِيمَانِهِ  
 ثُمَّ مَعْرِفَةُ مَا يُصْلِحُ بِهِ فَرَضُ عَيْنِهِ كَأَحْكَامِ

مرة في العمر كالصلاة على النبي  
**وَقَالَ** وكلهني الشهادة ( رب  
 العالمين ) اي مريهم على موائد  
 كرمه وبر احسانه ( والصلاة  
 والسلام على سيدنا محمد خاتم  
 النبيين وامام المرسلين ) وانما  
 اتى بالصلاة وفاء بما طلب  
 لحاجب من لولاه لم توجد  
 الدنيا من العدم ، فهو مصباح  
 الفضل ونبراس الهدى  
 المخصوص بعز الدنيا وشرف  
 الآخرة ( اول ما يجب على

المكلف تصحيح ايمانه ) فاول الواجبات النظر الموصل الى  
 معرفة الصانع والعلم بوجوده فهو اس الایمان والاصل لكل ما يطلب من  
 المكلف من معرفة ما يجب وما يجوز وما يستحيل ، وهذا امر ايمانه وانتظ  
 في سلك عباده المشار اليهم بقوله تعالى - يا عباد فائقون - . وانما كانت هذه  
 الايمان لان معرفة ما يجب لله عز وجل وما يجوز وما يستحيل تستلزم معرفة  
 مثل ذلك في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام ثم ما يصلح به فرض عليه كاحكام

الصلاة والطهارة والصيام) ثم بعد هذه النشأة : أي نشأة معرفة الصانع ومعرفة وجوب وجوده يلزم ما فرض الله عليه مما لا تطهر نفسولا تكمل سريره إلا به قال تعالى - وما جعل عليكم في الدين من حرج ولكن يريد ليطهركم - فما فرض الله عليه الصلاة - فهي واجبة على كل مكلف بعبه ولا ينبغي عن فعلها فعل غيره عنه ولها احكام تخصها لا تتحقق وجودا ولا كالا الا بها فيجب عليه معرفة ذلك ( ووجب عليه ان يحافظ على حدود الله ويقف عند امره ونهيه ) وهي ما اقامه الله من شرائع وطلب المحافظة على فعله من الواجبات ( ٣ ) والمندوبات وحث على تركه من المحرمات والمكروهات فمن امثل الاوامر

### الصَّلَاةُ وَالطَّهَارَةُ وَالصَّيَامُ .

(وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَحْفَظَ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ ، وَيَقِفَ عِنْدَ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ ، وَيَتُوبَ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ قَبْلَ أَنْ يَسْخَطَ عَلَيْهِ ، وَشُرُوطُ التَّوْبَةِ) النَّدَمُ عَلَى مَا قَاتَ ، وَالنِّيَّةُ أَنْ لَا يَعُودَ إِلَى ذَنْبٍ فِيمَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ عُمْرِهِ وَأَنْ يَتْرَكَ الْمَعْصِيَةَ فِي سَاعَتِهَا إِنْ كَانَ مُتَلَبِّسًا بِهَا ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ التَّوْبَةُ

السريعة المطهرة • ومن ذا الذي ماساه قط • فينبغي للانسان الحكمل المبادرة عند طرو ما اقترف من الاساءة ان يخلع ثوب القدر ويشل بين يدي في العزة وتعلى بلباس الاجلال والمهابة والتذكر فيصر قبح الاساءة فيصرع بالانابة والرجوع الى الرقيب . ان الذين اتفوا اذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فاذا هم مبصرون - (وشروط التوبة الندم على ما قات والنية ان لا يعود الى الذنب فيما بقي من عمره وان يترك المعصية في ساعتها ان كان متلبسا بها ولا يحل له ان يؤخر التوبة

ولا يقول حتى يهديني الله فإنه من علامة الشقاء والخذلان وطمس البصيرة ( لما ذكر  
 ان التوبة والانابة والرجوع الى الله مما اترف من السيئات فمن الواجب على المكلف  
 فعله ولا يتحقق ذلك ولا يحصل في خارج العيان الا بعمدات تقوم بها هوية التوبة  
 يجعلها بعضهم اركانا ويجعلها بعضهم شرطاً كمصنفنا اخذين ذلك على جهة الشرطية .  
 فقال : وشروط الخ ، فمن شروط التوبة ان تالم نفس الفاعل وتجزن من جرم  
 وقبح ما فعل ومنهائية عدم العود الى الذنب مرة ثانية والندم على ما فات : ومنه  
 ان يخلع عن جريمته في الحال ولا يؤخر التوبة وسوف بها الى زمان آت لان  
 ذلك من علامات الشقاء وطمس ( ٤ ) البصيرة ومقت الجبار نعوذ بالله من غضبه

ومقته وطرده ونسرا أنفسنا  
 ( ويجب عليه حفظ لسانه عن  
 الفحشاء والمنكر والكلام  
 القبيح وايمان الطلاق وانتهاز  
 المسلم وإهاتته وسبه وتخويفه في  
 غير حق شرعي ) اي من  
 الواجب على المكلف صون  
 لسانه وحفظه عن الباطل : اي  
 من الاقوال حيث ان مصدر

وَلَا يَقُولُ حَتَّى يَهْدِيَني اللهُ فَإِنَّهُ مِنْ  
 عِلَامَةِ الشَّقَاوِ وَالْخِذْلَانِ وَطَمَسِ الْبَصِيرَةَ .  
 ( وَيَجِبُ ) عَلَيْهِ حِفْظُ لِسَانِهِ مِنَ الْفَحْشَاءِ  
 وَالْمُنْكَرِ ، وَالْكَلَامِ الْقَبِيحِ ، وَأَيْمَانِ  
 الطَّلَاقِ ، وَانْتِهَارِ الْمُسْلِمِ ، وَإِهَاتِهِ ،  
 سَبِّهِ وَتَخْوِيفِهِ فِي غَيْرِ حَقِّ شَرْعِيٍّ

ذلك اللسان والباطل هو خلاف الحق ويتعلق الباطل من الاقوال ويجب  
 بالسب والقذف بان يشتم انسانا او يقع في عرضه كان يقول له يا زاني او انه من الزناة  
 وفيه من الوعيد مالا يخفى فقد قال عليه السلام ( ان ارنى الزنا استحلال عرض المسلم )  
 اي اعتقاد حليته . هذا مدلول الحديث الا انه غير مراد لان المراد التكلم في  
 عرضه لكن لما تكلم في عرضه كان ثمة مستحل له فلذا اطلق الاستحلال عليه هذا  
 صريح القذف واما التعرض به كأن يقول له انالست بزان وغرضه ان المخاطب زان لو  
 انالست ابن زنا وغرضه ان المخاطب ابن زنا مومة : اي من الباطل انتهار المسلم وإهاتته بان  
 ينلظ عليه في القول فلا تنتهار الاخذ باطراف الكلام على جهة الشدة ومنه السباب

وهو كسر السببان به المرة بعد المرة ففي الحديث (سباب المؤمن فسوق) فيؤخذ منه انصاف فاعله بالفسق ولاخير بعد خبر رسول الله . ومنه ان لا يحلف بطلاق اذ المشروع : اي الذي اذن فيه الشرع الحلف بالله والصمت عن الحلف بخبره من افراد ذلك الحلف بالطلاق والحلف بالنبي وبالكعبة ، وغير ذلك مما عظم شرعا فلا يجوز الحلف بشي من ذلك ومصادق ذلك قوله عليه الصلاة والسلام ( من كان حالفا فليحلف بالله او بصمت ) ( ويجب عليه حفظ بصره عن النظر الى الحرام ولا يحل له ان ينظر الى مسلم بنظرة تؤذيه الا ان يكون فاسقا ، فيجب هجرانه اي من الواجب على المكلف غض البصر اي كسر العين عن النظر الى جميع المحرمات كالنظر للاجنبية والامر د على جهة اللذة ( ٥ ) وليس في النظرة الاولى بغير تمتد

خرج : اي اثم قال ابن القطان : الاجماع على ان العين لا تتعلق بها كبيرة ولكنها اعظم الجوارح آفة على القلب واسرع الامور في خراب الدنيا والدين اه واعلم انه لا يختص وجوب غض البصر عن المحرمات بما ذكر ، بل يجب غضه عن النظر للغير على وجه

( وَيَجِبُ ) عَلَيْهِ حِفْظُ بَصَرِهِ عَنِ النَّظَرِ إِلَى الْحَرَامِ ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مُسْلِمٍ بِنَظْرَةٍ تُؤْذِيهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فَاسِقًا فَيَجِبُ هَجْرَانُهُ . وَيَجِبُ ، عَلَيْهِ حِفْظُ جَمِيعِ جَوَارِحِهِ مَا اسْتَطَاعَ .

لاحتقار مالم يكن فاسقا ، واما ان كان فاسقا فيجب عليه ان يهجره ان لم يقدر على موعظته لشدة فجوره او كان يقدر عليها لكنه لا يقبلها لمدمر عقلم ونحوه واما لو كان يتمكن من زجره واجاده عن فعل الكبائر بعقوبته يده ان كان حاكما او برفعه للحاكم او بمجرد وعظه له وجب عليه زجره واجاده عن فعل الكبائر ولا يجوز له تركه وهجره ( ويجب عليه حفظ جميع جوارحه ما استطاع ) فيحفظ المبتدئين عن النظر الى المحرمات كالنظر الى الاجنبية او الامر د على وجه الانذار ويحفظ الفرج عن الزنا واللواط ويحفظ اللسان عن الكذب والغيبة والنميمة ويحفظ الأذن عن سماع الغيبة والنميمة فالغيبة والنميمة يتعلق بهما الامر من جهتين جهة السماع وجهة

التكلم بها ومن ذلك الكذب والقذف وحفظ اليمين عن تناول الحرام والرجلين عن المشي الى اماكن الحنا والفساد (وان يحب لله وينض له) وعد الله سبحانه وتعالى المتحابين لله بما لا تقدر العقول عن الاحاطة بكنهه . ففي الحديث ( يقول الله تعالى يوم القيامة اين المتحابون لاجي؟ اظلمهم في ظلي يوم لا ظل الا ظلي ) ولا يعلم كنه هذا المنصب الرفيع الا من قدف الله في قلوبهم نور المرقومهم ورنمة الشارع صلوات الله عليه واليه الاشارة بقوله تعالى - في مقدس صدق عند مليك مقتدر - وقوله في يانه انه ظل عرشه او انه كناية عن الكرامة او غير ذلك فهذه نتائج افكار لا تنفي بالمرام قوله ويرضى لم يرض له ) اي يفعل ما رضى به الله وان اسخط الناس واغضبهم وينضب مما يرضى به الله وان احبه الناس وارضاهم فهو دائر مع رضا الله ( ٦ ) دوران المعلول مع العلّة فحيث

وجدت العلّة وجد المعلول  
وحيث اتفت فكذلك للسدي  
يفض الله ويرضى له حيث وجد  
ما فيه رضا الله رضي وان غضب  
الناس وحيث وجد ما فيه غضب  
الله غضب وان ارضى الناس  
وهذا من علو الهمة التي هي

وَأَنْ يُحِبَّ لِلَّهِ ، وَيَبْغِضَ لَهُ ، وَيَرْضَى لَهُ  
وَيَغْضَبَ لَهُ ، وَيَأْمُرَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ  
الْمُنْكَرِ ، وَيَحْرَمَ عَلَيْهِ الْكُذْبَ وَالْغِيبَةَ  
وَالنَّمِيمَةَ .

كألا الايمان وزمام المعرفة ( ويامر بالمعروف ونهى عن المنكر ) والكبر  
المعروف كل ما عرف من الشرع ، والمنكر كل ما انكره الشرع كالسوانب والبعاثر  
والوسائل والازلام فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من نصب لاقامة حدود الله  
وخدمة الشريعة الفراء . وابن هو في هذا الزمان لان الغرض الأمر بالمعروف  
والنهي عن المنكر من نصب لاقامة حدود الله وخدمة الشريعة الفراء . وابن هو في هذا  
الزمان لان الغرض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على جهة الالتزام وهو من  
نصب جماعة المسلمين لامر دينهم وديانهم ( وحرم عليه الكذب والغيبة والنميمة )  
الكذب هو الاخبار عن الشيء على خلاف ما هو عليه وهو من كبائر الذنوب لقوله  
تعالى - الا لعنة الله على الكاذبين - ومن علامات النفاق لقوله وَيُؤْتِي ( علامات  
النافق ثلاث اذا حدث كذب ) الحديث وهو من آفات اللسان الذي يورد صاحبه  
الموارد فني الاثر ان عمر ابن الخطاب دخل على ابي بكر الصديق فراه



جذب لسانه . فقال لما هذا ؟ فقال انه اور دني موارد . يعني موارد السوء . فاذا كان هذا  
 هجر الصديق الذي فضله فوق الثريا . وقد حرسه الله من السوء واخبر عنه الصادق بمزيد  
 كمال الذي لا يوجد في غيره ممن طلعت عليه الشمس بعد الانبياء فما بالك بنفسه .  
 قوله والقيمة وهي ان يقول في غيره ما يكره اي من شأنه ذلك فخرج ما اذا كان الانسان  
 يكره ان يذكر بطاعة لان هذا مدح والمدح ليس شأنه ذلك كما جزم به النووي في اذكاره .  
 وعليه فاذا مدحه بما يكرهه . وليس فيه فحزم من جهة انه كذب لامن جهة انه غيبة قاله  
 الاجهوري . وفي السنة . قال رسول الله ﷺ ( اندرون ما الغيبة ) قالوا الله ورسوله اعلم  
 قال ذكر كذا اخاك بما يكره ) والمستمع لها كقاتلها . فيجب على كل من سمعها ان ينهي الفاعل  
 ان لم يخف منه والا وجبت عليه مفارقه مع الانكار بقلبه ثم ان الغيبة لها جهتان احدهما من  
 حيث الاقدام عليها والاخرى من ( ٧ ) . حيث اذيتة المقتاب . فالاولى تنفع  
 فيها التوبة بمجردها والثانية لا بد

وَالْكِبْرُ ، وَالْعُجْبُ ، وَالرِّيَاءُ ، وَالسُّفْهَةُ ،  
 وَالْحَسَدُ ،

فيها التوبة بمجردها والثانية لا بد  
 فيها التوبة من طلب عفو المقتاب  
 عن صاحبها ولو بالبراءة المجبول  
 متعلقها عند المالكية ؟ وقوله  
 والنيعة ، وهي نقل الكلام عن المتكلم به الى غيره على وجه الافساد . كأن يقول فلان  
 يقول فيك كذا وكذا فحقيقتها افشاء السرو هتك السر عما يكره كشفه ( والكبر والعجب )  
 اعلم ان بداية الهداية الى الصراط المستقيم والنهج القويم التواضع الى خلق القوي والقدر  
 ونهايتها الاخلاص . فمن كان في عمله مقال ذرة من كبر او عجب فقد حبط عمله  
 وعد من الاخسر من اعمالا . وفي الحديث ( انا اغني الشركاء عَنِ الشِّرْكِ ) وقال الله تعالى  
 - الا الله الدين الخالص - ولا يخفاك ما في نظم الآية الكريمة من اداة التبيين وتقدير  
 الخبر الذي ليس له نكتة الا الحصر على ان مقام العبودية يابى كل ذلك . وفي الحديث  
 ( اتم بنو آدم من تراب ) . فاذا كان الاصل واحدا من التراب الذي يوطأ  
 بالافدام فكيف يتكبر ويفتخر ( والرياء والسمعة ) ما قيل في الكبر والعجب يقال  
 فيها . فالمال واحد ( والحمد ) وهو تنسي زوال نعمته الغير وهو من كبرائر  
 الذنوب لما اشتمل عليه من اذيتة المعهود : بل لو امتعت النظر لرأيت ان فيه اعتراضا



على الله في افعاله وكأنه يقول : لم اعطيت هذا وحرمت هذا ولم يدرك ان الله حكيم لا يفعل الا بمقتضى الحكمة ، ومتصرف فلا يقع في ملكه الا ما اراده وسبق به علمه ومن كان بهذه الاوصاف لا اعتراض عليه في افعاله (والبغض) هو ان يبغض الناس لما يرى لهم من الفضل وليس هو في درجتهم وهو داء بالقلب يجر عنه بالفل كلما اتقدت ناره ازداد (ورؤية الفضل على الغير) في علم او عمل او رفعة او مكانة او غير ذلك مما يورث النفس عتوا . وهو الذي اوقع ابليس اللعين في الحسرة حيث قال : حين امره الله بالوجود لآدم . قال انا خير منه ، ويجب على كل عاقل ان يتابع عن هذا الوصف الذمير الذي ضره اقرب من نفعه لبس هو (والهمز واللمز) الهمز تعيب الانسان بحضوره . واللمز تعيبه بغيابه . وفي الحديث (الهمازون واللمازون والمشاؤون بالنميمة الباغون للبعراء الغيب يحضرهم الله في وجوه الكلاب ( ٨ ) ) اي في سورة الكلاب .

قال بعض الايمة : وقد بحثت عن فاعلها فلم يوجد الا ولد زنى (والعبث) اي اللهو واللعب كلعب الشطرنج ونحوه من كل باطل . قال

وَالْبَغْضُ، وَرُؤْيَا الْفَضْلِ عَلَى الْغَيْرِ وَالْهَمْزُ  
وَاللَّمْزُ، وَالْعَبَثُ وَالشُّخْرِيَّةُ، وَالزُّنَى،  
وَالنَّظَرُ إِلَى الْأَجْنَبِيَّةِ، وَالتَّلَذُّ بِكَلَامِهَا،

عليه الصلاة والسلام كل لهو يلهو المؤمن باطل الا ثلاثة : ملاعبة الرجل وامراته وتاديب فرسه . اي تدريها على الكر والفر ، ورمي بقوسه ، (والشخرية هي ان يرى غيرك حقيرا فيبحث به : اي يزا به ويحتقره ويقرّب من هذا ما يبر عنه بالمزاج بكسر الميم علله الانفسي بقوله : لانه يؤدي الى رفع الهية ويؤدي الى الشر وقال بعض الحكماء لا تعزج الشربف فيحتقرك ولا الدين فيتجرا عليك ويستعان على ترك هذه الانشاء بالخلوة ومحابة الناس انتهى (والزنى) اي مما يحرم على المكلف الزنا بقول الله تعالى - فارتكبتهم العادون - اي المتجاوزون ما لا يحل لهم . فكل من ارتكب الزنا فقد تعدى وتجاوز ما لا يحل له ومنتهى اللواط والاستمناء باليد (والنظر الى الاجنبية والتلذذ بكلامها) كل ذلك مما يحرم على الشخص فيحرم عليه النظر الى الاجنبية لغير الوجه واليدين ، والى الوجه واليدين ان صاحب هذا قصد الانداز

ويحرم عليه ايضا التلذذ بكلام الاجنبية (واكل اموال الناس بغير طيب نفس) وهو المعنى بقوله تعالى - ولا تاكلوا اموالكم بالباطل - وهو ما لا يباح شرعا (والاكل بالشفاعة) وهو وهو ما يأخذه الرجل من غير لاف على وجه شفاعة سواء اشترطه الشافع على المشفوع له ام لا . ومن ذلك ما يأخذه كبير المسلمين على ان يخرجهم من موضع الخوف الى موضع الامن (او الدين) مثال ذلك من اطهر الصلاح فيواسونه بالاموال لاجل ان تحصل لهم بركة ذلك الشخص على زعم ان هذا (٩) وصف حقيقي له فيحرم عليه اخذ

ما يعطونه لانه لم يصادف عمله (وتأخير الصلاة عن اوقاتها) اي يحرم عليه ذلك من غير منازع بل هو مما اتفق عليه وليس هناك من يقول بجواز ذلك (ولا يحل له صحة فاسق ولا مجالته لغير ضرورة) اي يحرم عليه ذلك واذا كان الامر كذلك فيجب عليه ان يهجره ، لان صحبته تورث القلب قسوة لمشاركة الاخلاق . (ولا يطلب رضا المخلوقين بسخط الخالق (اي لا يتبع اغراضهم

وَأَكْلُ أَمْوَالِ النَّاسِ بِغَيْرِ طَيْبِ نَفْسٍ ،  
وَالْأَكْلُ بِالشَّفَاعَةِ أَوْ بِالذِّينِ وَتَأْخِيرُ  
الصَّلَاةِ عَنْ أَوْقَاتِهَا ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ صُحْبَةُ فَاسِقٍ  
وَلَا مُجَالَسَتُهُ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ وَلَا يَطْلُبُ رِضَاءَ  
الْمَخْلُوقِينَ بِسَخَطِ الْخَالِقِ : قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ  
وَتَعَالَى (وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ  
إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ) وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ  
وَالسَّلَامُ (لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ)  
وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ فِعْلًا حَتَّى يَعْلَمَ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِ

طمعا لما في ايديهم في امر يوجب سخط الله وغضبه قاله ورسوله احق بالرضا (قال الله سبحانه وتعالى : والله ورسوله احق ان يرضوه ان يرضوا عنكم) وقال عليه الصلاة والسلام : لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . (ولا يحل له ان يفعل فعلا حتى يعلم حكم الله فيه اي ينبغي للانسان خصوصا العالم ان لا يقدم على فعل امر ولا يخطو خطوة الا ان يعلم حكم الله فيما يفعله او يخطو اليه . اي لا يكون محرما ولا مكرها ولا مباحا بل اما واجبا او مندوبا ، لان الانابة لا تكون الا في مقابلتها والمراد لا تكون خطواته

لغير ذلك أي مما يكون أدنى من ذلك فلا ينافي مرتبة الكمال الذين يفسدون  
 يخطوهم نوابالادنيواولااخروريا (وسأل العلماء) أي فيما لم يمتد إلى حكم الله فيه  
 (ويقندين المتبعين لسنة محمد ﷺ) وهم من تذرعوا باليقين وغاست أقدامهم في بحار الشريعة  
 فاستخرجوا نفائس الأحكام ومكارم الأخلاق ووسعتهم البصيرة فمروا بها إلى البدعة  
 خوف الملامة وقليل ما هم (الذين يدلون على الله ويحذرون من اتباع الشيطان) فني  
 الحديث، لأن يهدي الله بك رجلا واحدا خير لك من حمر النعم (ولا يرضى لنفسه به  
 رضىه المفلسون الذين ضاعت أعمارهم) (١٠) في غير طاعة الله تعالى (المفلس من

يأتي يوم القيامة بصلاة وزكاة  
 وصيام وعليه من التبعات  
 والحقوق ما يستاصل ماعمل أي  
 تستاصل جميع أعماله الخيرية،  
 بل يطرح عليه من سيئات غيره  
 وحسبك قوله عليه الصلاة  
 والسلام (أما المفلس من أمتي  
 من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام  
 وزكاة وقد شتم هذا وأكل مال  
 هذا وسفك دمه هذا وضرب  
 هذا فيعطى هذا من حسناته  
 وهذا من حسناته فإذا انقضت

وَيَسْأَلُ الْعُلَمَاءُ وَيَقْتَضِي بِالْمُتَّبِعِينَ لِسُنَّةِ  
 مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِينَ يَدُّوْنَ عَلَى  
 طَاعَةِ اللَّهِ وَيُحْذَرُونَ مِنْ اتِّبَاعِ الشَّيْطَانِ  
 وَلَا يَرْضَى لِنَفْسِهِ مَا رَضِيَ الْمُفْلِسُونَ الَّذِينَ  
 ضَاعَتْ أَعْمَارُهُمْ فِي غَيْرِ طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى  
 فَيَا حَسْرَتَهُمْ وَيَا طُولَ بُكَائِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ  
 نَسْأَلُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَنْ يُوَفَّقَنَا لَا تَبَاعِ سُنَّةِ  
 نَبِيِّنَا وَشَفِيعِنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

حسناته قبل أن يقضي ما عليه أخذ من خطاياهم، وطرح عليه  
 ثم يطرح في النار، فهذا هو المفلس، (فيا حسرتهم ويا طول بكائهم يوم القيامة) ولا حين  
 مناس ولا تخلص ولا كوة إلى الدنيا حتى ينداركوا ما أقدمت يد الغفلات (نسأل الله  
 سبحانه وتعالى أن يوفقنا لاتباع سنة نبينا وشفيعنا سيدنا محمد ﷺ لا شك أن الله جدير  
 وحقيق بالسؤال فلا يقصد إلا جنابه ولا يطرأ إلا بابه، نسأله حسن العاقبة ونعوذ به  
 من سوء الثقلب بجاه الأمين سيد الأنبياء والمرسلين :

● (فصل في الطهارة) ● الطهارة مصدر طهر بضم الهاء او فتحها وهي لفظة النظافة والنزاهة من الاديان وشرعا صفة حكمية توجب لموصوفها اي الموصوف بها جواز استباحة الصلاة به اوله ( الطهارة قسمان طهارة حدث وطهارة خبث ) الطهارة في اصطلاح اهل الشرع صفة حكمية توجب لمن قامت به استباحة الممنوع منه بدونها فان كان الممنوع منه صلاة ونحوها فهي طهارة حدث : اي الطهارة منه والحدث هو المنع القائم بالاعضاء لوجب من بول ونحوه او جنابة او حيض او نفاس وان كان الممنوع منه بالنسبة لمن يريد الدخول ( ١١ ) في الصلاة توابا او مكانا فهي طهارة خبث

فهي الطهارة منه ( ولا يصح الجميع الا بلقاء الطاهر المطهر وهو الذي لم يتغير لونه او طعمه او رائحته بما يفارقه غالبا كالزيت والسمن والدمس كله والودج والصابون والوسخ ونحوه ولا بأس بالتعاب والحمأة والسبخة والخز ونحوه ) يعني انه يشترط في الماء الذي يستعمل في كل من الطهارتين اي طهارة الحدث وطهارة الخبث ان يكون طاهرا

(فصل في الطهارة) الطهارة قسمان: طهارة حدث، وطهارة خبث، ولا يصح الجميع إلا بالقاء الطاهر المطهر وهو الذي لم يتغير لونه أو طعمه أو رائحته بما يفارقه غالبا كالزيت والسمن والدمس كله والودج والصابون والوسخ ونحوه، ولا بأس بالتعاب والحمأة والسبخة والخز ونحوه

مطهرا وهو الماء المطلق كماء البحر وماء الآبار وماء الثلج وماء البرد فملوب الطهورية لا يرفع حكم الحدث ولا حكم الخبث والذي يلب الطهورية احدى اشياء : اما تغير اللون او الطعم او الريح ، والمغيرة لواحد من هذه الاوصاف الثلاثة ، اي الطعم الخ اما ان يكون مما يفارق الماء غالبا كالسمن ونحوه وحينئذ يكون له دخل في سلب الطهورية وسمى الماء مضافا واما ان يكون مما لا يفارق الماء غالبا كالسبخة ونحوها وحينئذ لا يلب الطهورية فيستعمل في الوضوء ونحوه

● (فصل) ● ( إذا تعينت النجاسة غسل محلها فان التبت غسل التوب كله )  
 يعني انه اذا اصاب الثوب مثلا نجاسة غير ممفو عنها فلا يخلو اما ان يكون متحققا  
 موضع الاصابة ام لا . فان كان متحققا موضع الاصابة فالامر سهل فيقتصر في الغسل  
 على موضع الاصابة ولا يطالب بفصل كل الثوب لانه لا يحكم بالنجاسة الاعلى موضع  
 الاصابة . وان لم يتحقق موضع الاصابة فانه يؤمر بفصل الثوب كله حتى يكون على  
 يقين من طهارته لانه لو اقتصر على غسل بعض منه احتمل ان يكون ما اصابه النجس  
 غير ذلك البعض ولا يزال في شك فلا تقتصر على البعض لا يرفع الشك وانما يرفعه  
 غسل كل الثوب ( ومن شك في اصابته ( ١٢ ) النجاسة فضع وان اصابه

( فَصْلٌ ) إِذَا تَعَيَّنَتِ النَّجَاسَةُ غُسِّلَ  
 مَحَلُّهَا فَإِنْ التَّبَسَّتْ غُسِّلَ الثَّوْبُ كُلُّهُ ،  
 وَمَنْ شَكَّ فِي إِصَابَةِ النَّجَاسَةِ نَضَحَ وَإِنْ  
 أَصَابَهُ شَيْءٌ شَكَّ فِي نَجَاسَتِهِ فَلَا نَضَحَ عَلَيْهِ  
 وَمَنْ تَذَكَّرَ النَّجَاسَةَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ قَطَعَ  
 إِلَّا أَنْ يَخَافَ خُرُوجَ الْوَقْتِ وَمَنْ صَلَّى بِهَا  
 نَاسِيًا وَتَذَكَّرَ بَعْدَ السَّلَامِ أَعَادَ فِي الْوَقْتِ

شيء شك في نجاسته فلا نضع  
 عليه استعمال كلامه على  
 صورتين : احدهما تحقق  
 الانسان نجاسة شيء وشك هل  
 اصابه ذلك الشيء اى هل  
 اصاب شيئا من متعلقاته كالثوب  
 مثلا او لم يصبه والواجب عليه  
 حينئذ اى حين اذا تحقق  
 النجاسة وشك في الاصابة نضح  
 ما شك في اصابته النجاسة له  
 ثانيهما تحقق الاصابة وشك في  
 نجاسته المصيب اى دار الشك

بين نجاسته وعدم نجاسته والفرض انه تحقق الاصابة وفي هذه  
 الصورة لا يطلب بشيء ( ومن تذكر النجاسة وهو في الصلاة قطع الا ان يخاف  
 خروج الوقت ومن صلى بها ناسيا وتذكر بعد السلام اعاد في الوقت ) ازاله  
 النجاسة واجب مع الذكر والقدرة فلو دخل الصلاة ناسيا للنجاسة ولم يتذكر الا بعد  
 السلام اعاد في الوقت واما لو دخل الصلاة عالما بنجاسته ولم يتذكر الا بعد السلام  
 اعاد في الوقت واما لو دخل الصلاة عالما بنجاسته ثوبه او بدنه او مكانه وكان قادرا  
 عن ازالتها فانه بعيد ايدا . بقي ما اذا دخل في الصلاة ناسيا للنجاسة ما ذكر من  
 التوب ونحوه وتذكر في انتهاء الصلاة فالمشهور انه يقطع الصلاة ويخرج لازالتها

مطلقا امسكنه النزع ام لا كان في سعة من الوقت : اما ان ضاق الوقت بحيث لو  
خرج لازالة النجاسة ثم رجع الى صلاته فخرج الوقت وجب عليه التماضي وحرم  
عليه القطع لان المحافظة على الوقت اول

( فصل : فرائض الوضوء بسمه ) قدم الوضوء على الفسل لتكرره وتأسيها  
بالقرآن في قوله تعالى - يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة - الغ والوضوء مشتق  
من الوضأة وهي النظافة والحسن ، والفرائض جمع فريضة بمعنى مفرضة . والوضوء  
فتح الواو اسم للماء المهد للظهر . وبالفهم اسم للفعل ( النية ) هي قصد الشيء مقترنا  
بعملة فان كان ذلك الشيء وضوءا فينوي عند غسل الوجه استحابة الصلاة او رفع  
الحدث والفريضة ومحملها القلب وتكون عند اول مفعول كالوجه في الوضوء وعند  
تصكيرة الاحرام في الصلاة ( ١٣ ) ( وغسل الوجه ) مشتق من

الوجهة وهي الحسن لانه  
احسن الاعضاء ولذا قيل فلان  
وجهه القوم اذا كان حسن وانما  
عده المصنف من الفرائض لان  
الله تعالى امر بصلته في قوله

( فَصَلْ ) فَرَأَيْتُ الْوُضُوءَ مَبْنِي : النِّيَّةُ  
وَوَسَّيْتُ الْوُجْهَ ، وَغَسَّيْتُ الْيَدَيْنِ إِلَى  
الْمِرْقَعَيْنِ وَمَسَحْتُ الرَّأْسَ .

- اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم - الآية وامر من الله ان لم يقرن بالمعارض  
للوجوب . وحده طولاً منابت شعر الرأس المعتاد الى منتهى الذقن واما حده عرضاً  
فمن الاذن الى الاذن وحينه فلا صلح وهو الذي انحصر شعر راسه لا يجب  
عليه غسل مواضع ما انحصر عليه الشعر لانه ليس من الوجه الاعظم الذي نزل  
شعره عن منبت الشعر المعتاد يجب عليه غسل ما نزل عن محل الشعر المعتاد لانه  
من الوجه ( وغسل اليدين الى المرفقين ) غسل اليدين الى المرفقين ثالث  
الفرائض . والى في كلام المصنف كآية الكرسي بمعنى مع وحينه يجب غسل  
اليدين مع المرفقين فلو ترك غسلهما لم يكن آتياً بجميع ما يجب عليه ويكون وضوءه  
باطلاً عذر من يقول بدخول الغاية وان الى كما قلنا بمعنى مع ( ومسح الرأس ) هذا  
راجع الفرائض فجب مسح جميع الرأس فلما اقتصر على مسح بعضه لم يجز والمسح  
على الوجه الاكمل ان يبدأ بتقديم راسه حتى ينتهي الى الجمجمة : اي الى آخرها

والجمجمة عظم الرأس المشتعل على الدماغ ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة ( وغسل الرجلين إلى الكعبين ) هذا خامس الفرائض فيجب غسل الرجلين إلى الكعبين ، وهما العظماء الناثان : أي البارزان عند مفصل الساقين ويجب على المتوضي أن يتبع عقبه ثلاثا يترك لمة فيبطل وضوءه ، وفي الحديث ويل للاعقاب من التستر ( والدلك ) هذا سادس الفرائض وهو الغسل مع صب الماء وفي كونه واجب لذاته أو لإيصال الماء للبشرة خلاف والمشهور أنه واجب لذاته ( والفور ) هذا سابع الفرائض ومضى الفور أن لا يفرق بين أعضائه في الغسل بزمان طويل بمعنى أنه يوالي بعضها ببعض بحيث لا يترأخى حتى تجف أعضاؤه • وحكى بعضهم أن المعتبر في الطول العرف فما بعده العرف طولاً يعتبر طولاً ، ( ١٤ ) وما لا يبعده طولاً فلا يعتبر طولاً

قائلاً : أن الجفاف يختلف باختلاف الأبدان والأزمان فلا يحدد الطول به . أي بجفاف الأعضاء ( وستنه غسل اليدين إلى الكوعين عند الشروع ) أي من السنة غسل اليدين أولاً ، وإنما قدمت السنة على الفرض الذي هو غسل

وَاغْسِلُ الرَّجْلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَالذَّلْكُ  
وَالْفُورُ . ( وَسُنَّتُهُ ) غَسْلُ الْيَدَيْنِ إِلَى  
الْكُوعَيْنِ عِنْدَ الشَّرُوعِ وَالْمُضْمَضَةُ ،  
وَالِاسْتِنْشَاقُ وَالِاسْتِنْشَاقُ وَرَدُّ مَسْحِ  
الرَّأْسِ وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ وَتَجْدِيدُ الْمَاءِ لِهَـمَا

الوجه اتباعاً له عليه الصلاة والسلام في فعله ذلك وقيل إنما قدمت والترتيب لأجل اعتبار الماء فاليدان يختبر بهما اللون والمضضة يختبر بها الطعام والاستنشاق يختبر به الريح ( والمضضة والاستنشاق ) كونه المضضة والاستنشاق سنة : أي كل منهما سنة هو المعروف من المذهب وذهب بعض المتأخرين إلى أنها فضيلة كل منهما فضيلة والأفضل أن يكون كل منهما ثلاث غرفات ( والاستنثار ) وهو إخراج الماء بريح الأنف وصلة ذلك أن يضع أصبعه السابعة والإبهام من يده اليسرى على ما لأن من أنفه ماسكاً له ويخرج الماء بريح أنفه هذا هو السنة ( ورد مسح الرأس ) أي أن الرد بعد المسح الذي هو فرض سنة ( ومسح الأذنين وتجديد الماء لهما ) أي كل منهما سنة مستقلة فالمسح سنة على حدة وتجديد الماء لهما سنة على حدة وصلة المسح أن



يمسح ما يلي الوجه بالسبطين وما يلي الرأس بالابهامين ( والترتيب بين الفرائض ) أي من السنة أن يرتب بين أعضاء وضوئه فيفصل الوجه قبل اليدين واليدين قبل مسح الرأس ومسح الرأس قبل غسل الرجلين فالتكيس على هذا القول خلاف السنة فلو غسل يديه قبل وجهه كان تاركاً السنة وروي عن مالك أنه واجب وعليه فلو نكس بأن غسل يديه قبل وجهه كان وضوؤه باطلاً إن لم يأت بالتكيس ثانياً والله أعلم ( ومن نسي فريضتين من فريضات الصلاة فذكره بالقرب فعله وما بعده وإن طال فعله وحده وأعاد ما صلى قبله ) لا يخلو حال الشخص المتوضي من أمرين إذا تذكر أنه نسي شيئاً من فرائض وضوئه أما أن ( ١٥ ) يكون التذكير عن قرب بأن

تذكر قبل أن تجف أعضاء وضوئه وأما أن يتذكر بعد أن يطول الزمن بين الوضوء والتذكر وفي الحالة الأولى يطالب بفعل ما تركه من الفرائض وما بعده إلى أن يتم أعضاء الوضوء وفي الحالة الثانية يقتصر على غسل المتروك ليس إلا ويبعد صلاته التي قد صلاها قبل التذكر إن كان قد صلى قبل أتياه بالمتروك ( وإن ترك سنة فعلها ولا يبعد

وَالْتَرْتِيبُ بَيْنَ الْفَرَائِضِ وَمَنْ نَسِيَ فَرِيضَةً مِنْ أَعْضَائِهِ فَإِنْ تَذَكَّرَهُ بِالْقُرْبِ فَعَلَهُ وَمَا بَعْدَهُ، وَإِنْ طَالَ فَعَلَهُ وَحْدَهُ وَأَعَادَ مَا صَلَّيَ قَبْلَهُ وَإِنْ تَرَكَ سُنَّةً فَعَلَهَا وَلَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ وَمَنْ نَسِيَ لُحْمَةً غَسَلَهَا وَحَدَّهَا بَيْنَهُ، وَإِنْ صَلَّى قَبْلَ ذَلِكَ أَعَادَ وَمَنْ تَذَكَّرَ الْمُضْمَنَةَ وَالْإِسْتِثْنَاءَ بَعْدَ أَنْ شَرَعَ فِي الْوُجْهِ فَلَا يَرْجِعُ

الصلاة ) فتارك سنة من سنن الوضوء إنما يطالب بفعلها لما يستقبل من الصلاة إن أراد أن يصلي بذلك الوضوء الذي ترك شيئاً من سنته ولا يطالب بإعادة ما صلى حين الشرك لحقة الأمر في ترك السنة لأنها من المكملات بخلاف الفريض فإنه مما توفى عليه حقيقة الشيء لكونه جزء منها ( ومن نسي لمة غسلها وحدها فنية وإن صلى قبل ذلك أعاد ) حكم اللمة حكم العضو بتمامه في وجوب الفصل وإعادة ما فعل من الصلاة قبل الفصل ولا بد مع الفصل من نية رفع الحدث عن ذلك المتروك ( ومن تذكر المضمنة والاستثناء بعد أن شرع في الوجه فلا يرجع

اليهما حتى يتم وضوءه) فإذا تم وضوءه رجع الى فعلهما وانما لم يرجع اليهما حين التلبس بالفرض لما يلزم على ذلك من الرجوع من الفرض الى السنة ولا قائل بذلك (وفضائله) التسمية بان تذكر اسم الله قبل الشروع في الفعل (والسواك) لما ورد في فضلها من الاحاديث ويكون الاستياك بعيدا عن الاثار غير المكروه منها كعبدان الرمان والريحان) والزائد على الفسلة الاولى في الوجه واليدين المشهور ان الفسلة الثانية والثالثة في الوجه واليدين فضيلة ولذا عد المصنف الزائد على الفرض في الفضائل. وقيل الثانية سنة والثالثة فضيلة. وعن الامام اشهب ان الفسلة الثانية فرض وانما خص الفضيلة بالزائد على الاولى بالوجه (١٦) واليدين دون الرجلين لان اكثر

إِلَيْهِمَا حَتَّى يُتِمَّ وَضُوءَهُ (وَفَضَائِلُهُ) التَّسْمِيَةُ  
وَالسَّوَاكُ، وَالزَّائِدُ عَلَى الْفَسَلَةِ الْأُولَى فِي  
الْوُجْهِ وَالْيَدَيْنِ، وَالْبِدَايَةُ بِمَقْدَمِ الرَّأْسِ  
وَتَرْتِيبِ السِّنَنِ وَقِلَّةِ الْمَاءِ عَلَى الْعُضْوِ وَتَقْدِيمِ  
الْيَمَنِ عَلَى الْيُسْرَى، وَيَجِبُ تَغْلِيلُ أَصَابِعِ  
الْيَدَيْنِ وَيُسْتَحَبُّ فِي أَصَابِعِ الرَّجْلَيْنِ

العلماء قائل بعدم التحديد في غسل الرجلين بعدد مخصوص بل المدار على الاتقاء لكونهما محل الاوساخ او البدأة بمقدم الرأس هذا هو المشهور وحكى ابن رشد قولاً بالسنة وترتيب اليمن (المعذور من الفضائل ترتيب السنن بعضها مع بعض واما ترتيبها مع الفرائض فقد قيل بسنته وهو منقول عن ابن حبيب وذهب غيره الى ان

ذلك من الفضائل واليه يشير كلام المختصر حيث قال: وترتيب سننه واجب او مع فرائضه فحكم على كل من الترتيبين بالفضيلة (وقلة الماء على العضو) ولكن مع الاحكام فحيث لا احكام لا فضيلة بل ان اسبغ الاعضاء فوضوءه صحيح وقائه للفضيلة وان لم يسبغ الاعضاء فقد فاتهما الواجب والمندوب وبطل وضوءه (وتقديم اليمنى على اليسرى) لما ورد من الاحاديث التي منها (قوله عليه السلام) اذا نوضا احدهم فليبدأ بيمينه (ويجب تغليل اصابع اليدين ويستحب في اصابع الرجلين) لما كان التخليل مختلف الحكم باختلاف اقسامه المتوضى ولو اطلق الحكم وعدة من الفضائل بان قال: وتغليل

الاصابع لا وهم انهم فضلة في كل الاصابع لا فرق بين اصابع اليدين والرجلين ولذا نص المصنف على محل الفضيلة ومحل الوجوب لاجل ان يرتفع ذلك الابهام للهرة عالما ويجب تحليل اللحية الخفيفة في الوضوء دون الكثيفة ويجب تحليلها في الغسل ولو كانت كثيفة ( حكم اللحية يختلف بالنسبة للوضوء والغسل فحكمها في الوضوء وجوب التحليل ان كانت خفيفة ونفي بالخفيفة ما تظهر البشرة تحتها بحيث ترى عند اللواحية بخلاف الكثيفة وهي ما لا تظهر البشرة تحتها فلا يجب تحليلها بل يكفي غسلها ومرور اليد عليها الى منتهى الشعر هذا التفصيل بالنسبة للوضوء واما بالنسبة للغسل فيجب تحليلها مطلقا ( ١٧ ) لافرق بين خفيفة وكثيفة

( فصل : نواقض الوضوء

احداث واسباب ) الاحداث

جمع حدث وهو ما ينقض

نفسه وهو ما يخرج من احد

المخرجين كالبول والمني في بعض

صوره والاسباب جمع سبب وهو

ما لا ينقض الوضوء بنفسه ولكن

بما يؤدي الى الحدث من زوال

العقل ولمس من تشتهي ومس

الذكر الخ ( فالاحداث البول

والعائط والريح والمذي

والودي ) فالذي يخرج من

وَيَجِبُ تَحْلِيلُ اللَّحْيَةِ الْخَفِيفَةِ فِي الْوُضُوءِ  
دُونَ الْكَثِيفَةِ وَيَجِبُ تَحْلِيلُهَا فِي الْغُسْلِ  
وَلَوْ كَانَتْ كَثِيفَةً .

( فَصْلُ ) نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ أَحْدَاثُ

وَأَسْبَابُ فَالْأَحْدَاثُ الْبَوْلُ ، وَالْعَائِطُ ،

وَالرِّيحُ ، وَالْمَذْيُ ، وَالْوَدْيُ ، وَالْأَسْبَابُ

النَّوْمُ الثَّقِيلُ وَالْإِعْمَاءُ وَالسُّكْرُ وَالْجُنُونُ

القبل البول والودي والمذي فيجب الوضوء بسبب خروج واحد من هذه الاشياء ان كان

خروجه على وفق العادة فان خرج على خلاف العادة كالسلس في بعض احواله فلا

يجب منه الوضوء والذي يخرج من الدبر العائط والريح فيجب الوضوء بسبب خروج

واحد منها بشرط ان يكون الريح من الدبر لامن الفيل ولا من فرج المرأة فلا تنقض

بالريح الخارج منهما وبشرط في العائط ان يكون من الدبر لامن ثقب ولو تحت المفعدان

لم تضر كالمخرج المعتاد ويجب ايضا الوضوء من النبي في بعض احواله وهو ما اذا خرج

للذة غير معتادة ( والاسباب النوم الثقيل والاعماء والسكر والجنون ) اي من

الاسباب التي تؤدي الى تقص الوضوء وبشرط فيه ان يكون ثقيلًا وهو ما يزيل التمييز ويذهب الشعور ولا يدري صاحبه بما فعل ومنها الاغماء وهو مرض في الراس قال الامام مالك بن النعمان اغشي عليه فعليه الوضوء ومنها السكر ولو سكر بحلال كمن شرب لبنًا يعتقد انه غير مسكر فسكر منه ومنها الجنون ولا فرق بين كونه طبعًا او من الحين ولا يخفى ان ذلك في جنون يتقطع لا ان كان مطبقًا فلا يحكم عليه بشيء وانما وجب الوضوء من هذه الثلاثة اغشي الاغماء والسكر والجنون لانها ما وجب بالتوم مع كونه اخف حالا من هذه الثلاثة لانه يزول يسير الابتداء كان وجوبه بهذه الثلاثة اولى لانها ادخل في استتار العقل ( والقبلة ولمس المرأة ان قصد اللذة او وجدها ) اي من الاسباب التي تؤدي الى تقص الوضوء القبلة بضم القاف بمعنى التجميل وظاهر المصنف حيث لم يقيدها بقصد اللذة انها تقص ( ١٨ ) مطلقا سواء مع قصد اللذة اولا

وسواء قبلته الفم او غيره والذي يجري على التحقيق ان القبلة في الفم تقص مطلقا قصد الالتذاذ امر لا لانها مظنة الالتذاذ اي لا تفك عنه غالبا

وَالْقُبْلَةُ وَلَمَسُ الْمَرْأَةِ إِنْ قَصَدَ اللَّذَّةَ أَوْ  
وَجَدَهَا وَمَسُّ الذَّكَرِ بِيَاطِنِ الْكَفِّ أَوْ  
بِيَاطِنِ الْأَصَابِعِ

ما لم تكن فرينة صارفة اللذة كقبلة صغيرة يلتذ بها على قصد ومن الرحمة او ذات محرم على سبيل الوداع ، واما على غير الفم فتجري على حكم اللبس وباتي فيها ما باتي فيه التفصيل الذي يذكره في قوله ولمس المرأة ان قصد اللذة او وجدها لا مفهوم للمرأة بل مثلها الذكر الامبرد والذي يقال في قبلته غير الفم وفي اللبس ان اللبس او المقبل في غير الفم ان قصد اللذة ووجدها كان ذلك موجبا للوضوء وارلى ان قصد ووجد ان كان الملموس ممن يلتذ به عادة هكذا حكم للامس واما الملموس فان كان بالغا والتذ انتفض وضوؤه والا فلا شيء عليه مالم يقصد اللذة فيصير لامسا ( ومس الذكر بباطن الكف او بباطن الاصابع ) اي ويجب الوضوء من مس الذكر لما في الموطا وغيره اذا مس احدكم ذكره فلينضو واما حديثه هو الا بضعة منك متكلم فيها لانهم روى عن طلق وقد قالوا فيه انه من المرجة فيسقط حديثه وسواء كان لمس بباطن الكف او بباطن الاصابع او بجنيهما وبدخل في

ذلك رؤوس الاسابع فانها من جملة الجنب والى في الذكر للعهد والمعهود ذكر نفس لا فرق بين كونه متمعد للفس او ساهيا والتزام لاسمه من الكمسة او من غيرها واما من ذكر غيره فلا ينقض به ان فسد الذمة او وجدها ومن شك في حدث وجب عليه الوضوء الا ان يكون موسوسا فلا شيء عليه (اي من موجبات الوضوء الشك في الحديث لمن يتقن الطهارة وشك في الحدث واولى من شك فيهما معا : اي الشك في الطهارة والحدث او ( ١٩ ) يتقنهما معا اي الطهارة والحدث وشك

في السابق منهما ما لم يكن مستكحا اما ان كان مستكحا اي داخله الشك وكثرت وساوسه فلا شيء عليه ( ويجب غسل الذكر كله من المذي ولا يغسل الاثني والمذي هو الماء الخارج عند الشهوة الصغرى بتفكير او نظر او غيره ) يسي ان مما يوجب الوضوء ونشأ اخر المذي بسكون الذال وهو ماء ابيض رقيق يخرج عند اللذة بالانعاظ اي قيام الذكر بسبب الملاعبة والتفكير فموجبه ثبات : وجوب الوضوء وغسل الذكر

وَمَنْ شَكَّ فِي حَدَثٍ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ  
إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُوسُوسًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ  
وَيَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ الذَّكَرِ كُلِّهِ مِنَ الْمَذْيِ  
وَلَا يَغْسِلُ الْأُنْثَيْنِ وَالْمَذْيُ هُوَ الْمَاءُ الْخَارِجُ  
عِنْدَ الشَّهْوَةِ الصَّغْرَى بِتَفَكُّرٍ أَوْ نَظَرٍ أَوْ غَيْرِهِ  
(فَصْلٌ) لَا يَحِلُّ لِغَيْرِ الْمُتَوَضِّعِ صَلَاةٌ وَلَا  
وَلَا طَوَافٌ وَلَا مَسُّ نُسْخَةِ الْقُرْآنِ  
الْعَظِيمِ وَلَا جَلْدِهَا لَا بِيَدِهِ وَلَا بِعُودٍ  
وَنَحْوِهِ إِلَّا الْجُزْءَ مِنْهَا الْمُتَعَلِّمُ فِيهِ .

كله بيعة ففصل بعضه غير كاف وكذلك غسل الكل ببلانمة .  
( فصل : لا يحل لغير المتوضي صلاة ولا طواف ولا مس نسخة القرآن العظيم ولا جلدتها لا بيده ولا بعود ونحوه الا الجزء منها المتعلم فيه ) كل عبادة مشروطة بشرط يحرم التلبس بها بدون ما شرط فيها لانه يكون حينئذ متلبسا بعبادة فاسدة وكل ما كان كذلك فهو حرام ، اذا علمت ذلك علما ، فاعلم انه يحرم الدخول في الصلاة بدون طهارة ومنها كل ما كانت الطهارة شرطا كالطواف ومس المصحف الا انهم اغتفروا

عدم حرمة المس لبعض المصحف لضرورة التعليم فيجوز للمتعلم ان يمس جزءا من المصحف للعلّة التي ذكرناها وهي ضرورة التعليم ( ولامس لوح القرآن العظيم على غير وضوء الا المتعلم فيه او معلم يصححه ) اي لا يرخص في مس اللوح الذي فيه آيات من القرآن بدون وضوء الا لمن كان متعلما لضرورة التعليم او كان معلما ولكن كان الداعي لمسه تصحيح ما فيه من آيات القرآن هذا هو الذي عنه المصنف رحمه الله ( والصبي في مس القرآن كالكبير والائم على مناولته له ) لما كان مس المصحف بدون وضوء حراما ويستوي ( ٢٠ ) في ذلك الصبي والبالغ من حيث

عدم جواز المس وكان تعلق الائم بالبالغ ظاهرا لانه مكلف وكل مكلف لو خالف ما امر به يكون آثما ولكنه مشكل بالنسبة للصبي لعدم تكليفه به على ذلك المصنف بقوله والائم على من ناوله ذلك ( ومن صلى بغير وضوء عامدا فهو كافر والعياذ بالله ) قد امر الله سبحانه وتعالى كل من اراد القيام الى الصلاة بالوضوء بقوله

وَلَا مَسُّ لَوْحِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ عَلَى غَيْرِ  
الْوُضُوءِ إِلَّا لِمُسْتَعْلِمٍ فِيهِ أَوْ مُعَلِّمٍ يُصَحِّحُهُ  
وَالصَّبِيِّ فِي مَسِّ الْقُرْآنِ كَالْكَبِيرِ وَالْإِئْتِمُ  
عَلَى مُنَاوِلِهِ لَهُ وَمَنْ صَلَّى بِغَيْرِ وَضُوءٍ  
عَامِدًا فَهُوَ كَافِرٌ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ .  
(فصل) يَجِبُ الْغُسْلُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ  
الْجَنَابَةِ ، وَالْخَيْضِ ، وَالنَّفَاسِ .

واذا قمتن الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الائمة والامر من الله فالجنابة واجاب وتكليف يجب تصديقه والابمان به والعمل على مقتضاه فمن تهاون في ذلك واستخف به فهو معقوت من قبل الشارع غير محترم محكوم عليه بالكفر لتهاونه باوامر الله وعدم الخضوع لها بالادعان والقبول وهو ايضا مطرود عن اهل القبلة والجماعة نموذج بالله من سوء العاقبة .

( فصل : يجب الغسل من ثلاثة اشياء : الجنابة والخيض والنفاس هذا الفصل معقود لبيان موجبات الغسل : اي الاشياء التي يكون حصولها موجبا للغسل ومقتضاه له وهي ثلاثة اشياء : الجنابة والخيض والنفاس . فالجنابة من التجنب وهو البعد ومنه

الحل الحنبلي اي البعيد ولما كان المنصف بمعنى الجنابة بعيدا عن العبادة سمي جنبا لهذا المعنى الملحوظ فيه (فالجنابة قسمان احدهما خروج المني بلذة معتادة في نوم او يقضة بجماع او غيره) فالجنابة اي الوصف القائم بالشخص المانع له من استباحة ما شرطت فيه الطهارة كالصلاة له سببان . احدهما خروج المني مطلقا في نوم او يقضة بجماع او غيره . فخروج المني بلذة معتادة في نوم او يقضة بجماع او غيره موجب للفعل والمني ماء ابيض خائر يجمع مع اللذة ( ٢١ ) الكبرى راتحة كراتحة الطلع او

كراتحة العجين (الثاني متعب الحشفة في الفرج ) يعني ان الثاني من موجبات الفسل متعب الحشفة او قدرها من مقطوعها في الفرج وان لم ينزل لما روي من قوله عليه الصلاة والسلام اذا جلس بين شعبها الاربع ثم جهدها فقد وجب الفسل وقوله اذا التقى الختانان فقد وجب الفسل اي ختان الرجل وخفافس المرأة وانما سمي ختائين من باب التغليب وسواء في ذلك فرج الادمية والبهيمة وكذلك مفيها في الدبر موجب للفسل بشرط الطاقة ويجب على المفعول به حيث كان بالفالحله على

فَالْجَنَابَةُ قِسْمَانِ : أَحَدُهُمَا خُرُوجُ الْمَنِيِّ  
بِلَذَّةٍ مُعْتَادَةٍ فِي نَوْمٍ أَوْ يَقْظَةٍ بِجَمَاعٍ أَوْ  
غَيْرِهِ وَالثَّانِي مَغِيبُ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ  
وَمَنْ رَأَى فِي مَنَامِهِ كَأَنَّهُ يُجَامِعُ وَلَمْ  
يَخْرُجْ مِنْهُ مَنِيٌّ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَمَنْ وَجَدَ  
فِي نَوْمِهِ مَنِيًّا يَابِسًا لَا يَذِرِي مَتَى أَصَابَهُ  
اغتسل وأعاد ما صلى من آخر نومة نامها فيه  
( فصل ) فَرَأَيْتُ الْفُسْلَ النَّيَّةَ عِنْدَ  
الشُّرُوعِ وَالْقَوْرِ وَالْذَّلِكُ وَالْعُمُومُ

الفاعل في الحد والفسل ( ومن رأى في منامه يجامع ولا يخرج منه شيء فلا شيء عليه ) لان الفسل في غير الجماع منوط بخروج المني واما الجماع فليس الفسل فيه منوطا فيه بالانزال بل المدار على مغيب الحشفة كما تقدم وان لم ينزل ( ومن وجد في نومه منيا يابسا لا يدري متى أصابه اغتسل واعاد ما صلى من آخر نومة نامها فيه ) فواجب الذي تبرأ به الذمة ان بعيد جميع ما صلى بعد آخر نومة نامها بعد ان يغتسل ( فصل فرائض الفسل النية عند الشروع والقور والدلك والعموم )



يعني ان الفسل الذي يستباح به كل ما يتوقف على الطهارة بجمل الشارع الطهارة شرطه لا يتحقق ولا يستباح به شرعا الا باربعة امور اولها النية عند الشروع وهو ان ينوي فرائض الفسل او استباحة الممنوع او رفع الحدث الاكبر وثانيها الفور وهو ان يأتي بالفسل في فور واحد اي في وقت فلا يترك غسل العضو حتى يجف العضو اذخر وثالثها الدلك وهو مسح الاعضاء بعد صب الماء عليها حتى يتحقق وصول الماء للبشرة ورابعها تميم الجسد بالماء بحيث ( ٢٢ ) لا يترك شيئا منه ويجب عليه ان

يتهد ما غار من جسده مما ينبو عنه الماء فيتهد باذنيه بان يأخذ الماء في كفه ثم يميل اذنه على كفه ويفلها ولا يجب الماء فيها لما في ذلك من ضرر ويتهد ابطيه ومرفقيه وسرته ( وستة ) غسل اليدين الى الكوعين كالوضوء والمضمضة والاستنساخ والاستنثار وغسل صياخ الاذن وهي الثقبه الداخلة في الراس واما صفحه الاذن فيجب غسل ظاهرها وباطنها ( ليس كلام المصنف آتيا على الاقوال انها ثلاثة كما نقل ذلك القرافي عن القاضي عياض ومنه من يدها اربعة

( وَسُنَّةُ ) غَسْلُ الْيَدَيْنِ إِلَى الْكُوعَيْنِ كَالْوُضُوءِ وَالْمُضْمَضَةِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ وَالْإِسْتِنْثَارِ وَغَسْلُ صِمَاخِ الْأُذُنَيْنِ وَهِيَ الثَّقْبَةُ الدَّاخِلَةُ فِي الرَّأْسِ وَأَمَّا صَفْحَةُ الْأُذُنِ فَيَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهَا وَبَاطِنِهَا ( وَفَضَائِلُهُ ) الْبِدَايَةُ بِغَسْلِ النِّجَاسَةِ ثُمَّ الذِّكْرِ فَيَنْوِي عِنْدَهُ ثُمَّ أَعْضَاءَ الْوُضُوءِ مَرَّةً ثُمَّ أَعْلَى جَسَدِهِ وَتَثْلِيثُ غَسْلِ الرَّأْسِ وَتَقْدِيمُ شِقِّ جَسَدِهِ الْأَيْمَنِ وَتَقْلِيلُ الْمَاءِ عَلَى الْأَعْضَاءِ .

ومنهم من يدها خمسة كما ذهب اليه المصنف رحمه الله ( وفضائله البداءة بازالة النجاسة ثم الذكر فينوي عنده ثم اغشاء الوضوء مرة ثم اغشاء جسده وتثليث غسل الراس وتقديم شق جسده الايمن وتقليل الماء على الاعضاء ) يعني ان مكملات الفسل اي التي يكون بها على اكمل الوجوه وليست داخلة في حقيقته حتى لا يتحقق ولا يحصل الا بها بل هي محملة صفة الكمال ولذا هدت في الفضائل : ان يبدأ بالمغتسل بازالة ما على بدنه من الاذى ثم

يسمي الله وينوي عند التسمية رفع الحدث الاكبر ثم يغسل فرجه بنية رفع الحدث  
حتى لا يحتاج الى غسله مرة ثانية اذا وصل الى محله في اتلفه ثم يتوضا بان يغسل  
اعضا وضوئه مرة مرة وفي كونه يتم وضوءه ويغسل رجليه او يؤخرهما الى اخر  
الغسل خلاف مشهور قال بعضهم الاول وقال بعضهم بالثاني ثم ثلث غسل راسه ثم  
يقدم في الغسل الاعالي قبل الاسفل والميامن قبل الميسر ثم في حال الغسل يتناول  
القليل من الماء مع الاحكام (ومن نسي لمعة او عضوا من غسله بادر الى غسله  
حين تذكره ولو بعد شهر واعاد ما صلى قبله وان اخراه بعد ذكره بطل غسله فان  
كان في اعضاء الوضوء وصادفه ( ٢٢ ) غسل الوضوء ( اجزاه ) قد علمت

ان الواجب على كل من وجب  
عليه العمل لموجب من الموجبات  
من جنابة او حيض الى اخر  
الموجبات ان يغسل جميع  
جده بحيث لو ترك عضوا  
او لمعة عمدا يكون غسله  
باطلا بقي ما اذا كان التارك  
لشيء من ذلك نسيانا والواجب  
عليه حينئذ اي حين ما يذكر  
المتروك من لمعة او عضو ان  
يبادر بغسل ذلك حتى يتم

وَمَنْ نَسِيَ لَمْعَةً أَوْ عُضْوًا مِنْ غُسْلِهِ بَادَرَ  
إِلَى غُسْلِهِ حِينَ تَذَكَّرَهُ وَلَوْ بَعْدَ شَهْرٍ  
وَأَعَادَ مَا صَلَّى قَبْلَهُ وَإِنْ أَخْرَاهُ بَعْدَ ذِكْرِهِ  
بَطَلَ غُسْلُهُ فَإِنْ كَانَ فِي أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ  
وَصَادَفَهُ غُسْلُ الْوُضُوءِ أَجْزَأُهُ

(فصل) لَا يَحِلُّ لِلْجَنْبِ دُخُولُ الْمَسْجِدِ وَلَا  
قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ إِلَّا آيَةً وَنَحْوَهَا لِلتَّعَوُّذِ وَنَحْوِهِ

غسله فوفت التذكير بالنسي للناسي معتبر كوقت التلبس بالفعل سيما وقد عدوا الفور  
من فرائض الغسل فاذا ترك ما وجب عليه من المبادرة بغسل المتروك فقد بطل غسله  
وعلى كل حال ان صحح غسله بان فعل المتروك او ابطله بان ترك غسل المتروك من  
لمعة او عضو لا بد من اعادة ما فعله من الصلوات بذلك الغسل بعد ان ياتي بغسل اخر  
وياتي بما تركه من لمعة او عضو فورا

الفصل لا يحل للجانب دخول المسجد ولا قراءة القرآن العظيم الا آية ونحوها  
للتعوذ ونحوه) يعنى ان الجانب ممنوع من قبل الشرع من دخول المسجد لان المسجد بيت

الله ليس لاحد فيه قدم الا لاجل العبادۃ والحب حين تلبس بالحجابۃ ليس من اهلها للمانع الذي قام به وايضا داخل المسجد داخل في حضرة الرب طالب مناجاته لما ورد المصلي يساجي ربه واني يكون الجنب بهذه الاوصاف الشريفة مع وجود مناسفها وهو ايضا اي الجنب ممنوع من قراءة القرآن لان القاري يخاطب الرب سبحانه وتعالى والجنب ليس اهلا لذلك ومصدر ذلك الاحاديث الصحيحة فقد ورد ان القاري يساجي ربه وقد اغتفر له العلماء قراءة الشيء اليسير لاجل التموذ او لاجل الاستدلال كأن لو سئل عن حكم من الاحكام فاستدل عليه بآية من القرآن ( ولا يجوز لمن لا يقدر على الماء البارد ان يأتي بوجهه حتى يحد الآلة ) ( ٢٤ ) الا ان يحتلم فلا شيء عليه ) يعني

وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ الْبَارِدِ  
أَنْ يَأْتِيَ زَوْجَتَهُ حَتَّى يُعِدَّ الْآلَةَ إِلَّا أَنْ  
يَحْتَلِمَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

( فضل في التيمم ) وَيَتِمُّ الْمُسَافِرُ فِي غَيْرِ  
مَعْصِيَةٍ وَالْمَرِيضُ لِفَرِيضَةٍ أَوْ نَافِلَةٍ وَيَتِمُّ  
الْحَاضِرُ الصَّحِيحُ لِلْفَرَائِضِ إِذَا خَافَ خُرُوجَ

ان من خاف من استعمال الماء  
البارد حدوث ضرر او زيادته  
لا يجوز له الوطء لزوجه  
بمعنى انه ممنوع من وطء  
زوجته لما يلزم على ذلك من  
نقله من الفصل بالماء الى التيمم  
والتيمم رخصة شرعت للعدو  
ليس الوطء عذر الا ان يتضرر  
بذلك اي يترك الوطء وحينئذ  
يجوز له الاقدام على الوطء

ويتيمم ويجوز له الوطء ايضا ان وجد ما يزيل به ضرر الماء البارد او وجد  
اجرة الحمام واما ان حصلت له الحنابة باحتلام فلا شيء عليه وينتقل للتيمم من غير منع  
( فصل في التيمم ) ويتيمم المسافر في غير معصية والمرضى لفريضة او نافلة ، لاشك  
ان الشارع امر بالمحافظة على الصلوات بقوله تعالى حافظوا على الصلوات وجعل لها  
شروطا وادابا فمن شروطها الطهارة فلا تنأى الا بها وفي الحديث مفتاحها الطهور  
والطهارة لا تحصل الا باستعمال الماء المطلق الخالي عن الاوصاف التي تسلب الطهورية  
ولكنه سبحانه لم يضيق على المكلفين حتى ان الطهارة لا تحصل الا بالماء سواء وقت الصحة  
ووقت المرض ، ووقت السفر ، ووقت الحضر ، ووقت وجود الماء ، ووقت

عدمه بل نفى عنهم الحرج والضيق فقال وما جعل عليكم في الدين من حرج بل جعل لنا ملة خفيفة سمحاً وينت لنا السنة المطهرة ما يجب علينا في اوقات الاعذار وما لا يجب علينا وما رخص لنا فيه وما لم يرخص لنا فيه واقفت ان ذلك الائمة الاعلام ودونوا في ذلك الكتب الكافية اذا علمت ذلك فلنذكر لك ان من الرخص التيمم ، وهو لغة القصد ، ومنه قوله تعالى - ولا تيمموا الخيث منه تفقون اي لا تقصدوه - وشرعاً طهارة تربية تستعمل في الوجه والكفين ومندوحتهما اي الطهارة الترابية اي الامور المجوزة لها السفر المباح اي الحالي عن المعاصي كسفر الحج والنجارة والسفر لطلب العلم وليس السفر ( ٢٥ ) بمجردة كافياً في اباحة التيمم

حتى ان كل مسافر يرخص له في التيمم بل لا بد معه من فقد الماء الكافي او وجوده مع الحاجة اليه لاجل احتسرم وكذلك المرض فالمرضى الذي لا يقدر على استعمال الماء أي فاقد القدرة على استعماله او كان قادراً على الاستعمال ولكن ، يخاف تاخر المرض او زيادته فرضه التيمم ويتيمم لجميع

وَقْتَهَا وَلَا يَتَيَّمُّ الْحَاضِرُ الصَّحِيحُ لِنَافِلَةٍ وَلَا جُمُعَةٍ وَلَا جَنَازَةٍ إِلَّا إِذَا تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ الْجَنَازَةُ (وَقَرَأْنِصُ التَّيْمُمِ) النَّيَّةُ وَالصَّعِيدُ الطَّاهِرُ وَمَسْحُ الْوُجْهِ وَمَسْحُ الْيَدَيْنِ إِلَى الْكُوعَيْنِ وَضَرْبَةُ الْأَرْضِ الْأُولَى وَالْقَوْرُ وَدُخُولُ الْوَقْتِ وَاتِّصَالُهُ بِالصَّلَاةِ

الصلوات سواء الفرض او النفل وليست الرخصة في حقه فاصرة على الفرض واما الحاضر الصحيح الذي يقدر على استعمال الماء وواجده وخاف اذا استعمل الماء خرج الوقت والشرع ندب الى المحافظة على الصلاة في وقتها فيسوغ له ان يأتي بطهارة تربية ولكن يقتصر على الصلاة المفروضة دون النافلة فلا يتيمم لها ودون الجمعة فلا يتيمم لها ايضا لان لها بدلا وهو الظهر ودون الجنابة فلا يتيمم لها ايضا الا اذا تعينت عليه بان لا يوجد غيره وتقدم الماء واذا انتظرتنا وجود الماء تغيرت فانه يتيمم ويصلي عليها (وقرأ نص التيمم النية والصعيد الطاهر ومسح الوجه ومسح اليدين الى الكوعين وضربة الارض الاولى والقور ودخول الوقت واتصاله بالصلاة) وقد علمت ان التيمم واجب

في عدم الماء او عدم القدرة على استعماله ولم واجبات سنن وسنن فواجباته  
النية . وهو ان ينوي استباحة الصلاة ولا ينوي رفع الحدث لان الحدث لا يرتفع  
بالتيمم والصعيد الطيب : اي قصده بان يقصد الصعيد الطاهر لقول الله تعالى

- فتميموا صعيدا طيبا - اي طاهرا فيمسح به وجهه ويديه : اي يمسح بما التصق به  
وجهه ويديه ، اي من واجبات التيمم الصعيد الطاهر وهو المضي بالطيب في الآية  
على ما فسر به مالك وجماعة من الصحابة . وهو على كل ما صعد على وجه الارض  
من تراب او رمل او حجارة او ملح او شب او كبريت او نحاس او حديد وسائر

المعادن الا معدن الذهب والفضة والجواهر ونحوها مما لا يقع به التواضع فلا يصح  
التيمم على كل شيء منها الا ان الملح ونحوها كالشب والكبريت والمعادن التي يجوز  
التيمم عليها لا يتيمم عليها الا في مواضعها او نقلت عن مواضعها ولم نصر في أبدي  
الناس كالمقابر والا فلا يجوز التيمم ( ٢٦ ) عليها واذا كان الواجب عليه

وَالصَّعِيدُ هُوَ التُّرَابُ وَالطُّوبُ وَالْحَجَرُ  
وَالثَّلُجُ وَالْخَضْخَضُ وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ  
بِالْحِصِّ الْمَطْبُورِ وَالْخَصِيرِ وَالْخَشَبِ

مسح الوجه واليدين الى الكوعين  
فيلزمه تميم الوجه كله بالمسح  
كما يعممه في الوضوء بالماء ويلزمه  
ايضا مسح يديه الى الكوعين  
ظاهرهما وباطنهما ويخلل

اصابعهما واما مسحهما الى المرفقين فمن السنن ومن واجباته والحسين  
الضريبة الاولى وليس المراد حقيقة الضرب بل المراد انه يضعهما  
على ما يتيمم عليه ولا يشترط علوق شيء ، بحكمه لما تقرر من جواز التيمم على

الصخر والحجر الذي لا يعلق منه شيء . ومن واجباته الفور بان يكون في فور  
واحد اي في وقت واحد ومن واجباته دخول الوقت فالتيمم قبل دخول الوقت  
لا يصح ، ومن واجباته ان يكون متصلا بالصلاة فلو فصل بينه وبين الفرض اعاد  
تيممه وسير الفصل مفتقر ومنه مقدار قراءة آية الكرسي ( والصعيد هو التراب

والطوب والحجر والثلج والخصخض ونحو ذلك ) قد علمت ان المراد بالصعيد كل  
ما صعد على وجه الارض من تراب او حجر الى اخر ما تقدم من بيان ما يجوز التيمم عليه  
وما لا يجوز منه ما ذكره المصنف بقوله ( ولا يجوز بالحصى المطبور والحصى والخشب

والخشيش ونحوه) فهذه المذكورات لا يصح التيمم عليها ورخص للمريض في حال الحجر والطوب ان لم يجد مناولا غيره ( فقد نقل ابن يونس عن ابن الموارث المريض اذا لم يجد من يناوله ترابا فانه يتيمم على الحائط المني بالطوب والحجارة اذا لم يكن مستورا بالخص والجير ) وسننه تجديد الصعيد ومسح ما بين الكوعين والمرقتين والترتيب ) اي سن للتيمم ان يجد ضربة ثانية للدين وليست واجبة حتى يترتب على تركها بطلان التيمم ويسن له ايضا مسح ما بين الكوعين الى المرقتين فالواجب المسح الى الكوعين فلو اقتصر على المسح الى الكوعين اجزاه وكان تاركا للسنن ويسن له ايضا ان يرتب بين مسح الوجه ( ٢٧ ) واليدين ( وفوائده التسمية

وتقديم اليمنى على اليسرى  
وتقديم ظاهر الذراع على  
باطنه ومقدمه على مؤخره )  
اي يشدب للتيمم ان يسمي  
الله عندما يريد التيمم  
ويشدب له ايضا ان يقدم  
اليمنى على اليسرى  
في المسح وان يكون مسح  
اليدين من ظاهرهما مقدما  
على مسح باطنهما وان

وَالْخَشِيشِ وَنَحْوِهِ وَرَخِصَ لِلْمَرِيضِ فِي  
حَائِطِ الْحَجَرِ وَالطُّوبِ إِنْ لَمْ يَجِدْ مُتَاوِلًا  
غَيْرَهُ ( وَسُنَّه ) تَجْدِيدُ الصَّعِيدِ لِبَدْنِهِ وَمَسْحُ  
مَا بَيْنَ الْكُوعَيْنِ وَالْمِرْقَتَيْنِ وَالتَّرْتِيبُ  
( وَفَضَائِلُهُ ) التَّسْمِيَةُ وَتَقْدِيمُ الْيُمْنَى عَلَى  
الْيُسْرَى وَتَقْدِيمُ ظَاهِرِ الذَّرَاعِ عَلَى بَاطِنِهِ  
وَمُقَدِّمَهُ عَلَى مُؤَخَّرِهِ ( وَتَوَافُضُهُ ) كَالْوُضُوءِ

يكون اعلى العضو مقدما في المسح على اسفله وهو الذي عنه المصنف بقوله ومقدمه  
على مؤخره وتوافضه كالوضوء ) يعني ان مبطلات الوضوء سواء كانت احداها  
او اسبابا هي مبطلات التيمم وزاد على مبطلات الوضوء في التيمم وجود الماء الكافي  
فلو تيمم ووجد الماء كافيا قبل الدخول في الصلاة بطل التيمم بشرط ان تسع الوقت  
بحيث يدرك الصلاة بعد تحصيل الطهارة المائية والا صلى يتيمم ومن وجد الماء بقربه  
او رحله او نسيه فيه فانه يعيد في الوقت وصورة من وجد الماء بقربه انه طلب الماء  
طلبا لا يشق عليه فلم يجد ثم يتيمم وصلى ثم وجد الماء الذي طلبه فانه يعيد في الوقت  
لانه فرط في الطلب فلو وجد غيره لم يعده فان لم يطلبه اعاد ابدا وصورة ما اذا

وجده برحله انه يطلبه برحله طلبا لا يشق عليه فلم يجد فتيما وصلى ثم وجده برحله  
فانه بعيد في الوقت فان لم يطلبه اعاد ابدا وصورة ما اذا نسي الماء برحله كان يعلم  
ان برحله الماء ثم نسيه وتيمم وصلى ثم تذكره بعد فراغه من الصلاة فانه بعيد في الوقت  
فلو علم به في الصلاة قطع ( ولا تصلي فريضتان بتيمم واحد ) سواء كانتا حضريتين  
او سفريتين او منسيتين اشتركتا في الوقت ام لا فلو خالف وصلى صلاتين بتيمم واحد  
اعاد الثانية ابدا واستثوا من ذلك المريض الذي لا يقدر على مس الماء لضرر بجسمه  
مقيم اي ضرر لازم في الى وقت الصلاة الثانية وقد اتفق انه ثم يفعل الاولى في وقتها  
اما عمدا او نسيانا او جهلا به ان يصليهما ( ٢٨ ) معا بتيمم واحد وان كان

وَلَا تُصَلِّيْ فَرِيضَتَيْنِ يَتِيَمُّ وَاحِدًا وَمَنْ تَيَمَّمَ  
لِفَرِيضَةٍ جَازَ لَهُ النَّوَافِلُ بَعْدَهَا وَمَنْ  
الْمُصْحَفِ وَالطَّوَافِ وَالْتَّلَاوَةُ إِنْ نَوَى  
ذَلِكَ وَاتَّصَلَتْ بِالصَّلَاةِ وَلَمْ يَخْرُجِ الْوَقْتُ  
وَجَازَ يَتِيَمُّ النَّافِلَةَ كُلُّ مَا ذَكَرَ إِلَّا  
الْفَرِيضَةَ ، وَمَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ يَتِيَمُّ قَامَ  
لِلشُّفَعِ وَالْوُثْرِ بَعْدَهَا مِنْ غَيْرِ تَأْخِيرٍ .

آثما بالاخير ( ومن تيمم  
لفريضة جاز له النوافل بعدها  
ومن المصحف والطواف  
والتلاوة ان نوى ذلك واتصلت  
بالصلاة ولم يخرج الوقت )  
يعني ان من تيمم لفرضه جاز  
له ان يصلي به من النوافل ما  
شاء ما لم تكثر جدا والكثرة  
بالعرف بشرط اتصاله بالفرض  
وبصير الفصل مغفرو منه مقدار  
قراءة اية الكرسي وبشرط  
عدم خروج الوقت فان حصل

طول كان خرج من المسجد او خرج الوقت فلا يجوز له ان يتفل  
ومن  
بهذا التيمم ولا يشترط ان ينوي صلاة التفل بعد الفرض خلافا لظاهر المصنف ويجوز  
له ايضا مس المصحف والتلاوة للقرءان والطواف وركعتاه وجاز بتيمم النافلة كل ما ذكر  
الا الفريضة ) يعني ان من كان فرضه التيمم وتيمم للنافلة جاز له ان يفعل به ما شاء من  
مس المصحف والتلاوة والطواف الا الفرض أي الصلاة الفرض فلا يجوز له ان يصليها  
بتيمم التفل لان الفرض اعلى من التفل والاعلى لا يتبع ما هو دونه ( من صلى العشاء يتيمم  
قام للشفع والوتر بعدها من غير تاخير ) لما علمت من تبعية النوافل للفرائض والتاخير



صبر الفريضة في حكم المعدوم ولا يعقل وجود التابع بدون المتبوع وإذا كان الامر كذلك فليحافظ على اتصال الشفع والوتر بالعشاء من كان فرضه التيمم فان اخرهما على العشاء فلا يصلحهما الا تيمم اخر غير تيمم العشاء (ومن تيمم من جنابة فلا بد من نيتها) لان الاعمال لا تدور الا على النية فلا يقوم العمل الا بنية فمن كانت عليه جنابة وكان فرضه التيمم فلا بد من نيتها عند الشروع في التيمم بان ينوي استحالة الصلاة او فرض التيمم لا يوي رفع الحدث لان التيمم لا يرفع الحدث على المشهور (فصل : في الحيض) يعرف الحيض بانه الدم الخارج بنفسه من قبل من تحمل عادة واكثره في حق المتبداة خمسة عشر (٢٩) يوما ولا حد لاقله من حيث

الزمن وله حد من حيث المقدار فتعد الدفقة حيضا (والنساء مستبداة ومعتادة وحامل واكثر الحيض للمبتدأة خمسة عشر يوما وللمعتادة عاداتها فان تمادى بها الدم زادت ثلاثة ايام ما لم تتجاوز خمسة عشر يوما) اخبر سبحانه وتعالى بشرف النوع الانساني وبرفعة قدرة فقال عز من قائل - ولقد كرمنا بني آدم - وتشرى به

وَمَنْ تَيَمَّمَ مِنْ جَنَابَةٍ فَلَا بُدَّ مِنْ نِيَّتِهَا .  
(فصل في الحيض) والنساء مُبْتَدَأَةٌ وَمُعْتَادَةٌ  
وَحَامِلٌ ، وَأَكْثَرُ الْحَيْضِ لِلْمُبْتَدَأَةِ خَمْسَةَ  
عَشَرَ يَوْمًا ، وَلِلْمُعْتَادَةِ عَادَتُهَا فَإِنْ تَمَادَى  
بِهَا الدَّمُ زَادَتْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مَا لَمْ تُجَاوِزْ  
خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا .

وتكرمه يقتضيان ترفعه عن درجة البهيمية وطور السباح ووضع له حدودا واحكاما بما يتقوى شرفه ويحفظ نسبه ويضع عن كاهله ثقل العار وثقل الصغار ووضع لحفظ نسبه علامات بها يكون نسبه ثابتا تقضى على بنات حواء بالحيض ليختبر به الرحم هل علق بالحمل ام لا ليسند كل ذي نسب ونسبه والنساء فيه مختلفات الحكم فمنهن من لم يسبق لها حيض ولم تقرر لها عادة ومنهن من سبق لها حيض وتقررت لها عادة ومنهن الجوامل فانشار الى كل ذلك المصنف بقوله والنساء الخ فالمبتدأة التي لم يسبق لها حيض ولم تقرر لها عادة ان تمادى بها الدم زيادة على عادة النساء فلا يعتبر منه بالنسبة للحيض الا خمسة عشر يوما وبعد هذا يحكم لها بحكم التقاء من الحيض فتصور

وتصل وتوطأ الى غير ذلك من الاحكام فأكثره بالنسبة لها خمسة عشر يوما وامان سبق لها  
 الحيض وتكررت لها عادة ان تمادى نزول الدم عليها وزاد على عاداتها فانها تستظهر  
 بثلاثة ايام على عاداتها فان عاداتها كانت عشرة ايام مثلا استظهرت بثلاثة ايام وان كانت  
 عاداتها ثلاثة عشر استظهرت بيومين وان كانت اربعة عشر استظهرت بيوم وان كانت  
 عاداتها خمسة عشر يوما فلا استظهار ثم هي بعد ذلك مستحاضة (والحامل بعد ثلاثة  
 اشهر خمسة عشر يوما ونحوها وبعد ستة اشهر عشرون ونحوها فان تقطع الدم  
 للفت ايلما حتى تكمل عاداتها) يعني بان الحمل اذا مضى عليها ثلاثة  
 اشهر بعد ان علقت بالحمل ونزل بها (٣٠) الحيض وتمادى بها زيادة

على عاداتها فانها تمكث خمسة  
 عشر يوما ونحوها كالعشرين  
 وبعد هذا يعتبر استحاضة واذا  
 مضى لها ستة اشهر بعد ان علقت  
 بالحمل ونزل بها الحيض واستمر  
 زيادة على عاداتها فانما تمكث  
 عشرين يوما ونحوها  
 كالحمسة والعشرين ثم هي  
 بعد ذلك مستحاضة هذا اذا  
 استمر عليها الدم ولم ينقطع فانها  
 تمكث ما سبق تقريره من

وَالْحَامِلُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا  
 وَنَحْوَهَا وَبَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ عِشْرُونَ وَنَحْوَهَا  
 فَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ لَفَتَتْ أَبَاتَهُ حَتَّى تُكْمِلَ  
 عَادَتَهَا وَلَا يَحِلُّ لِلْحَائِضِ صَلَاةٌ وَلَا صَوْمٌ  
 وَلَا طَوَافٌ وَلَا مَسُّ مَصْحَفٍ وَلَا دُخُولُ  
 مَسْجِدٍ وَعَلَيْهَا قَضَاءُ الصَّوْمِ دُونَ الصَّلَاةِ  
 وَقِرَاءَةُ تَجَاوِزُهُ

الخمسة عشر ونحوها والعشرين ونحوها فاذا تقطع الدم للفت ايامه بعضها ولا  
 الى بعض حتى تكمل عاداتها المعلومه على ما تقدم من التفصيل ثم تعبر بعد ذلك مستحاضة  
 (ولا يحل للحائض صلاة وصوم ولا طواف ولا مس مصحف ولا دخول مسجد وعليها  
 قضاء الصوم دون الصلاة وقراءتها جائزة) قد علمت مما ثبت لهذه المذكورات من  
 الفرق ما يقتضي بعد صحة هذا القدر عن التلبس بشيء منها ويستمر هذا المنع حتى  
 ينقضي هذا القدر حاصرا ومعنى وبعد هذا لا تطالب بشيء ولا يتوجه عليها خطاب بقضاء شيء  
 مما ذكره وقضاء الصوم دون غيره انما كان بامر جديد غير الخطاب الذي كان خالصا



(فصل في بيان الاوقات) اما معرفة الاوقات فواجبة على كل مكلف امكنه ذلك في فرض عين على كل مكلف على معنى انه لا يجوز للانسان الدخول في الصلاة حتى يتحقق دخول وقتها والاقوات جمع وقت وهو الزمن المقدر للعادة شرعا وهو اما وقت اداء او وقت قضاء ووقت الاداء اما وقت اختيار واما وقت ضرورة والاختيار اما وقت فضيلة واما وقت توسع (الوقت المختار للظهر من زوال الشمس الى آخر القامة) اي ان اول وقت الظهر يتبدى من زوال الشمس اي ميلها عن كبد السماء واخذ الظل في الزيادة ان كان هناك ظل للزوال لانه عند الزوال قد يبقى للعمود ظل قليل وقد لا يبقى شيء من الظل وذلك بمكة وزيد مرتين في السنة وبالمدينة المنورة مرة (٣٢) في السنة وهو اطول يوم فيها وينتهي

آخر القامة وهو ان يصير ظل كل شيء مثله والمختار للمعصر من القامة الى الاصفرار اي ان اول الوقت المختار للصلاة المعصر يتبدى من آخر القامة الاولى وينتهي الى الاصفرار وذلك اذا صار ظل كل شيء مثله وعلى هذا وهو ان اول الوقت المختار للمعصر آخر

(فصل في الاوقات) الوقت المختار للظهر من زوال الشمس الى آخر القامة والمختار للمعصر من القامة الى الاصفرار وضروريهما الى الغروب والمختار للمغرب قدر ما تصل فيه بعد شروطها والمختار للعشاء من مغيب

القامة الاولى فهما مشتركان وهل الظهر تشارك المعصر في اول وقتها بمقدار اربع ركعات او المعصر تشارك الظهر في آخر وقتها بمقدار اربع ركعات فعلى الاول لو اُخِرَ الظهر حتى دخل وقت المعصر ووقع الظهر اول وقت المعصر كان غير اثم وعلى الثاني لو صلى المعصر عندما بقي مقدار اربع ركعات من القامة الاولى كان مؤدبا لها في وقتها يحكمها عليها بالصحة (وضروبيها الى المغرب) اي ويمتد الوقت للضروري للمعصر من الاصفرار الى غروب الشمس والمختار للمغرب قدر ما تصل فيه بعد شروطها اي يدخل الوقت المختار بغروب الشمس ويمتد بقدر قبلها بعد تحصيل شروطها من طهارتة وستر عورة واستقبال قبلته ونحو ذلك والمختار للعشاء من مغيب

الشفق الى ثلث الليل الاول ) اي ان اول الوقت المختار للعشاء يتبدى من مغيب  
الشفق الاحمر ويمتد الى ثلث الليل الاول ثلث الليل الاول هو الوقت المختار للعشاء  
( وضروريهما الى طلوع الفجر ) اي الوقت الضروري للمغرب والعشاء وينتهي بطلوع  
الفجر فاذا طلع الفجر فقد فأت وقتها الضروري ( والمختار للصبح من الفجر الى  
الاسفار الاعلى ) يعني ان الوقت للمختار لصلاة الصبح يتبدى من طلوع الفجر اي  
انصداع الضوء المنتشر في اقصى المشرق وينتهي الى الاسفار الاعلى والفاية لخارجة  
اي الذي تراه في الوجود ويراعي في ذلك البصر المتوسط ( وضروريهما الى  
طلوع الشمس ) قد علمت ان الفاية ( ٣٣ ) في قوله الى الاسفار الاعلى لخارجة

وحينئذ يكون قوله الى طلوع  
الشمس على معنى ان الوقت  
الضروري لصلاة الصبح يتبدى  
من اول الاسفار الاعلى الى  
طلوع الشمس اي الى الجزء  
الاول من الطلوع ( والقضاء  
في الجميع ما وراء ذلك ) قد  
بين المنصب الاوقات الاختيارية  
والاوقات الضرورية لكل صلاة  
من الصلوات الخمس فقوله  
والقضاء في الجميع ما وراء

الشفق الى ثلث الليل الاول وضروريهما الى  
طلوع الفجر والمختار للصبح من الفجر  
الى الاسفار الاعلى وضروريه الى طلوع  
الشمس والقضاء في الجميع ما وراء ذلك  
ومن آخر الصلاة حتى خرج وقتها فعليه  
ذنب عظيم إلا أن يكون ناسياً أو نائماً

ذلك يشعر بان ايقاع الصلاة في كل من الوقتين: اي الاختياري والضروري يسمى اداء  
وهو كذلك الا ان الائم على من اخر الصلاة الى الوقت الضروري من حيث ان هذا  
الوقت لم يرخص الشارع في ايقاع الصلاة فيه الا لارباب الضرورات فون غيرهم  
ممن ليس لهم ضرورة تدعوهم الى تلخير الصلاة الى هذا الوقت ( من اخر الصلاة  
حتى خرج وقتها فعليه ذنب عظيم الا ان يكون ناسياً او نائماً ) قد حدد الله سبحانه  
وتعالى اوقاتها للصلاة وامر بالمحافظة على ايقاع الصلاة في تلك الاوقات لحكم يحجز عن  
ادراكها اصحاب الفكر الثاقبة ولا يكاد يحوم حول هذا المنصب الرفيع الا من اوقد  
الله في قلبه مصباحا ملكوتيا يدرك به حقائق الاشياء كما هي ولا يخفى عليك ان الله

سبحانه وتعالى خالق جميع الاشياء فصلاته فهو المنعم ولا شك في وجوب شكر المنعم  
الا ترى ان الله قد خاطب نبيه بقوله : اقم الصلاة لدلوك الشمس اي عند الدلوك  
فلوجب عليه الشكر في هذا الوقت اداء لو اوجب هذه النعمة العظيمة التي تفضل بها  
سبحانه فنعمة ايجاد هذا النير من اعظم النعم الموجبة لشكر المنعم في هذه الاوقات  
باقامة الصلاة فيها فمن اخر الصلاة عن هذه الاوقات التي عينها الشارع فهو مخلوق  
للمحكمة مضيع لاوامر الحكيم مستحق لا تقامه حيث لا عذر في التأخير واما التأخير  
الذي منشؤه المذموم مثل من اخر الصلاة ناسيا او نائما فيه قوله **وَيَتَذَكَّرُ** : رفع عن  
امني الخطأ والسيان ( ولا تصلي نافلة بعد صلاة الصبح الى ارتفاع الشمس وبعد  
صلاة العصر الى صلاة المغرب وبعد ( ٣٤ ) طلوع الفجر الا الورد لئلا يثقله

وعند جلوس امام الجمعة على  
بالنبر وبعد الجمعة حتى يخرج  
من المسجد ) ليس النهي عن  
صلاة النافلة في هذه الاوقات  
على جهة الحرمة على عمومها  
بل تكره النافلة في بعضها  
وتحرم في البعض الاخر فكره  
النافلة بعد صلاة الصبح الى  
وقت الطلوع فاذا اخذت في

وَلَا تُصَلِّي نَافِلَةً بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ إِلَى  
ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى صَلَاةِ  
الْمَغْرِبِ وَبَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا الْوَرْدَ لِنَتَائِمِ  
عَنْهُ وَعِنْدَ جُلُوسِ إِمَامِ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمَنْبَرِ  
وَبَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ

الطلوع حرمت النافلة حتى يتكامل طلوعها فتمود الكراهة حتى ترتفع قيد رمح  
ويجوز بعد صلاة الصبح الى الاسفار الجنابة التي لم يختر تغيرها وسجود التلاوة  
فيفعلان قبل الاسفار ويكرهان وقت الاسفار واما الجنابة التي يخشى تغيرها فلا  
تحرم وقت المانع ولا تكره وقت الكراهة وتكره النافلة ايضا بعد صلاة  
العصر الى الاسفار فاذا كان الاسفار اشتدت الكراهة الى ان تاخذ  
الشمس في الغروب فاذا اخذت في الغروب حرمت النافلة الى مغيب الشمس  
فاذا غابت رجعت الكراهة الى ان تصلي المغرب وتكره ايضا بعد الفجر  
وقبل صلاة الصبح الا ركعتي الفجر والورد لمن نام عنه والشفع والوتر مطلقا  
نام عنهما امر لا وكذلك لا تجوز النافلة اذا جلس الخطيب على المنبر فاذا شرع

في الخطبة حرم قتل كل شيء النفل وغيره سواء ولا يجوز التفل بعد صلاة الجمعة حتى ينصرف الناس من المسجد أو يمضي زمن انصرامهم  
 ( فصل في شروط الصلاة ) الصلاة مما علم وجوبه من الدين بالضرورة فجالحاد وجوبها كافر يستتاب فان تاب فالامر ظاهر والاقل ولها شروط وجوب وشروط صحة اما شروط وجوبها فخمسة الاسلام والبسوغ والعقل والارتضاع دم بالبيض والتفليس ودخول الوقت زاد هيلس وبلوغ الدعوة وهي اعظم الصادات لانها مرصنة في السماء ليلة الاسراء وذلك بمكة قبل الهجرة سنة واختلف في كيفية فرضها ضمن عائشة رضي الله عنها انها فرضت ركعتين في الحضر والسفر فافترقت في السفر وزيدت في الحضر وقبل فرضت اربع ( ٣٥ ) ركعات ثم قصر منها ركعتان في

السفر الا المنسرب والصبح فان الاولى فرضت ثلاثا والثانية ركعتين والدليل لهذا القول قوله ﷺ ان الله وضع عن المسافر الصوم وشطر النسبة واما شروط الصحة فاشار اليها المصنف بقوله وشروط الصلاة طهارة الحدث وطهارة الخبث من البدن والثوب والمكان

( فَفَصَّلُ فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ ) وَشُرُوطُ الصَّلَاةِ طَهَارَةُ الْمُحْدَثِ وَطَهَارَةُ الْمُتَجَبِّثِ مِنَ الْبَدَنِ وَالثَّوْبِ وَالْمَكَانِ وَسَتْرُ الْعَوْرَةِ وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَتَرْكُ الْكَلَامِ ، وَتَرْكُ الْأَفْعَالِ الْكَثِيرَةِ ؛

وستر العورة واستقبال القبلة وترك الكلام وترك الافعال الكثيرة ، اي من الشروط التي لا تؤدى الصلاة ولا تقوم الا بها الطهارة من الحدث الأكبر والأصغر فالحدث يحرم عليه التلبس بالصلاة واذا وقع ونزل وصلى حدثا كانت صلاته باطلة ومن شروط صحتها طهارة الثوب والبدن والمكان فطهارة بثوب او البدن او المكان صلاته باطلة ومن شروط صحتها أيضا ستر العورة فلو دخل في الصلاة غير مستور العورة فصلاته باطلت ومنها استقبال القبلة فمن صلى مستدبر القبلة او كانت القبلة جهة يمينه او جهة شماله صلاته باطلة ولا يضر الانحراف اليسير جدا ومنها ترك الكلام فالكلام ملغى للصلاة الا اذا كان لاصلاحها وفي هذا من شروط الصحة نظر ووجه النظر ان هذا انما يمد في الموانع لا في الشروط لان الكلام مانع من صحة الصلاة لا انه



بشروط حصوله قبل الدخول في الصلاة مثل الطهارة والاستقبال الى آخر الشروط  
المطلوبة من المكلف عند ارادة الدخول في الصلاة ومنه هذا يقلل في الافعال الكثيرة  
فانها مائة من صحة الصلاة ما اذا حصلت وكانت كثيرة وكانت من غير جنس الصلاة  
واما اليسير فمفتنر كان من جنس الصلاة كرفع يديه في السجود او كان من غير جنسها  
كما اذا ابتلع نيشايسرا كان بين اسنانه ( وعورة الرجل ما بين السرة والركبة والمرأة  
كلها عورة ما عدا الوجه والكففين ) لما كان من شروط الصلاة ستر العورة كان هذا داعيا  
الى بيان العورة فيبين المصنف رحمه الله ان عورة الرجل ما بين السرة والركبة فيجب على  
المكلف ستر ما بين السرة والركبة ، ( ٣٦ ) وليس هذا مطلوبا في الصلاة خاصة

بل قبل الصلاة وخارج الصلاة  
سواء في وجوب ستر ما بين  
السرة والركبة وان هذا واجب  
في جميع احوال المكلف فيحرم  
عليه كشف شيء من هذا سواء  
كان متلبسا بالصلاة ام لا وجميع  
جد المرأة عورة فيحرم عليها  
كشف شيء ما عدا الوجه  
والكفنين وهما ليس بعورة  
فلا يحصرم عليها كشفهما ولا  
كشف شيء منهما ( وتكره  
الصلاة في الراويل اذا كان

وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ  
وَالْمَرْأَةُ كُلُّهَا عَوْرَةٌ مَا عَدَا الْوَجْهَ  
وَالْكَفَّيْنِ وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِي الرَّأْوِيلِ إِلَّا  
إِذَا كَانَ فَوْقَهَا شَيْءٌ وَمَنْ تَجَسَّسَ نَوْبَهُمْ  
يَجِدُ نَوْبًا غَيْرَهُ وَلَمْ يَجِدْ مَاءً يَغْسِلُهُ بِهِ أَوْ  
لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَا يَلْبَسُ حَتَّى يَغْسِلَهُ  
وَيَخَافُ خُرُوجَ الْوَقْتِ صَلَّى بِنَجَاسَتِهِ

فوقه شيء ) الحكم بالكره اذا لم يكن شفافا يبدو منه لون العورة والا كان حراما  
ما لم يكن فوقه شيء ، كشف لون العورة والا اتلفت الحرمة والكرهية  
( ومن تجسس نوبه ولم يجد نوبا غيره ولم يجد ماء يغسله به او لم يكن  
عنده ما يلبس حتى يغسله وخاف خروج الوقت صلى بنجاسة ) قد علمت  
ان لازالة النجاسة شرط من شروط الصحة فيجب ازالته على نوب  
المصلي وبدنه ومكانه ولكن هذا الشرط مشروط بشرط آخر وهو ان  
يكون قادرا على ازالتها بان وجد من الماء ما يطهر التوب وكان الوقت منسما

بحيث يمكنه ان يركب النجاسة ويدرك الصلاة وان يوجد ثوباً اخر يستر به عورته  
 عندما يباشر تطهير ثوبه المتنجس لما علمت من وجوب ستر العورة، فان وجدت  
 هذه الشروط وجب عليه ازالة النجاسة والا صلى ثوبه المتنجس وسقط عنه هذا  
 الشرط وكانت سلامته صحيحة مع نجاسة ثوبه (ولا يحل تأخير الصلاة لعدم الطهارة  
 ومن فعل ذلك فقد عصى ربه) فليس له ان يعطل تأخير الصلاة بنجاسة ثوبه لان  
 الشارع لم يضيق عليه بل جعل له سعة في الدين وبين له ما يلزمه عند عدم الخروج  
 وما يلزمه اذا تعذر عليه الامر فمن اخير الصلاة عنها لاجل نجاسة ثوبه مثلاً  
 فقد ضيق على نفسه وعصى ربه ( ٣٧ ) لعدم امثاله لما وجب عليه من اتمام

الصلاة في وقتها مع نجاسة ثوبه  
 حيث لم يقدر على الازالة  
 ( ومن لم يجد ما يستر به  
 عورته صلى عرياناً يعني ان  
 المكلف اذا ضاق عليه الأمر  
 ولم يوجد ما يستر به عورته  
 من ثوب نجس او حرير  
 وتعذر عليه جميع ما يستر به  
 عورته من حشيش او حطب  
 او لبن يتمك فيه فيجب عليه  
 ان صلى عرياناً ولا يؤخر الصلاة

وَلَا يَحِلُّ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ لِعَدَمِ الطَّهَارَةِ وَمَنْ  
 فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ عَصَى رَبَّهُ وَمَنْ لَمْ يَجِدْ  
 مَا يَسْتُرُ بِهِ عَوْرَتَهُ صَلَّى عُرْيَانًا وَمَنْ أخطأ  
 الْقِبْلَةَ أَعَادَ فِي الْوَقْتِ وَكُلُّ إِعَادَةٍ فِي الْوَقْتِ  
 فِيهِ فَضِيلَةٌ وَكُلُّ مَا تُعَادُ مِنْهُ الصَّلَاةُ فِي  
 الْوَقْتِ فَلَا تُعَادُ مِنْهُ الْقَائِمَةُ وَالنَّاسِغَةُ .

حتى يجد ما يستر به عورته (ومن اخطأ القبلة اعاد في الوقت وكل اعادة في الوقت  
 فهي فضيلة وكل ما تعاد منه الصلاة في الوقت فلا تعاد منه القائمة والناسغة) اعلم ان الواجب  
 على غير من بمكة والمدينة وان عنده علم بالادلة المنصوبة على حية القبلة واجتهد في حية  
 غلت على ظنه لامارتها فصلى اليها ثم تبين له بعد الفراغ منها انه اخطأ القبلة باستدبرها او  
 لا يعرفها انحرافاً شديداً اعاد في الوقت الاختباري على سبيل التنبؤ وانما لم  
 تجب عليه الاعادة ابداناً لانه لم يترك امرأ واجب عليه حتى يبيد ابداً فكل امر  
 ترتيب على تركه اعادة الصلاة الوقتية في الوقت وتنتهي الاعادة بعد خروج الوقت  
 تنبيهاً التي مضى ما لو صلى معتكفاً انه متوجه الى القبلة وجد ان تم صلا

تبين أنه اخطأ القبلة أو صلى ثوب نجس عند عدم القدرة على إزالة النجاسة أو صلى في ثوب حرير لم يجد غيره وقلنا أنه مطالب بإعادة الصلاة في الوقت على سبيل القدر غير مطالب بإعادتها بعد خروجه لا تعاد من أجله النافلة ولا الفائضة فمن صلى النافلة أو الفائضة متلباً بشيء مما ذكرنا من الثوب النجس أو الحرير لا إعادة عليه لأن الإعادة منوطاً بالوقت وبالفرار من صلاة الفائضة خرج وقتها والنافلة وقتها ما تقع فيه وليس لها وقت معتد يبقى بعد فعلها حتى مطالب بإعادتها فيه والله أعلم.

(فصل : فرائض الصلاة) أربعة عشر فريضة : أولها (نية الصلاة المعينة) وهي أن ينوي الصلاة وبميتها يكونها ظهراً مثلاً ولا يضر مخالفة النطق للنية فلو كانت الصلاة التي يريد أن يؤديها ظهراً مثلاً وقصدها بالنية ونطق بغير اسمها غير متعمد لذلك فلا شيء عليه (و) ثانيها (تكبيرة الاحرام) أعلم أن الاحرام إما النية أو التكبيرة أو هما مع الاستقبال قدر جح (٣٨) هذا الثالث الإجماعي فالإضافة على الأول

في قولهم تكبيرة الاحرام من إضافة المصاحب للمصاحب وعلى الثاني بيان على الثالث من إضافة الجزء للكل ولا يجزء في تكبيرة الاحرام غير لفظ الله أكبر

(فصل) فَرَايضُ الصَّلَاةِ نِيَّةُ الصَّلَاةِ

الْمُعَيَّنَةُ وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ وَالْقِيَامُ لَهَا

بلد الطيحي للفظ الجلالة فلا يجزء الله العظيم أو نحوه وتبطل به والفاضة الصلاة وهي فرض في حق الامام والقد اتفاقاً وفي حق المأموم على المشهور. وروى عن مالك أن الامام يحمل تكبيرة الاحرام عن المأموم دليل وجوبها ما في الصحيحين من قوله **يُؤْتِيهِ** : مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم (و) ثالثها (القيام لها) أي ثالث الفرائض القيام لتكبيرة الاحرام وشرطية القيام لها إذا كانت الصلاة فرضاً وكان المصلي غير مسبوق وأما المسبوق ففي المدونة إذا كبر للركوع أي عند الركوع ونوى به انعقد أي الاحرام أو نواه الركوع أو لم تنوهما لأنه ينصرف للاحرام أجزاء ذلك الركوع بمعنى الركعة وصحت الصلاة وفسرها الباقي بنا يعني شرطية القيام أي بشيء ينفي كون القيام شرطاً في التكبير من وله إلى آخره بل شرط في أول التكبير وعليه فله أوقعه من قيام واتفق في حال الانحطاط أو بعده بلا فصل تنجز تلك الركعة فإن فصل بطلت صلاته

(و) رابعها (الفاتحة) اي رابع الفرائض قراءة الفاتحة اذ الواجب القراءة لانها لا تكليف الا بفعل ولا يحصل بين تكثير الاحرام وقراءة الفاتحة بشيء فقد ذكره مالك في القول المشهور عند النسيب والدعاء بين الاجرام والقراءة واستحب بعضهم الفصل بينهما بلفظ سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك (و) خامسها (القيام لها) اي خامس الفرائض القيام لقراءة الفاتحة فلا تصح من جلوس (و) سادسها (الركوع) اي سادس الفرائض الركوع واذا ركعت فتمكن يديك من ركبتيك ونسوي ظهرك ولا ترفع راسك ولا تطأطئه وتجاوئ اي تباعد عضدك على جنبك وتمتد بقلبك الخضوع والتذلل لله سبحانه وتعالى (و) سابعها (الرفع منه) اي من الركوع فالرفع من الركوع حتى تحتل قائما واجب فلو تركت الاعتدال بان لم تستوي قائما بطلت ( ٣٩ ) الصلاة ( و ) ثامنها (السجود على

الجهة) اي ثامن الفرائض السجود على الجهة وهي مستديرة ما بين المحاجين الى الناصية فالواجب الذي يترتب على تركه الاعادة ابداء السجود على الجهة. واما السجود على

وَالْفَاتِحَةُ الْقِيَامُ لَهَا الرُّكُوعُ وَالرَّفْعُ مِنْهُ  
وَالسُّجُودُ عَلَى الْجَبْهَةِ وَالرَّفْعُ مِنْهُ وَالْإِعْتِدَالُ  
وَالطَّمَأْنِينَةُ وَالتَّرْتِيبُ بَيْنَ فَرَائِضِهَا

الانما فليس فيه الا الاعادة في الوقت الاختياري على ما اعتمد الاجهوري وذكر الزرقاني انه الضروري بناء على انه واجب ( و ) تاسعها ( الرفع منه ) اي تاسع الفرائض الرفع من السجود واذا رفعت راسك من السجود فانك ترفع يديك عن الارض فتجعلهما على ركبتيك فاذا لم ترفعهما عن الارض فلي بطلان صلاتك قولان اشهرهم على ما قال ابن عمر البطلان والاصح على ما قال القرافي عدم البطلان ( و ) عاشرها ( الاعتدال ) اي عاشر الفرائض الاعتدال وهو ان تستوي قداما اذا رفعت من الركوع وانت تمتوي جالسا اذا رفعت من السجود ( و ) حادي عشرها ( الطمانينة ) الحادي عشر من الفرائض الطمانينة وهي ان تطمئن مفاصلك وتستقر بعد رفعك من الركوع وجد رفعك من السجود فالطمانينة قدر زائد على ما يحصل به الواجب في كل من الرفعين: اي الرفع من الركوع والرفع من السجود ( و ) ثاني عشرها ( الترتيب بين فرائضها ) اي

فرائض الصلاة فالواجب ان تؤدي الصلاة على وضع مخصوص بان تكون النية بعد القيام غير مسبقة بتكبيرة الاحرام بل مقارئة لها وان تكون قراءة الفاتحة قبل الركوع والركوع قبل السجود وهكذا الى آخر هيئة الصلاة (و) نالت عمرتها (السلام) اي الثالث عشر من فرائض الصلاة السلام ولا خلاف في فريضة على كل مصل امام وفد ومأموم فلا يخرج من الصلاة الا به ويتمين له لفظ السلام عليكم ولا يجزي غيره وهل ينظر الى نية الخروج من الصلاة ام لا فولان مشهوران فعلى الاول لو سلم من غير نية الخروج منها بطلت صلاته والثاني وهو الراجح عدم الاشتراط كما بيده كلام ابن عرفة وافرده الاجهوري (و) رابع عمرتها (جلوسه) الذي يفترقه اي الجلوس الذي يقع فيه السلام بالجلوس بقدر ما يحصل به التحليل من الصلاة واجب فلو ادى بالسلام في حال (٤٠) رفعه من السجود بطلت صلاته

وَالسَّلَامُ، وَجُلُوسُهُ الَّذِي يُقَارِئُهُ (وَشَرْطُ)  
النِّيَّةِ مُقَارَأَتِهَا لِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ  
(وَسُنُّهَا) الْإِقَامَةُ وَالسُّورَةُ الَّتِي بَعْدَ الْفَاتِحَةِ

طاعت ان الجلوس بقدر ما يوضع السلام الذي يحصل به التحليل من الصلاة واجب وترك اي واجب من واجبات الصلاة مفسدها (وشروط النية مقترنتها لتكبيرة الاحرام) فان

تلحزت عن تكبيرة الاحرام فلا تجزي اتفاقا وان تقدمت بكثير والتبسم وكذلك وان تقدمت بسير فلولان مشهوران بالاجزاء وعدمها ومقاديرها ان الراجح منهما الاجزاء حيث قال ظاهر المذهب بالاجزاء اذا لم يقل عنهم اشتراط المتلونة المؤدية الى الوسوسة المذمومة شرعا وطبعيا فدل ذلك على انهم تسامحوا في التقديم البسر ومعنى اشتراط المقارنة على القول الثاني انه يجوز الفصل بين النية والتكبير لا انه يشترط ان تكون النية مصاحبة للتكبير اه (وسنن الاقامة) اي من سنن الصلاة الاقامة وهي آكد من الاذن لاتصالها بالصلاة والقول ابن كثة : ان من تركها عمدا بطلت صلاته وهي سنة عين عن المنفرد وسنة كفاية في حق الامام والمأمومين وانما تن الاقامة اذا كان الوقت مستحيا والا سقطت سنيتها (والسورة) اي من سنن الصلاة قراءة سورة او آية او بعض آية له قال قراءة سورة كاملة بعد ام القرمان مستحب والسنة مطلق الزيادة

على لم القرآن يدل ان السجود انما هو جالس مع سلاة على الفاتحة الا السورة  
 (والقيام لها) اي قراءة السورة لكون قراءة السورة من سنة اخرى غير سنة  
 القراءة (والس فيما يس فيه والجهر فيما يجهر فيه) اي من سنن الصلاة الجهر  
 بالقراءة في الصلاة الجهرية كالصبح والسر بالقراءة في الصلاة السرية كالظهر والعصر  
 (وسمع الله لمن حمده) اي بمن ان يقول الامام والفضة عند الرفع من الركوع سمع  
 الله لمن حمده ولا يقول ذلك المأموم وانما يقول اللهم ربنا لك الحمد ومصدر هذا  
 التصليل ما في الموطا وغيره انه يقول قال اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا  
 اللهم ربنا لك الحمد فانهم وافق قوله (٤١) قول الامام غفر له ما تقدم من ذنبه

(وكل تكبيرة سنة الا الاولى)  
 اي ان كل تكبيرة من تكبيرات  
 الصلاة سنة الا تكبيرة الاحرام  
 اي التكبيرة التي يدخل يلقي  
 حرمان الصلاة فانها فرع كما  
 تقدم (والشهران والجلوس  
 لهما) فلفظهما المختل عندنا  
 معاصر المالكية وهو التعيين  
 الله الزاكيات لله الى آخر التمشيد  
 سنة والايمان بالتشهد من جلوس

وَالْقِيَامُ لَهَا وَالسُّرُّ فِيمَا يُسِرُّ فِيهِ وَالْجَهْرُ  
 فِيمَا يُجَهِّرُ فِيهِ ، وَتَسْمِعَ اللَّهُ لِمَنْ تَحْمَدُهُ  
 وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ سُنَّةٌ إِلَّا الْأُولَى ، وَالتَّشَهُدَانِ  
 وَالْجُلُوسُ لهُمَا ، وَتَقْدِيمُ الْفَاتِحَةِ عَلَى  
 السُّورَةِ ، وَالتَّسْلِيمَةُ الثَّانِيَةُ وَالثَّلَاثَةُ  
 لِلْمَأْمُومِ وَالْجَهْرُ بِالتَّسْلِيمَةِ الْوَاجِبَةُ .

سنة فكل من التشهد والجلوس له سنة مستقلة (وتقديم الفاتحة على السورة) فلو  
 قرأ السورة او لا ثم قرأ الفاتحة كان تاركا لسنة فالتة تاخير قراءة السورة عن  
 الفاتحة (والتسليم الثانية والثالثة للمأموم) فيمن في حق المأموم ان يأتي  
 بتسليمية ثانية بعد تسليمية التحليل قبل وجهه بقصد يا تسليم على من على يمينه  
 وتسليمية ثالثة بقصد يا الرد على من على يساره ان كان على يساره من ادرك  
 دون ركعة بان ادرك التشهد فقط او سجدة او سجدتين (والجهر بالتسليمية  
 الواجبة) وهي تسليمية التحليل من الصلاة اي التي يخرج بها من حرمان

الصلاة فغيرها لا يسن الجهر فيه بل سنية الجهر قاصرة عليها (والصلاة على رسول الله ﷺ اي يسن بعد ان يبرغ من التشهدات يصلي على رسول الله ﷺ) (والسجود على الألف) اي السجود على الألف سنة وقبل وجوبه (والكفين) اي من سنن الصلاة السجود على الكفين ويستحب أن يباشر بكفيه الأرض : اي لا يكون بينهما وبين الأرض حائل كما يستحب ذلك في الوجه : اي أن يباشر به الأرض ولا يكون بينهما وبين الأرض حائل لأن ذلك من التواضع ولاجل ذلك كره السجود على ما فيه ترفه وتعمر من صوف وقطن واغتسل الحصى لانه كالارض والاحسن تركه فالسجود (٤٢) عليها خلاف الاول والركنين

والطرف القدمين (فالسنة أن يكون في السجود واضر ركبتيه على الأرض نائبا تشديداً وبطلون اصابعهما الى الأرض وزاد على هذا على جهة الاستحباب أن يفرق بين ركبتيه وأن يرفع بطنه عن فخذه ودليله من السنة ما رواه ابو داود انه صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد فرج بين فخذه غير حائل بطنه

وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَالسُّجُودُ عَلَى الْأَلْفِ وَالْكَفَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ  
وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ وَالسُّتْرَةُ لِغَيْرِ الْمَأْمُومِ  
وَأَقْلَهَا غَلْظُ رُمْحٍ وَطُولُ ذِرَاعٍ طَاهِرٍ  
ثَابِتٍ غَيْرُ مُشْتَوٍ (وَفَضَائِلُهَا) رَفْعُ  
الْيَدَيْنِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ حَتَّى

على شيء من فخذه والسترة لغير المأموم واقبلها غلظ رمح وطول نقابا ذراع) فيسن للإمام أن يحشي المرور بين يديه أن يضع شيئا يستر به لأجل أن يتقي المرور بين يديه وكذلك يسن في حق الفرد وأما المأموم فالإمام سترة له وأقل ما يكفي في السترة المطلوبة على جهة السنة أن تكون غلظ رمح وطول ذراع فلا يكفي أقل من ذلك (طاهر) اي يشترط في اتخاذ سترة أن يكون طاهرا فالنجس لا يتخذ سترة وإذا وقع ونزل واتخذ منه سترة لا يكفي في حصول السنة (ثابت) فغير الثابت لا يتخذ سترة لانه لا يحصل به الشروع من ابتداء المرور بين يديه (غير مشوش) فالنشوش كالدابة التي يخشى ذهابها والمرأة التي يخشى منها الفتنة لا تتخذ سترة وفضائلها وقع اليدين عند الإحرام حتى



تقابلا الاذنين) اي من ضائل الصلاة ان يرفع يديه حتى تحاذي اذنيه في تمكيرة الاحرام ولا يطلب ذلك منه في باقي اتصالات الصلاة كالركوع والرفع منه والقيام من اثنين بل انما مكروه (وقول المأموم والفذر بنا ولك الحمد) اما المأموم فيقول ذلك بعد ان يقول امامه : سمع الله لمن حمده فلا يجمع بينهما بل يقتصر على ربنا ولك الحمد واما الفذر فيجمع بين قول سمع الله لمن حمده وقول ربنا ولك الحمد (والتامين بعد الفاتحة للفذر والمأموم ولا يقولها الامام الا في قراءة السر) يعني انه يندب للفذر ان يؤمن بعد قراءة الفاتحة لكن سر فيه ولو كانت الصلاة جهرية وكذا يندب للمأموم اذا قال امامه ولا الضالين ان يقول آمين فان (٤٣) صكات الصلاة سرية تحري

تأمين الامام وامن ولا يندب للامام التامين الا في الصلاة السرية وروي عن مالك انما يؤمن في الجهرية ايضا (والنسيح في الركوع والدعاء في السجود) وانما خص النسيح بالركوع والدعاء في السجود لما صح انه <sup>يؤمن</sup> قال : اما الركوع فخطموا فيه الرب واما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء فتمين اي تحقيق ان يستجاب لكم (وتطويل

تَقَابِلَا الْأُذُنَيْنِ وَقَوْلُ الْمَأْمُومِ وَالْفَذْرُ بِنَا  
وَلَكَ الْحَمْدُ وَالتَّأْمِينُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ لِلْفَذْرِ  
وَالْمَأْمُومِ وَلَا يَقُولُهَا إِلَّا فِي قِرَاءَةِ  
السَّرِّ وَالتَّنْسِيحِ فِي الرُّكُوعِ وَالدَّعَاءِ فِي  
السُّجُودِ وَتَطْوِيلُ الْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ  
وَالظُّهْرِ تَلِيهَا وَتَقْصِيرُهَا فِي الْعَصْرِ  
وَالْمَغْرِبِ وَتَوْسِطُهَا فِي الْعِشَاءِ

القراءة في الصبح والظهر تليها) اي يندب ان تكون القراءة في صلاة الصبح من طوال المفصل وهو من الحجرات على الفور المرتضى الى عيسى واما القراءة في صلاة الظهر فينحو القراءة في الصبح فتكون من طوال المفصل وهو لا شوب وان حبيب او دون ذلك وهو لما لك وربي (وتقصيرها في العصر والمغرب اي يندب تقصير القراءة في العصر والمغرب بان يقرأ فيها من قصر المفصل وهو من الضحى الى الحتم اي الى سورة التيس والغاية داخلية (وتوسطها في العشاء) اي يندب ان يتوسط في قراءة العشاء فيقرأ فيها من متوسطات المفصل وهو من عيسى الى الضحى

وتكون السورة الاولى قبل الثانية واطول منها) اي يندب ان تكون الصلاة على نحو ترتيب المصحف وان تكون السورة في الركعة الاولى اطول من السورة في الركعة الثانية (والهيئة المعلومه في الركوع والسجود والجلوس) اي من فضائل الصلاة ان يكون ركوعه وسجوده وجلوسه على هيئة مخصوصة • فالهيئة الفاضلة في الركوع ان يسوي ظهره ولا يطأ ي راسه ولا يرفعه وان ياعد عضديه عن جنبه وينصب ركبته ويمكن راحته من ركبته والهيئة الفاضلة في السجود ان يرفع بطنه عن فخذه وجنح بضديه حتى يظهر ياض ابطه على تقدير ان ليس هناك ساتر على ابطه وان ينضع يديه حذر منكبيه ضاماً السابعة (٤٤) وروسها الى القبلة ولا يفتشش

ذراعيه افتراش السبع ففدورد  
التهي عن ذلك وان يمكن جنبه  
من الارض والهيئة الفاضلة في  
الجلوس ان تتهي رجلك  
اليسرى وتصب رجلك اليمنى  
وتكون بطون اسابعها الى الارض  
وقضيه هذه الهيئة لا تحصى  
يجلس حور، جلوس بن جلوس  
التشهد والجلوس بين السجدين

وَتَكُونُ السُّورَةُ الْأُولَى قَبْلَ الثَّانِيَةِ وَأَطْوَلُ  
مِنْهَا وَالْهَيْئَةُ الْمَعْلُومَةُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ  
وَالْجُلُوسِ وَالْقُنُوتِ سِرٌّ أَقْبَلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَ  
السُّورَةِ فِي ثَانِيَةِ الصُّبْحِ وَيَجُوزُ بَعْدَ الرُّكُوعِ  
وَالدُّعَاءِ بَعْدَ التَّشْهِيدِ الثَّانِي وَتَكُونُ  
التَّشْهِيدُ الثَّانِي أَطْوَلَ مِنَ الْأَوَّلِ وَالتَّيَاسُرُ

سواء في طلب هذه الهيئة على سبيل الفضيلة والقنوت سر قبل الركوع بأساوم  
وبعد السورة في ثانية الصبح وسجود بعد الركوع) اي يطلب القنوت على سبيل التصلة  
باللفظ المختار عند المالكية وهو اللهم اننا نستعينك ونستغفرك الخ في صلاة الصبح  
خاصة ويحتمل ان يكون في الركعة الثانية بعد قراءة السورة وقبل الركوع فان سها عن  
الايان به قبل الركوع انى به بعد الركوع اي يجوز ذلك (والدعاء بعد التشهد  
الثاني) اي يندب الدعاء بعد التشهد الثاني كان تقول اشهد ان النبي جاء به حق  
حق وان الله الحق وان الله الحق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يمشي  
من في القبور (ويكون التشهد اثنى اطول من الاول) اي يندب ذلك (والتيامن

بالسلام) أي يندب التيامن بالسلام بقدر ما ترى صفحة الوجه فلو سلم على يساره  
فاحدا التحليل لم يطل صلته على المشهور لأنه انما ترك التيامن وهو فضيلة (وتحررك  
السبابة في التشهد) أي يندب ان يحرك اصبعه السبابة يمينا وشمالا في حال تشهده (ويكره  
الالتفات في الصلاة وتضيض العينين والبسملة والتعوذ في الفريضة وجوز ان في التفل  
والوقوف على رجل واحدة الا ان يطول قيامه واقران رجله وجعل درهم او غيره  
في فمه) قد ندب الله سبحانه وتعالى وطلب من المكملين اقم الصلاة لاجل ان يذكروا  
عظمته سبحانه وتعالى فقال لبيه (٤٥) اقم الصلاة لذكركي وكل امر توجه

لبيه فهو متوجه لامته الى ان  
يظهر دليل التخصيص وذلك  
لا يكون ولا يحصل الا عند  
ملاحظة الشخص انه في موقف  
الغظة لله تعالى فيكره كل ما  
يباعد عن هذا الغرض ويشغل  
القلب عن المراقبة فمن ذلك  
الالتفات وهو متلبس بالصلاة  
لان الالتفات يتبع النظر والنظر  
يصرف القلب عما هو مشتغل  
به فعند ذلك يذهب الخشوع  
وتصير صلاته موروثة بلا روح وفي  
الحديث ان من اشد الناس عذابا  
يوم القيامة المصورون الا ان  
الكرامة في تضيض العين ليست

بِالسَّلَامِ وَتَحْرِيكَ السَّبَابَةِ فِي التَّشَهُدِ وَيُكْرَهُ  
الِإِلْتِفَاتُ فِي الصَّلَاةِ وَتَضْيِضُ الْعَيْنَيْنِ  
وَالْبَسْمَلَةُ وَالتَّعَوُّذُ فِي الْفَرِيضَةِ وَيَجُوزُ أَنْ فِي  
التَّغْلِي وَالْوُقُوفُ عَلَى رِجْلٍ وَاحِدَةٍ إِلَّا أَنْ  
يَطُولَ قِيَامُهُمْ وَأَقْرَانُ رِجْلَيْهِمْ يَجْعَلُ دَرَاهِمَ  
أَوْ غَيْرَهُ فِي فَمِهِ وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا يَشْوِشُهُ  
فِي جَنَبِهِ أَوْ كَمِّهِ أَوْ عَلَى ظَهْرِهِ وَالتَّفَكُّرُ  
فِي أُمُورِ الدُّنْيَا وَكُلُّ مَا يَشْغَلُهُ عَنِ  
الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ

لهذه العلة بل لما فيها من اظهار التواضع والخشوع وعسى ان لا يكون كذلك (وكذلك كل ما  
يشوشه في حبه او كفه او على ظهره) أي مثل ذلك أي مثل ما تقدم هو الكراهة كراهة توضع شيء  
في حبه او كفه او على ظهره مما يشوش عليه كان يضع شيئا من الخبز او غيره في حبه او كفه  
او يجعل شيئا على ظهره والتفكر في أمور الدنيا وكل ما يشغله عن الخشوع في الصلاة

قد علمت ان الفرض من الصلاة الخشوع والتذلل بل هي نفس الخشوع والتذلل  
فبكرة كل ما ينال هذا الفرض ويعد البعد عن سبده وليس بين البعد وسبده مسافة  
نزية بالخشوع لظلمته وحده بدم الخشوع في حضرة

( فصل الصلاة نور عظيم تشرق به قلوب المسلمين ولا يناله الا الخاشعون ، اعلم ان  
الصلاة وصلة بين العبد والرب ولهذا كانت اعظم اركان الدين بعد الشهادتين وقد  
اشتملت على التاء على الله بما لا يوجد في غيرها من العبادات فهي الحديث اذا  
قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله سبحانه عبيدي الى آخر الحديث ولا يخفى عليك  
ان قوله تعالى مجديني عبيدي تاء منه ( ٤٦ ) سبحانه وتعالى على عبده اي

تاء ولا يمدد التاء من الله الا  
على عبد خاضع عالم بمقام  
الالهية يرى الحق بالحق فاذا  
تمت له هذه البداية ارتحل عن  
الاكوان واشتغل بالمكون  
وخرج من سجات الطبيعة  
والتحق بالملأ الاعلى واقتبس  
من نبراس من مدح بقوله تعالى  
وانك لعلی خلق عظیم وكان  
في عداد من مدحهم الله بقوله  
الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون  
الصلاة وما رزقاهم ينفقون  
اولئك على هدى من ربهم  
واولئك هم المفلحون فعلى

(فَصَلِّ لِلصَّلَاةِ نُورٌ عَظِيمٌ تُشْرِقُ بِهِ قُلُوبُ  
الْمُصَلِّينَ وَلَا يَنَالُهُ إِلَّا الْخَاشِعُونَ فَإِذَا آتَيْتَ  
إِلَى الصَّلَاةِ قَرَّرْ قَلْبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا  
وَأَشْتَغِلْ بِمُرَاقَبَةِ مَوْلَاكَ الَّذِي تُصَلِّي لَوَجْهِهِ  
وَاعْتَقِدْ أَنَّ الصَّلَاةَ خُشُوعٌ وَتَوَاضَعٌ لَهُ  
سُبْحَانَهُ بِالْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ  
وِاجْلَالٍ وَتَعْظِيمٍ لَهُ بِالتَّكْبِيرِ وَالتَّسْبِيحِ  
وَالذِّكْرِ

العالم ان يرى الحق في كل اعماله الصلاة وغيرها سواه حتى تشرق عليه فصاقت  
انوار اليقين وانما خص المصنف الصلاة لما لها من مزيد المزية على غيرها من العبادات لما علمت  
بانها وصلة بين العبد والرب ( فاذا آتيت الى الصلاة قمر قلبك من الدنيا وما فيها واشتغل  
بمرأية مولاك الذي تصلي لوجهه واعتقد ان الصلاة خشوع وتواضع لله سبحانه  
بالقيام والركوع والسجود واجلال وتعظيم له بالتكبير والتسبيح والذكر ) يعني  
اذا تلبست بالاعمال التي تقوم بها حقيقة الصلاة من الركوع والسجود فانت بها

على وجه يليق بالذي انت واقف بين يديه بان لا يكون توحيدك الا اليه وفكرك مقصور عليه عالما باننا رقيب عليك معتد بالتذلل والخضوع بهذا العمل (اعتقادا مطابقا للواقع بان يكون خضوعك وتذللك وصفا لك في الواقع ونفس الامر وحديث تحقق بالاحسان المثلر اليه بقوله **وَيَسْخَرُ** : ان تعبد الله كانك تراه الحديث (مخاطف) على صلاتك فانها اعظم العبادات ) لا شك ان المحافظ على الصلاة الملمور بها من قبل الشرع بقوله تعالى - حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين لا تحصل ولا تحقق الا اذا اتى بها على اكمل احوالها واحسن هيئاتها بان يكون خاشعا متواضعا معظما لمولاه ( ٤٧ ) قاصرا هذا عليه لا يترك معه غيره

الا تراد يقول : اياك نميدولا  
تختص العبادة به سبحانه الا  
اذا تمحضت لذاته وتواطأ على  
ذلك القلب واللسان ولا  
ترك الشيطان يلعب بقلبك  
ويشتلك عن صلاتك حتى  
يطمس قلبك ويحرمك من  
لذة انوار الصلاة فعليك بدوام الخشوع  
فيها فانها تنهى عن الفحشاء والمنكر بسبب  
الخشوع فيها فاستعين بالله لا تخير مستعان  
قيا فاستعن بالله انه خير

فَحَافِظُ عَلَى صَلَاتِكَ فَإِنَّهَا أَكْظَمُ الْعِبَادَاتِ وَلَا  
تَرْكُ الشَّيْطَانِ يَلْعَبُ بِقَلْبِكَ وَيَشْغَلُكَ عَنْ  
صَلَاتِكَ حَتَّى يَطْمِسَ قَلْبَكَ وَيَحْرِمَكَ مِنْ  
لَذَّةِ أَنْوَارِ الصَّلَاةِ فَعَلَيْكَ بِدَوَامِ الْخُشُوعِ  
فِيهَا فَإِنَّهَا تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ بِسَبَبِ  
الْخُشُوعِ فِيهَا فَاسْتَعِزْ بِاللَّهِ لَا تُخَيِّرْ مُسْتَعَانًا

مستعان ) اعلم ان القلب بين التزلزلات الرحمانية والخطرات الشيطانية فاذا التزم به التزلزلات الرحمانية ويحكون ذلك بالذكرى والمراقبة بان يذكر ان الله رقيب عليه مطلع على ما احتوى عليه قلبه وانطوت عليه سريره ذاكرة وقوفه بين يديه . فند ذلك بغنى الشيطان والى ذلك الاشارة بقوله تعالى الوسواس الخناس اي الذي يغنى عند ذكر الله فاذا فرغ القلب عن الذكر ومراقبة الرقيب تزلت إلى القلب الخواطر الشيطانية واحذ الشيطان يلعب بالقلب ويحركه كيف شاء فيذكره ما غاب عنه لصره عما هو فيه من عبادات ثم يكر عليه كرامة ثانية بالتخليط في اعمال العبادة فاذا وصل الى هذه الدرجة قد عمل له وصل سيد وحرم لذة العبادة

فالحسن المتبع لهذا النزل الفضيع هو مراقبة الرقيب ومصاهرة القلب بمداومة الذكر  
قال الله تعالى لبيه : وأمر اهلك بالصلاة واسطر عليها فإذا اسطر عليها بمداومة الذكر  
وحضور القلب وخشوع الجوارح ثلاث الخواطر الشيطانية ولا يكون إذا للشيطان  
عليه سلطان وتحقق بالعبودية وينتظم في سلكه : ان عبادي ليس لك عليهم سلطان  
وكانت صلاته بماتنهاده ان الصلاة تهى عن الفحشاء والمنكر ولذكر الله اكبر  
( فصل للصلاة المفروضة سبعة احوال مرتبة تؤدي عليها اربعة منها على الوجوب  
وثلاثة على الاستحباب ) اعلم ان المكلف محاطب باداء الصلاة على اي حال كان  
ما دام بقوله ولا تسقط عنه اذا عجز ( ٤٨ ) عن حالة من احوالها بل اذا عجز

عن حالة تقه الشرع الى حالة  
اخرى وتطلب منه ان يؤدي  
الصلاة عن هذه الحالة ولا  
يكون ذلك خلا في صلاته الا  
ان الترتيب بين هذه الاحوال  
تسرة يحسب واجباً  
وتسرة يكون مندوباً  
في الترتيب الواجب هو الذي  
يترتب على تركه خلل الصلاة  
والمندوب ما ليس كذلك والى  
الاول اشتر المصنف بحوله  
( فلتني على الوجوب اولها القيام  
بغير استناد ثم القيام بالجلوس  
بغير استناد ثم القيام بالجلوس  
بغير استناد ثم القيام بالجلوس  
بغير استناد )

(فصل) للصلاة المفروضة سبعة احوال  
مرتبة تؤدي عليها اربعة منها على  
الوجوب وثلاثة على الاستحباب فالتى  
على الوجوب اولها القيام بغير استناد ثم  
القيام باستناد ثم الجلوس بغير استناد  
ثم الجلوس باستناد فالترتيب بين هذه  
الاربعة على الوجوب اذا قدر على حالة  
منها وصلى بحالة دونها بطلت صلاته

باستناد فالترتيب بين هذه الاربعة على الوجوب اذا قدر على حالة منها وصلى  
بحالة دونها بطلت صلاته ) فندب الشرع وطالب من المكلف القيام في الصلاة لما فيه من مزيد  
التواضع لانه عنوان الخضوع والخشوع وفي الآية وقوموا لله قانتين اي خاضعين متواضعين  
فاذا قام به امر يمنعه من القيام مستقلاً بنفسه اتخذ الوسطة وحينئذ يكون الواجب في  
حقه القيام باستناد غير انه لا يستدل الى حائط ولا الى جنب ولا يجوز له القيام مستقلاً الا اذا  
عجز عن القيام مستقلاً فلو بانشر هذا الامر ابتداء بدون عجز بطلت صلاته ووجبت

عليه الاعادة ابدا وهكذا الحكم في باقي الاحوال الاربعة فلو صلى من جلوس مع قدرته على القيام مستندا بطلت صلاته ووجبت عليه الاعادة هكذا ذكره المصنف ان الترتيب بين القيام مستندا والجلوس مستقلا واجب ولكن الذي نصوا عليه في كتب الفقهاء واطلعت عليه ان الترتيب بينهما مندوب والترتيب الواجب انما هو بين الجلوسين كما انه واجب بينهما وبين الاضطجاع بحالته على الجنب الايمن ولايسر وعلى الظهر اهـ وكذا لو صلى من جلوس مستندا مع قدرته على الجلوس بغير استناد بطلت صلاته ووجبت عليه الاعادة ( والثلاثة التي على الاستحباب هي ان يصلي العاجز على هذه الثلاثة المذكورة على جنبه الايمن ثم الايسر على ظهره فاذا خالف في الثلاثة لم تبطل صلاته قد علمت ان الشرع ينقل ( ٤٩ ) المكلف من حالة الى حالة

اخرى عند العجز عن الحالة المطلوبة ابتداء في الصلاة فيتدرج معه الى ان يبلغ اسفل الدرجات وهي الجلوس مستندا وانما كانت هذه الحالة اسفل الدرجات لان التواضع فيها بعض الاركان دون بعض وليس بعد هذه الحالة الاحوال التي لا عنوان فيها على التواضع

وَالثَّلَاثَةُ الَّتِي عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ هِيَ أَنْ يُصَلِّيَ الْعَاجِزُ عَلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ عَلَى الْإِيسَرِ ثُمَّ عَلَى ظَهْرِهِ فَإِنْ خَالَفَ فِي الثَّلَاثَةِ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ وَالْإِسْتِنَادُ الَّذِي تَبْطُلُ بِهِ صَلَاةُ الْقَادِرِ عَلَى

الا بالايماء بالاطراف وكيفية ذلك انه ان لم يقدر على الجلوس مستندا انه يضطجع ويندب له ان يقدم جنبه الايمن على جهة الندب ووجهه الى القبلة ويوميء برأسه فان عجز على الايماء برأسه او ما بينهما وحاجبه فان لم يستطع فباصبعه والظاهر كما قال الاجهوري ان ترتيب الايماء بهذه المذكورات واجب فان عجز عن الاضطجاع على جنبه الايمن فطى جنبه الايسر فان لم يقدر فعلى ظهره ورجلاه الى القبلة وحكم هذه التراتيب الاستحباب فلا شيء في ترك شيء منها والانتقال الى غيره ولو مع عدم العجز عنه لما علمت ان المطلوب الايماء بالاطراف لاعمال الصلاة وهو يحصل على كل حالة من هذه الاحوال الثلاثة ( والاستناد الذي تبطل صلاة القادر على



تركه هو الذي تسقط بسقوطه وان كان لا تسقط بسقوطه فهو مكروه قد علت ان  
الترتيب بين القيام مستقلا والقيام مستدا واجب فلا ينتقل الى القيام مستدا الا اذا  
عجز عن القيام مستقلا فاذا استند القادر على القيام مستقلا الى شيء كعمود مثلا بحيث  
لو ازيل ما استند اليه لقط بطلت صلاته فهذا الاستناد الذي يدور عليه البطان ولا  
يضر الانتقال اليه الا عند العجز عن القيام استقلا واما الاستناد بحيث لو ازيل ما  
استند اليه لقط المستند لشدة تمكن ( ٥٠ ) الاستناد ومدار الكراهة على عدم

تمكن الاستناد بحيث لو ازيل  
ما استند اليه لم يسقط لعدم  
تمكن الاستناد ، واما النافلة  
فيجوز للقادر على القيام ان  
يصلها جالسا وله نصف اجر  
القائم ويجوز ان يدخلها جالسا  
ويقوم بعد ذلك او يدخلها  
قائما فيجلس بعد ذلك الا ان  
يدخلها بنية القيام فيمتنع جلوسه  
بعد ذلك ، يعني ان القيام في  
الصلاة على جهة الوجوب  
والشرعية انما هو في صلاة

تَرْكُهُ هُوَ الَّذِي يَسْقُطُ بِسُقُوطِهِ وَإِنْ كَانَ  
لَا يَسْقُطُ بِسُقُوطِهِ فَهُوَ مَكْرُوهٌ وَأَمَّا النَّافِلَةُ  
فَيَجُوزُ لِلْقَادِرِ عَلَى الْقِيَامِ أَنْ يُصَلِّيَهَا جَالِسًا  
وَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ وَيَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَهَا  
جَالِسًا وَيَقُومَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَدْخُلَهَا  
قَائِمًا وَيَجْلِسَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَدْخُلَهَا  
بِنِيَّةِ الْقِيَامِ فِيهَا فَيَمْتَنِعُ جُلُوسُهُ بَعْدَ ذَلِكَ

الفرض واما النفل فلا يشترط فيه القيام ولو للقادر عليه فله ان يصلي من فصل  
جلوس ابتداء بل يحرم به وهو جالس ويتمه كذلك وله ان يحرم به من جلوس ثم  
ياتي به من قيام وله ان يحرم به من قيام ثم ياتي به من جلوس وله ان  
ياتي بركعة من قيام وبركعة جلوس كل ذلك جائز الا اذا نوى ان ياتي بالنافلة  
من قيام فلا يجوز له بعد ذلك ان ياتي بها من جلوس فجميع الاحوال التي  
تقدمت من حيث لجواز والصحة واما من حيث الجزاء والثواب فليس له الا النصف  
من الثواب لقص بعض ما يحصل به التواضع وهو القيام لان الجزاء من جنس العمل

( فصل : يجب فضله ما في الذمة من الصلوات ولا يحل التفريط فيها ومن صلى كل يوم خمسة أيام فليس بمفريط ) لاشك ان المكلف ان لم يفعل ما وجب عليه من الوقت الذي حدده له الشرع صارت ذمته مشغولة بما كلف به وبرأة الذمة واجبة وحيثئذ فوجب على من ترتب في ذمته شيء من الصلوات المفروضة ان يقضيه على الفور والا كان ، انما بالتأخير والذي يخرج به عن عهدة التأخير وينضمه في سلك الامثال ان يفعل ما في قدرته بان يشغل الاوقات الحالية عن اشغاله الضرورية بقضاء ما في ذمته او ياتي في كل يوم بقضاء خمسة ايام فاي الامر من ( ٥١ ) يخرج به عن التفريط وينفي عنه

الانحراف والتقصير ( وقضيتها على نحو ما فاتت ان كانت حضرية فضاها حضرية وان كان سفرية فضاها سفرية سواء كان حين القضاء في حضر او في سفر ) اي ان المعتبر في قضاء الصلاة وقت الفوات فلو فاتت في الحضر فضاها حضرية ولو كان وقت القضاء متلبا بالسفر بان كان مسافرا ولو فاتت في السفر فضاها سفرية ولو كان وقت القضاء حاضرا ( والترتيب بين

(فصل) يجب قضاء ما في الذمة من الصلوات ولا يحل التفريط فيها ومن صلى كل يوم خمسة أيام فليس بمفريط ويقضيهما على نحو ما فاتته إن كانت حضرية فضاها حضرية وإن كانت سفرية فضاها سفرية سواء كان حين القضاء في حضر أو في سفر والترتيب بين الحاضرتين وبين يسير الفوائت مع الحاضرة واجب مع الذكر

الحاضرتين وبين يسير الفوائت مع الحاضرة واجب مع الذكر ) اجمل هنا المصنف ولم يبين صفة الوجوب بين الحاضرتين وصفته بين الحاضرة وبين يسير الفوائت فليبد بظاهرها تسوي الوجوبين وليس كذلك اذ وجوب الترتيب بين الحاضرتين على سبيل الشرطية اذ هو شرط في صحة الثانية مع الذكر وليس شرطيا في صحة الحاضرة مع يسير الفوائت اذ تصح الحاضرة ولو لم يرتب بينها وبين يسير الفوائت ومعنى كون الترتيب بينهما وبين يسير الفوائت واجبا انه يثاب على فعلهما بان يتركه مع صحة الحاضرة غاية الامر انه يجب الحاضرة ما دام الوقت الضروري باقيا

ان كان حين دخوله الحاضرة ذا كرا يسير الفوائت وبهذا تعلم الفرق بين الواجبين  
ونعلم ان من وجب عليه ظهر يوم وعصره وقدم العصر على الظهر ذا كرا انها لم يؤد  
الظهر بطلت العصر ووجب عليه اعادة ابداء واما لو قدم صلاة العصر ناسيا لصلاة  
الظهر فلا يلزمه الا الاعادة في الوقت الضروري فاذا خرج الوقت فلا اعادة عليه  
( واليسير اربع سنوات فاذنى ومن كانت عليه اربع صلوات فاقل صلاها قبل الحاضرة  
ولو خرج وقتها ) في عدة اليسير اربع صلوات تجري منه على احدى القولين والاخر  
انه خمس صلوات وعلى ما مشى عليه فالحمس صلوات من حيز الكثير فلا يجب  
للترتيب بينها وبين الحاضرة ثم فرع على ( ٥٢ ) قوله واليسير اربع صلوات فاذنى

وَالْيَسِيرُ أَرْبَعُ صَلَوَاتٍ فَأَذْنَى وَمَنْ كَانَتْ  
عَلَيْهِ أَرْبَعُ صَلَوَاتٍ فَأَقْلُ صَلَاةً قَبْلَ  
الْحَاضِرَةِ وَلَوْ خَرَجَ وَقْتُهَا وَتَجُوزُ الْقَضَاءُ  
فِي كُلِّ وَقْتٍ وَلَا يَنْتَقِلُ مِنْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَلَا  
يُصَلِّي الضُّحَى وَلَا قِيَامَ رَمَضَانَ وَلَا يَجُوزُ  
لَهُ إِلَّا الشَّفْعُ وَالْوَتْرُ وَالْفَجْرُ وَالْعِيدَانِ  
وَالْخُسُوفُ وَالْإِسْتِسْقَاءُ

توله ومن كانت النخ وكان الاولى  
ان ياتي بالفاء بان يقول فمن كانت  
عليه اربع صلوات النخ والحاصل  
ان من كانت عليه اربع صلوات  
انه يقدم في الفعل الصلاة الفائتة  
وجوبا على الحاضرة وان خاف  
خروج وقت الحاضرة فبان  
خالف وقدم الحاضرة صحت  
مع الانم في العمدة دون النبان  
وما ذكرنا من تقديم اليسر على  
الحاضرة وان ضاق وقت  
الحاضرة هو المشهور وقال

ابن وهب انه يبدأ بالحاضرة ( ويجوز القضاء في كل وقت ) من ليل ونهار وعند  
طلوع الشمس وعند غروبها حيث تحقق تركها او ظننه واما المشكوك في تركها  
وعدمه على السواء فيجب قضاؤها ولكن بتوقي اوقات النهي وجوبا في نهى الحرمة  
وندا في نهى الكرامة واما الوهم والتحويز العقلي فلا يجب بهما قضاء ولا يندب كما  
قاله الخطاب ولا ينتقل من عليه القضاء ولا يصلي الضحى ولا قيام رمضان ولا يجوز  
له الا الشفع والوتر والعجر والعيدان والخوف والاستسقاء يعني ان من اشتغل  
سته بالفرائض يجب عليه ان يبادر بفرأغ ذمته ولا يدع ذمته مشغولاً وبشغل

بما ليس هو مقرر من التوافل غير انهم استنوا السنن المؤكدة لاعتباره المخرج  
 بها وتاكيد طلبها في الاوقات التي عينها لها ( وجوز لمن عليهم القضاء ان يصلوا جماعة  
 فاذا استوت صلاتهم ) بان كانت الصلاة المقضية ظهرا مثلا فاذا اشركوا في قضاء  
 صلاة من الصلوات الخمس جزا ان يصلوها جماعة بان يؤمهم واحد منهم ومن  
 نسي عدد ما عليه من القضاء صلى عددا لا يبقى معه شك ( بان ياتي بعدد يحيط  
 بجميع ما شك فيه يقينا ولا يكفي الظن اذ الذمة لا تبرأ الا مع اليقين فالظن لا  
 يكفي في براءة الذمة مثال ذلك ما اذا ( ٥٣ ) نسي هل ما تركه من الصلاة الصبح

او الظهر او العصر او الجميع  
 فانه ياتي بجميع ما دار عليه  
 الشك ولا تبرأ ذمته الا بفضل  
 الجميع

( باب في ) سجود ( السهو ) اي  
 في بيان حكمه وصفته وعلمه  
 وحكمه انه سنة على ما يسطر  
 المختصر وفي الطراز وجوب  
 البعدي قاله الثاني وصفته انه  
 سجدتان ولو تكرر سهو  
 ومحل ان ترتب عن نقص كان  
 قبل السلام وان ترتب عن  
 زيادة كان بعد السلام وان

وَيَجُوزُ لِمَنْ عَلَيْهِمُ الْقَضَاءُ أَنْ يُصَلُّوا جَمَاعَةً  
 إِذَا اسْتَوَتْ صَلَاتُهُمْ وَمَنْ نَسِيَ حَدَدَ مَا  
 عَلَيْهِ مِنَ الْقَضَاءِ صَلَّى عَدَدًا لَا يَبْقَى مَعَهُ شَكٌّ

### باب في السهو

وَسُجُودُ السَّهْوِ فِي الصَّلَاةِ سُنَّةٌ فَلِلنَّقْصَانِ  
 سَجْدَتَانِ قَبْلَ السَّلَامِ بَعْدَ تَمَامِ التَّشَهُّدَيْنِ  
 يَزِيدُ بَعْدَهُمَا تَشَهُّدًا آخَرَ

ترتب عن زيادة ونقص كان قبل السلام . والسهو الذهول عن الشيء . تقدم له ذكر  
 ام لا لانه اهم من النسيان ( وسجود السهو سنة ) لا فرق بين القبلي والبعدي على ما  
 في المختصر ولا فرق ايضا بين الصلاة المفروضة والنافلة على ما في المدونة . وخالف  
 ابن سيرين فقال لا سجود في النافلة . والدليل على المدونة قوله **يَزِيدُ** لكل سهو  
 سجدتان ( فللنقصان سجدتان قبل السلام بعد تمام التشهدين يزيد بعدهما تشهد اخر ) ليس  
 كل نقص يجبر بالسجود اذ من النقص ما لا يجبر الا بالانيان به مثل ما لو ترك ركنا من الصلاة

كالركوع مثلاً ومنه ما لا يطلب له سجود مثلما لو ترك فضيلة أو سنة خفيفة بل السجود  
 للفضيلة مبطل للصلاة وإنما الذي يجبر بالسجود السنن المؤكدة وهي ثمانية قراءة  
 ما زاد على أمر القرآن والسر والجهر في الفريضة كل في محله والتكبير سوى تكبيرة  
 الاحرام وقول سمع الله لمن حده والشهد الاول والجلوس له والشهد الاخير ولا  
 يسجد لغير هذه الثمانية فمن ترك شيئاً من هذه الثمانية سجد سجدتين قبل السلام  
 وبعد ان يتم تشهد الاول والثاني ثم يتشهد وسلم اذ من سنة السلام ان يحق تشهدا  
 وهو اختيار ابن القاسم وقيل لا يحيد التشهد وهو مروي عن مالك ايضاً واختاره  
 عبد الملك لان سنة الجلوس الواحد لا يتكرر فيه التشهد مرتين (وللزيادة سجدتان  
 بعد السلام يتشهد بعدهما وسلم تسليمه اخرى) يعني ان من زاد شيئاً في صلاته  
 بشرط كون الزيادة من غير اليسر اذ ( ٥٤ ) الزيادة الكثيرة مبطله للصلاة سواء

كانت من غير اقوال الصلاة  
 كاللحلام نياتاً وبطول او كانت  
 من غير جنس افعال الصلوات  
 ان ينسى انه في صلاة فيأكل  
 ويشرب او كانت من جنس  
 افعال الصلاة الكثير منه في

وَالزَّيَادَةُ سَجْدَتَانِ بَعْدَ السَّلَامِ يَتَشَهَّدُ  
 بَعْدَهُمَا وَيُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً أُخْرَى وَمَنْ نَقَصَ  
 وَزَادَ سَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ

في الرباعية مثلاً اربع ركعات على ما شهرة ابن الحاجب وفي بطلانها بنصفها  
 قولان فقليل تبطل ولا فرق في الزيادة اليسيرة التي تجبر بالسجود بين كونها من  
 غير اقوال الصلاة كالتكلم ساهياً او كانت من جنس افعال الصلاة كالركوع والسجود  
 فمن سها بزيادة شيء في صلاته فانه يسن له ان يسجد سجدتين بعد السلام ثم يتشهد  
 على جهة السنية كتشهد الجلوس الاول ثم يسلم جبراً وجهره سنة كالفريضة  
 والحاصل ان هذا البعدي محتو على تكبير وسجود وتشهد وسلام اما التشهد  
 فهو سنة الامام والسلام واجب غير شرط فلا يبطل السجود بتركه والتكبير  
 يجري فيه ما جرى في تكبير الصلاة فلو ترك الثلاثة وهي التكبير والسلام والتشهد  
 واتى بنيتها أي السجود فالظاهر الصحة كما لبعض بل قال ابن ابي زيد لو ترك  
 البعدي بالمرة لم تبطل صلاته (ومن نقص وزاد سجد قبل السلام) يعني ان من سها في

صلاته فقص شيئا من سننها ومع ذلك زاد فيها شيئا بيرا مما تقدم بيانه مثل ان يترك الشهد ويزيد سجدة فانه غلب النقص على الزيادة ويسجد قبل السلام ثم يشهد ثانيا ويسلم وجهه اعادة الشهد ثانيا ان من سنة السلام ان يعقب تشهدا (ومن نسي السجود القبلي حتى سلم سجد ان كان قريبا وان طال او خرج من المسجد بطل السجود وتبطل الصلاة معه ان كان عن ثلاث سنن او اكثر من ذلك والا فلا تبطل ) يعني ان من نسي السجود القبلي اي الذي يفعل قبل السلام حتى سلم من صلاته فلا يخلو اما ان يكون تذكرا له عن قرب من انصرافه من الصلاة وحينئذ ياتي به ولا شيء عليه وناب السجود ( ٥٥ ) البعدي عن السجود القبلي

لعذره بالنسيان او ان طال  
تذكرا بان بعدما بين تذكره  
وانصرافه من الصلاة وخرج  
من المسجد بطل السجود وجب  
بطلان الصلاة حيث كان مترتبا  
عن نقص ثلاث سنن قال  
التسائي كالتحقيق كنيان  
الجلوس الوسط او ثلاث

وَمَنْ نَسِيَ السُّجُودَ الْقَبْلِيَّ حَتَّى سَلَّمَ سَجَدَ  
إِنْ كَانَ قَرِيبًا وَإِنْ طَالَ أَوْ خَرَجَ مِنْ  
الْمَسْجِدِ بَطُلَ السُّجُودُ وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ  
مَعَهُ إِنْ كَانَ عَلَى ثَلَاثِ سُنَنٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ  
ذَلِكَ وَإِلَّا فَلَا تَبْطُلُ وَمَنْ نَسِيَ السُّجُودَ  
الْبُعْدِيَّ سَجَدَهُ وَلَوْ بَعْدَ عَامٍ

وخرج من المسجد ولم يطل الامر فانه يرجع للمسجد الذي صلى فيه اذ لا بد من  
 ضلعه في الجامع اذني اذنت فيه الجمعة ( ومن نقص فريضة فلا يجزيه السجود عنها )  
 لان جبر الخلل الواقع في الصلاة بالسجود مخصوص بنقص الفرائض واما الفرائض فلا  
 سيجبر بالسجود اتفاقا بل ان امكنه تدارك المنزلة فقام به والا بطلت الصلاة فمن  
 يقين انه ترك ركعة كاملة او شك في الترك حال تشهدا وقبل سلامه فلا بد من  
 الايمان بتلك الركعة وكيفية الايمان بها انه يأتيها بانها على ما سبق من الركعات فلو  
 كانت تلك الركعة احدى الاولين فانه يسجد بعد ذلك قبل السلام لا لتقلب الركعات  
 حتى يحقق له الزيادة والنقص فان لم تكن من احدى الاولين فانه يسجد بعد الايمان  
 بتلك الركعة بعد السلام لتتمحض الزيادة واختلف في السهو عن القراءة في ركعة من  
 غير المصباح كالمرباعية او الثلاثية على ( ٥٦ ) ثلاثة اقوال كلها في المسدونة قيل

يجزي عن القراءة في ركعة  
 من غير المصباح سجود السهو  
 قبل السلام واختار هذا القول  
 عبد الملك بناء على انها فرض  
 في الحل وقيل يلغىها اي الركعة  
 التي ترك منها قراءة الفاتحة

وَمَنْ نَقَصَ فَرِيضَةً فَلَا يُجْزِيهِ السُّجُودُ عَنْهَا  
 وَمَنْ نَقَصَ الْفَضَائِلَ فَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ وَلَا  
 يَكُونُ السُّجُودُ الْقَبْلِيُّ إِلَّا لَتَرْكِ سُنَّتَيْنِ فَأَكْثَرُ

ويأتي بركعة بدلها لقوات تداركها ويسجد بعد السلام حيث جلس بعد  
 ركعتين صحيحتين بحيث قرا فيهما الفاتحة والسورة والا سجد قبل السلام لزيادة  
 الركعة المفضاة ونقص الجلوس والسورة من الثانية التي ظنها نالت واختار هذا القول  
 ابن القاسم وهذا يقتضي وجوبها في كل ركعة وصحح ابن الحاجب القول بوجوبها  
 في كل ركعة وقال ابن شاس هي الرواية المشهورة وقيل يسجد قبل السلام ولا يأتي  
 بركعة بدلها ويحيد الصلاة احتياطا قال الاجهوري وانما امر بالاحتياط لبراءة ذمته  
 مراعاة لمن يقول بوجوبها في كل ركعة وبالإعادة افرقت الرواية الثالثة من الاول  
 (ومن نقص الفضائل فلا سجود عليه) بل ضوا على ان من سجد قبل السلام لتقص  
 فضيلة اعادها مثل ذلك من ترك الثنوت في المصباح فظن انه يعجز بالسجود جهلا منه فمسجد  
 قبل السلام فالصلاة باطلة والاعادة ابدية ولا يكون السجود القبلي الا لترك سنتين فاكثر



واما السنة الواحدة فلا سجود لها الا السر والجهر فمن اسر في الجهر سجد قبل السلام ومن جهر في السر سجد بعد السلام ( واما ترك السجود عن التكبير الواحدة فهو المشهور. وعليه فان سجد قبل السلام بطلت صلاته لان السجود لا يترتب الا عن سنتين او سنة مؤكدة كالسر والجهر فمن اسر في الصلاة الجهرية بان انتهى بالسنة مكان الجهر فانه يسن له السجود قبل السلام لان السر بالنسبة للجهر نقص ولذا ترتب عليه السجود قبل السلام ومن جهر في الصلاة السرية فانه يسن له السجود بعد السلام لان الجهر بالنسبة للسر زيادة ولذا ترتب عليه السجود بعد السلام ( ومن تكلم ساهيا سجد ( ٥٧ ) بعد السلام ) اي ساهيا عن كونه

في الصلاة او عن كونه متكلمها به او احتراز بالسهو عن العمل فتبطل به الصلاة ( الا ما كان لاصلاحها فلا تبطل به الا ان يكسر في نفسه والكثرة بالعرف وانما طلب منه السجود بعد السلام كما قاله المصنف لانه زيادة ولا تبطل الصلاة به لانه هو معذور بالسهو فيجبر بالسجود وهذا الحكم خاص بالامام والفرد واما المأموم فان الامام يجعل سهوة ما لم يكن

وَأَمَّا السَّنَةُ الْوَاحِدَةُ فَلَا سُجُودَ لَهَا إِلَّا  
السَّرُّ وَالْجَهْرُ فَمَنْ أَسْرَ فِي الْجَهْرِ سَجَدَ قَبْلَ  
السَّلَامِ وَمَنْ جَهَرَ فِي السَّرِّ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ  
وَمَنْ تَكَلَّمَ سَاهِيًا سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ وَمَنْ  
سَلَّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ سَاهِيًا سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ  
وَمَنْ زَادَ فِي الصَّلَاةِ رَكْعَةً أَوْ رَكْعَتَيْنِ سَجَدَ  
بَعْدَ السَّلَامِ وَمَنْ زَادَ فِي الصَّلَاةِ مِثْلَهَا بَطَلَتْ

فريضة ( ومن سلم من ركعتين ساهيا سجد بعد السلام اي بعد ان ياتي بما بقي عليه ان تذكر ذلك بالقرب فمن سلم بعد ركعتين ساهيا وتذكر ذلك بالقرب فانه يرجع لاصلاح صلاته باحرام ويأتي بما بقي عليه ثم يسجد بعد السلام لتحصن الزيادة اذ السلام الذي صدر منه زيادة محضة ( ومن زاد في الصلاة ركعة او ركعتين سجد بعد السلام ومن زاد في الصلاة مثلها بطلت ) الفعل الذي من جنس الصلاة اما كثير او يسير فالكثير منه الرباعية مثلها فمن سها بزيادة ربع ركعات في الصلاة الرباعية بطلت صلاته ، وفي بطلانها بنصفها قولان فقل تبطل وقيل

لا تبطل ويسجد للسجدة بعد السلام وهو المعتمد ولذا جرى عليه المصنف والكثير في الثانية مثلها ركعتان ولا تبطل بزيادة ركعة على المشهور وإلى الإشارة بقول المصنف ومن زاد ركعة الخ : مثال الثانية الصبح والجمعة بناء على أنها فرض يومها وأما الثانية السفرية فلا تبطل إلا بزيادة أربع ركعات والكثير في المغرب ركعتان تبطل بزيادتهما ولا تبطل بزيادة ركعة والمعتمد أن الثلاثة كالرباعية لا تبطل إلا بزيادة أربع ركعات محققات وتحقق الركعة برفع الرأس من الركوع فإذا رفع رأسه من ثامنة في رباعية أو من سابعة في ثلاثية أو من رابعة في ثنائية قد بطلت الصلاة (ومن شك في كمال صلاته أتى بمثلث فيه ) فإذا دار الشك بين كونه سلى أربعا أو ثلاثا فإنه يبنى على المحقق والمحقق في هذه الأمور الثلاث ( ٥٨ ) فينبى على الثلاث ويأتي

ركعة رابعة ثم يسجد بعد السلام ( والشك في التقصان كحقيقه فمن شك في ركعة أو سجدة أتى بها وسجد بعد السلام (أي أن المشكوك في تركه كالمحقق الترك وحشذ فيجب على من شك في ركعة أو سجدة أن يأتي بها ولا جمل احتمال الزيادة طلب منه السجود بعد

وَمَنْ شَكَّ فِي كَالِ صَلَاتِهِ أَتَى بِمَا شَكَّ فِيهِ  
وَالشَّكُّ فِي النُّقْصَانِ لِيَتَحَقَّقَ فَمَنْ شَكَّ فِي  
رُكْعَةٍ أَوْ سَجْدَةٍ أَتَى بِهَا وَسَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ  
وَإِنْ شَكَّ فِي السَّلَامِ سَلَّمَ إِنْ كَانَ قَرِيبًا  
وَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ وَإِنْ طَالَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ

السلام ( وإن شك في السلام سلم إن كان قريبا ولا سجود عليه ) الموسوس كلام المصنف هذا غير كافل بقفه المسألة فإن ظاهرة أنه متى كان قريبا سلم ولا سجود عليه سواء قام من مقامه الذي سلى فيه أم لا سواء انحرف عن القبلة أو لم ينحرف وكان عليه أن يفيد كلامه بقيود حتى يأتي على صور المسألة منطوقا ومفهوما بأن يقول وإن شك في السلام سلم ولا شيء عليه أن كان قريبا ولم يقم من مقامه ولا انحرف عن القبلة فيؤخذ منه ثلاث صور سورة بطريق المنطوق وهي التي ذكرها صورته بأن بطريق المفهوم الأولى أنه إذا قام من مقامه والفرض عدم الطول فإنه يرجع بتكيرة ويشهد وسلم ويسجد بعد السلام والثانية أنه إذا انحرف عن القبلة فإنه يستقبل وسلم ولا يشهد ولا أحرام عليه ولكنه يستند بعد السلام ( وإن طال بطلت صلاته )

مفهوم من قوله ان كان قريبا فهو تصريح بما علم مفهوماً ( والوسوس يترك  
 الوسوسة من قلبه ولا يأتي بما شك فيه ولكن يسجد بعد السلام سواء شك في  
 زيادة او نقصان اي ليس للوسوسة دواء الا الاعراض عن وحي الشيطان واذا كان  
 الامر كذلك فلا يترسل الوسوس مع الشكوك بل يلهي عن كل ما يقذفه الشيطان  
 في قلبه من زيادة في صلاته او نقص ( ٥٩ ) فيها ولا اصلاح عليه انما عليه ان

يسجد بعد السلام ومن جهر  
 في القنوت فلا سجود عليه  
 ولكن يكره عمداً ) يعني انه  
 يكره تعمد الجهر في القنوت  
 ولو ارتكب هذا المعكرونة  
 وجهر به فلا سجود عليه بل  
 لو سجد بطلت الصلاة ان وقع  
 السجود قبل السلام (ومن زاد  
 السورة في الركعتين الاخيرتين  
 فلا سجود عليه ) بل زيادة  
 السورة فيهما مكروهة والسجود  
 لتلك الزيادة مبطل ان  
 وقع قبل السلام ( ومن سمع  
 ذكر محمد ﷺ وهو في الصلاة  
 فصل عليه فلا شيء عليه سواء

وَالْوَسْوَسُ يُتْرَكُ الْوَسْوَسَةُ مِنْ قَلْبِهِ وَلَا  
 يَأْتِي بِمَا شَكَّ فِيهِ وَلَكِنْ يَسْجُدُ بَعْدَ السَّلَامِ  
 سَوَاءَ شَكَّ فِي زِيَادَةِ أَوْ نُقْصَانِ وَمَنْ جَهَرَ فِي  
 الْقُنُوتِ فَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ وَلَكِنَّهُ يُكْرَهُ  
 عَمْدُهُ وَمَنْ زَادَ السُّورَةَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ  
 الْأَخِيرَتَيْنِ فَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ وَمَنْ سَمِعَ  
 ذِكْرَ مُحَمَّدٍ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَصَلَّى  
 عَلَيْهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ سَوَاءَ كَانَ سَاهِيًا أَوْ  
 عَامِدًا أَوْ قَائِمًا أَوْ جَالِسًا وَمَنْ قَرَأَ سُورَتَيْنِ  
 فَأَشْكَرَ فِي رُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ خَرَجَ مِنْ سُورَةٍ

كان ساهياً او عامداً او قائماً او جالساً) اي لا يترتب على من سمع ذكر محمد ﷺ  
 وهو في الصلاة فصل عليه سجود لاقبلي ولا بعدي ولا يكره له ذلك ولا يحرم عليه ولا  
 تبطل به الصلاة بل يجوز له ان يصلي عليه وينفي عنه كل شيء يلزم المصلي اذا  
 تكلم وهو في الصلاة (ومن قرأ سورتين فأكثر في ركعة واحدة او خرج من سورة

الى سورة او ركع قبل تمام السورة فلا شيء عليه في جميع ذلك) اي لا يترتب عليه سجود فالتفني هو السجود فلا يترتب عليه سجود لا قبلي ولا بعدي واما من حيث الكراهة فانه يكره له ان يقتصر على بعض السورة بل تسميها مندوب ويكره له ايضا ان يزيد على السورة الواحدة لكن في الفرض خاصة واما في النفل فلا يكره (ومن اشار في صلاته بيده او راسه فلا شيء عليه) اي من حيث السجود والبطلان واما من حيث الكراهة فانه من العيب (٦٠) المنهي عنه على جهة الكراهة (من كرر

الفاتحة ساهيا سجد بعد السلام ليس هذا الحكم خاص بالفاتحة بل من كرر الركوع او السجود ساهيا فانه يسجد بعد السلام (وان كانت عامدا فالظاهر البطلان) ظاهرة غير ظاهر اذ المعتمد تكرار الفاتحة (ومن تذكر السورة بعد انحنائه الى الركوع فلا يرجع اليها) بل يتمادى على صلاته لان الركوع ركن من اركان الصلاة والسورة سنة ولا يرجع من الفرض الى السنة وانما الالتزام عليه السجود قبل السلام (ومن تذكر السر او الجهر قبل الركوع اعاد القراءة فان كان ذلك في السورة وحدها

إِلَى سُورَةٍ أَوْ رَكَعٍ قَبْلَ تَمَامِ السُّورَةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ وَمَنْ أَشَارَ فِي صَلَاتِهِ بِيَدِهِ أَوْ رَأْسِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَمَنْ كَرَّرَ الْفَاتِحَةَ سَاهِيًا سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ وَإِنْ كَانَ عَامِدًا فَالظَّاهِرُ الْبَطْلَانُ وَمَنْ تَذَكَّرَ السُّورَةَ بَعْدَ انْحِنَائِهِ إِلَى الرُّكُوعِ فَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهَا وَمَنْ تَذَكَّرَ السَّرَّ أَوْ الْجَهْرَ قَبْلَ الرُّكُوعِ أَعَادَ الْقِرَاءَةَ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي السُّورَةِ وَحْدَهَا أَعَادَهَا وَلَا سَجُودَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ فِي الْفَاتِحَةِ أَعَادَهَا وَسَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ

اعادها ولا سجود عليه وان كان الفاتحة اعادها وسجد بعد السلام مفساد كلامه ان من جهر في محل السر او اسر في محل الجهر ثم تذكر قبل ان يركع فانه يعيد القراءة على حسب المطلوب منه ان سرا خسر وان جهرا فجهر فان كان بجهر بالقراءة في محل السر وقلنا انه يعيد القراءة سرا فان كان ذلك في الفاتحة فقط او الفاتحة

والسورة طلب منه السجود بعد السلام وان كان ذلك في السورة فقط أعادها على حسب المطلوب من ولا سجد عليه ومثل ذلك يقال اذا أَسْرَ في محل الجهر (وان فات بالركوع سجد لترك الجهر قبل السلام وترك السر بعد السلام) اي ان محل طلب إعادة القراءة اذا خالف سنته بان جهر في محل السر او العكس ان تذكر قبل الركوع واما ان فات تدارك القراءة بان ركع فان كان ترك الجهر بالقراءة لتكون الصلاة جهرية يطلب فيها الجهر بالقراءة كالصبح فانه يسجد قبل السلام وان كان ما فات تداركه بالركوع هو السر بان كانت الصلاة سرية تطلب فيها القراءة سرا كالظهر فانه يسجد بعد السلام ولكن لا يخفى عليه ان السجود الذي ترتب عن ترك السر في الصلاة السرية او الذي ترتب عن ترك الجهر في الصلاة الجهرية اذا كان ذلك في خصوص الفاتحة او هي (٦١) مع السورة واما لو ترك ذلك

في السورة وحدها لا سجد عليه بل لو سجد القبلي اي الذي قبل السلام لترك الجهر في السورة فسدت الصلاة ووجب عليه اعادة ابداء من ضحك في الصلاة بطلت سواء كان ساهيا او عامدا (اي

وَأَن قَاتَ بِالرُّكُوعِ سَجَدَ لِتَرْكِ الْجَهْرِ قَبْلَ  
السَّلَامِ وَلِتَرْكِ السَّرِّ بَعْدَ السَّلَامِ سَوَاءَ كَانَ  
مِنَ الْفَاتِحَةِ أَوِ السُّورَةِ وَحَدَّاهَا وَمَنْ ضَحِكَ  
فِي الصَّلَاةِ بَطَلَتْ سَوَاءَ كَانَ سَاهِيًا أَوْ عَامِدًا

فهم فيها وهو الضحك بصوت بطلت اتفاقا ان كان عمدا سواء كان فذا او اماما او مأموما وما على المشهور ان كان سهوا او غلبة قال ابن ناجي وان ضحك سرورا بما عده الله للمؤمنين كما لو قرأ آية فيها صفة اهلك الجنة فضحك سرورا فالظاهر البطلان وبه اثنى غير واحد ممن لقينه وعلى المشهور في السهو والغلبة يستخلف الامام فيهما ويرجع مأموما اي على صلاة باطلة فيجب عليه اعادة ابداء ولا يعيد الوضوء ولعل رجوعه مأموما مع الاعادة ابداء مراعاة من يقول بالصحة مع الغلبة والنسيان قياسا على الكلام وان كان الذي ضحك مأموم تصادى مع امامه استحبابا مراعاة لحقه واعادة صلاته وجوبا وتصادى المأموم مع الامام مقيد بقيود ان لا يقدر على الترك في اثناء الضحك فان قدر على الترك لم تصادى وان لا يخلف تصاديه خروج الوقت والا قطع وان لا يلزم على بقائه ضحك المأمومين او بعضهم

والاقطع وان لا تكون الصلاة جمعة والاقطع ولو اتسع الوقت ( ولا يضحك في صلاته الا غافل متلاعب ، والمؤمن اذا قام للصلاة اعرض بقلبه عن كل ما سوى الله سبحانه وترك الدنيا وما فيها حتى يحضر بقلبه جلال الله سبحانه وعظمته ويرتعد قلبه وترهب نفسه من هيبة الله جل جلاله فهذه صلاة المتقين ) قد اساب المصنف في جعله من يضحك في صلاته متلاعبا غافلا ولكن وصفه بأنه مصل وان هذه صلاة ليس الا على طريق التشابه الصورية واما وصفه بأنه مصل وان هذه صلاة حقيقية فلا اذ الاسماء الشرعية التي منها هذا الاسم لا تطلق الا بآراء مسمياتها الحقيقية الا ترى ان قوله عليه السلام يناجي ربه اخبار ( ٦٢ ) عنه بأنه متصف بالمناجات ولا يخبر عنه

عليه السلام بأنه يناجي ربه الا اذا كان يطاق عليه انه مصل اطلاقا حقيقيا وان صلاته صلاة حقيقية بان كان متلبسا باعمال الصلاة لا يصرفه عنها صارف ولا يقع في خياله الاممودة والذي يضحك في الصلاة لم يدخل في حرمانها من اول الامر ولم يتلبس بها الا صورة وجبت بفتح له كل باب من انواع اللعب فيضحك ويتخيل ما هو اقبح من الضحك وتقع

وَلَا يَضْحَكُ فِي صَلَاتِهِ إِلَّا غَافِلٌ مُتَلَاعِبٌ  
وَالْمُؤْمِنُ إِذَا قَامَ لِلصَّلَاةِ أَعْرَضَ بِقَلْبِهِ عَنْ  
كُلِّ مَا سِوَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَرَكَ الدُّنْيَا وَمَا  
فِيهَا حَتَّى يَحْضُرَ بِقَلْبِهِ جَلَالَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ  
وَعَظَمَتَهُ وَيَرْتَعِدُ قَلْبُهُ وَتَرْهَبُ نَفْسُهُ مِنْ  
هَيْبَةِ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ فَهَذِهِ صَلَاةُ الْمُتَّقِينَ  
وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي التَّبَسُّمِ

في انواع المحذورات او هو رهين الشيطان لسير هواه اذ لو دخل في الصلاة منحضر لعلمة الله لا تقضت جوارحه : اي حكمت وخضعت وارتعدت فرائضه ووجل قلبه ورهبت نفسه فمن كان وصفه هكذا كيف يضحك وانى يستحضر ما يشاء عنه الضحك بل تقضى نفسه في مغمورة ولا يكون عنده الا تذكر شعوره ، واستحظار عظمته وسلطانه فيغيب عن كل ما سواه ويقبل عليه بكل جوارحه فيصدق في القول والعمل ولا يسمي الا الاعمال التي يودها ويكون في عداد انما يتقبل الله من المتقين ( ولا شيء عليه في التبسم )

اي لا من حيث بطلان الصلاة ولا يترتب على من حصل منه وهو في الصلاة سجود ولا يعد من انصف به متلعبا اذ لا يعد من العتب حتى يذهب الخشوع الذي يدور عليه قبول العبادة (وبكاء الخائش في الصلاة مغتفر) اي بشرط ان يكون غلبة وحاصل ما يتعلق بالبكاء انه اذا كان بغير صوت لا يبطل اختيارا او غلبة تخشعا او لا الا ان يكثر الاختياري فيما يظهر وما لصوت يبطل كان لتخضع او مصيبة ان كان اختيارا فان كان غلبة لا يبطل ان كان (٦٣) لتخضع وان كان لغيره ابطل

(ومن انصت لتحدث قليلا فلا شيء عليه) اي لا سجود عليه ما لم يطل جدا والا عد من الفعل المبطل كثيرة (ومن قام من ركعتين قبل الجلوس فان تذكر قبل ان يفارق الارض يديه وركبته ورجع الى الجلوس ولا سجود عليه) اي ان حكم من قام من اثنتين من صلاة الفريضة قبل ان يجلس اي تزحزح للقيام ثم تذكر قبل ان يفارق الارض يديه وركبته فانه يرجع

وُبُكَاءُ الْخَائِشِ فِي الصَّلَاةِ مُغْتَفَرٌ وَمَنْ أَنْصَتَ لِمَنْحَدَثٍ قَلِيلًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَمَنْ قَامَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْجُلُوسِ فَإِنْ تَذَكَّرَ قَبْلَ أَنْ يُفَارِقَ الْأَرْضَ يَدَيْهِمُورٌ كَبْتِيهِ رَجَعَ إِلَى الْجُلُوسِ وَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ فَارَقَهَا تَمَادَى وَلَمْ يَرْجِعْ وَسَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ وَإِنْ رَجَعَ بَعْدَ الْمَفَارِقَةِ وَبَعْدَ الْقِيَامِ سَاهِيًا أَوْ عَامِدًا أَصَحَّتْ صَلَاتُهُ وَسَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ

ثم يتشهد ويتم صلاته ولا سجود عليه على المشهور لحققة الامر في ذلك فان تمادى على القيام عامدا بطلت صلاته على المشهور لانه ترك ثلاث سنين عامدا وقيل لا تبطل على الخلاف في ترك السنة عمدا فحكم الرجوع الوجوب على الاول والسنة على الثاني وان تمادى ناسيا سجد قبل السلام (وان فارقتها تمادى ولم يرجع وسجد قبل السلام وان رجع بعد المفارقة بعد القيام ساهيا او عامدا صححت صلاته وسجد بعد السلام) هذا سادس بصورتين الاولى ان يفارق الارض يديه وركبته ولم يعتدل قائما ثم تذكر بعد ما فارق الارض يديه وركبته والثانية ان



يفارق الارض ويبتدل قائما والحكم فيهما واحد وهو ما ذكره المصنف انه يتمادي على صلاته ولا يرجع ويسجد قبل السلام لكن عدم الرجوع في الاولى على المشهور وعليه لا تبطل صلاته ان رجع الى الجلوس عمدا او سهوا او جهلا يسجد بعد السلام لتحقق الزيادة وفي الثانية متفق عليه فان رجع الى الجلوس عمدا ففي التوضيح المشهور الصحة وعليه يسجد بعد السلام لتحقق الزيادة وان رجع جاهلا ففي التوارد عن سحنون تفسد صلاته وان رجع ناسيا فلا تبطل صلاته اتفاقا ومن نفخ في صلاته ساهيا سجد بعد السلام وان كان عامدا بطلت ( ٦٤ ) صلاته ( حكم النفخ بالقم في الصلاة

حكم الكلام فتبطل بمدة وجهله ولا تبطل بسهوه وانما يجبر بالسجود بعد السلام واما بالانف فلا يبطل عمده ولا سجود في سهوه وقسده الاجهوري بان لا يكون عبثا والاحرى على الافعال الكثيرة (ومن عطس في صلاته) عطس بفتح في الماضي ويفتح او ضم العين في المضارع ( فلا يشتغل بالحمد ) لان ما هو فيه اهم (ولا يرد على من ستمته) اي لا يخل منه الرد بالاشارة بل

وَمَنْ نَفَخَ فِي صَلَاتِهِ سَاهِيًا سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ وَإِنْ كَانَ عَامِدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَمَنْ عَطَسَ فِي صَلَاتِهِ فَلَا يَشْتَغِلُ بِالْحَمْدِ وَيَرُدُّ عَلَى مَنْ سَمِعَهُ وَلَا يَسْمَعُ عَاطِطًا فَإِنْ حَدَّثَ اللَّهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَنَاسَبَ فِي الصَّلَاةِ سَدَقَاهُ وَلَا يَنْفَتُ إِلَّا فِي تَوْبِهِ مِنْ غَيْرِ إِخْرَاجٍ حُرُوفٍ وَمَنْ شَكَّ فِي حَدَثٍ أَوْ نَجَاسَةٍ فَتَفَكَّرَ فِي صَلَاتِهِ قَلِيلًا ثُمَّ تَبَيَّنَ

منه ( ولا يسمتع عاططاً ) بان يقول لم يرحمك الله فان قتل الطهارة ذلك عمدا او جهلا بطلت صلاته فان حد الله فلا شيء عليه، اي في نفسه وعن سحنون ولا في نفسه، كذا ذكر هذا القول في التحقيق وهو الراجح ( ومن تناسب في الصلاة ) تناسب بالمد : اي فتح فاه لدفع البخارات المحترقة في عضلات الفك اللحمي ( سدقاه ) ولا ينفث الا في توبه من غير اخراج حروف ( اي فليضع يده اليمنى ظاهرها او باطنها ظهر اليسرى استجباً بافاذا زال عنه الشاؤب هرع في القراءة فمن غير نفث ولا ينفث وهو في الصلاة خلافا لظاهر المصنف ) ومن شك في حدث او نجاسة فتفكر في صلاته قليلا ثم تبين

الطهارة فلا شيء عليه ) يعني ان من شك في الطهارة او في نجاسته ثوبه وهو في اثناء الصلاة تمادى على صلاته ثم ان تبين له الطهر وهو في الصلاة او بعد ان تمسها فالامر بظاهر اي الصلاة صحيحة ولا اعادة عليه ولا يترتب عليه سجود وان استمر على شكه ان تبين له الحدث او نجاسة الثوب فالصلاة والاعادة واجبة (ومن التفت في الصلاة ساهيا فلا شيء عليه وان تعمد فهو مكروه) اي ان حكم الالتفات في الصلاة الكراهة اذا تعمد

ولاشي فيه اذا كان من قبيل السهو ولا شيء في عمده وسهوه من حيث بطلان الصلاة (وان استدبر القبلة قطع الصلاة) يعني ان الحكم بكراهة الالتفات اذا كان عن عمد وعدم الكراهة اذا كان سهوا اذا لم يلزم عليه استدبار القبلة فاذا وصل الى هذه الدرجة بان التفت بجميع جسمه حتى كانت القبلة (٦٥) وراءه في دبره فالواجب عليه

حينئذ قطع الصلاة لبطلانها وستأنفها نائبا لان استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة ابتداء ودواما الى ان تؤدي الصلاة فاستدبرها في اي آن من آتات الصلاة مفد لها (ومن صلى بحسري او ذهب او شرق في الصلاة او نظر محرما فهو عاص وصلاته صحيحة) حكم هذه

الطَّهَارَةُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَمَنِ التَّفَتَ فِي الصَّلَاةِ سَاهِيًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنْ تَعَمَّدَ فَهُوَ مَكْرُوهٌ وَإِنْ اسْتَدْبَرَ الْقِبْلَةَ قَطَعَ الصَّلَاةَ وَمَنْ صَلَّى بِحَسْرَةٍ أَوْ يَذْهَبُ أَوْ شَرَقَ فِي الصَّلَاةِ أَوْ نَظَرَ مُحَرَّمًا فَهُوَ عَاصٍ وَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ

الاشياء الاربعة التحريم على المكلف داخل الصلاة وخارجها فيحرم عليه التختيم بالذهب ولبس مانسج من الحرير والنظر الى ما حرم الله عليه النظر اليه وتناول ما ليس بمملوك له على جهة انه يملكه ويستملكه بالاقطاع به ولكن لما كانت الصلاة محللا للتواضع والانكسار والتذلل والخضوع لانا وان كانت واجبة على المكلف وملزوما بادائها الا انه يتقرب

بها الى الله لطلب رضاء وبعدة عن سخطه وعدم معاقبته بما جناها واقترب منه من الشياطين وفي الحديث ( اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ) فينبغي لمن هو في اقرب اكوانه من ربه ان لا يبارزه بالمعاصي وان يترك ما يوجب سخطه فله ربما وقع في الوهم ان ملابسته هذه الاشياء المحرمة في الصلاة مؤثر في تقربها الى الله فيقضي بطلانها واعادتها على حرمان النواب الذي مشوة غيب الله بسبب اسمها

عجله دفع ذلك المصنف بقوله ومن صلى الخ فمن صلى في شوب غير حريرا ومعه  
 يذهب أو سرق في الصلاة أو ظهر محرما فهو عاص لله وصلاته صحيحة بمعنى أنه سقط عنه  
 الواجب فهو غير مطالب بالآتيان به مرة أخرى وإن كان فاسدا من حيث الثواب بمعنى  
 لا يثاب عليه (ومن غلط في القراءة بكلمة من غير القراءة أن سجدة بعد السلام وإن كانت  
 من القرآن فلا سجود عليه إلا أن يتغير اللفظ أو يفسد المعنى فيسجد بعد السلام الكلام  
 الذي يقع غلطا من المصلي أما أن يكون من القرآن أو من غير القرآن فإن كان من غير القرآن  
 سجدة بعد السلام لأن حكمه حكم الكلام (٦٦) الذي يقع سهوا وإن كان من

القرآن فاما أن يتغير اللفظ أو  
 يفسد المعنى أولا فإن غير  
 اللفظ وفسد المعنى سجدة بعد  
 السلام والا فلا سجود عليه  
 (ومن غلط في الصلاة فلا  
 سجود عليه حيث كان يحكم  
 عليه بالتقصير وضوئه بأن كان  
 ناعسا خفيفا جدا لا يصل إلى  
 درجة انتقاص الوضوء ولا إلى  
 طلبه إلى حجة الاستحسان فإن  
 وصل إلى درجة بحيث يحكم  
 بالتقصير وضوئه فهو ما أشار له  
 المصنف (بقوله) وإن تقل نومه  
 أعاد الصلاة والوضوء) وإنما

وَمَنْ غَلِطَ فِي الْقِرَاءَةِ بِكَلِمَةٍ مِنْ غَيْرِ الْقُرْآنِ  
 سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْقُرْآنِ  
 فَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ اللَّفْظُ أَوْ يَفْسُدَ  
 الْمَعْنَى فَيَسْجُدُ بَعْدَ السَّلَامِ وَمَنْ نَعَسَ  
 فِي الصَّلَاةِ فَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ وَإِنْ ثَقُلَ نَوْمُهُ  
 أَعَادَ الصَّلَاةَ وَالْوُضُوءَ وَأَيْنُ الْمَرِيضِ  
 مُغْتَفَرُ وَالتَّنَحُّجُ لِلضَّرُورَةِ مُغْتَفَرٌ  
 وَلِلْإِفْهَامِ مُنْكَرٌ وَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِهِ،

وجب عليه الوضوء لا تقاضيه بسبب النوم الثقيل لأنه من الأسباب المؤدية إلى الحدث ووجب  
 عليه إعادة الصلاة بفقد شرط صحتها وهما الطهارة لأنه حكم بالتقاضيه بسبب النوم الثقيل  
 (وأين المريض مغتفر) ظاهرة وإن كان من الأصوات الملحقة بالكلام لأنه محل ضرورة  
 (والتنحج للضرورة مغتفر وللإفهام منكر ولا تبطل الصلاة به) حاصل الكلام في  
 التنحج أنه إن كان لضرورة لا تبطل به الصلاة ولا سجود فيه اتفاقا ولنير ضرورة

قوله ان ذلك : احدهما يفرق بين العمد والسهو والاخر لا يبطل مطلقا وبه اخذ ابن القاسم واختاره الابهرى والحمي لحقة الامر ( ومن نداء احد فقال له سبحان الله كره وصحت صلاته ) وقيل بطلان صلاته لان ذلك في معنى المحادثة ( ومن وقف في القراءة ولم يفتح عليه احد ترك اي قرا ما بعدها فان تعذر عليه ركع ولا ينظر مصحفا بين يديه الا ان يكون في الفاتحة فلا بد من كمالها بمصحف او غيره فان ترك منها آية سجد قبل السلام وان كان اكثر ( ٦٧ ) بطلت صلاته ( حكم ما زاد

على ام القرآن السنة فان قرا آية وتعذر عليه ما بعدها ولم يفتح عليه احد فانه يترك ما تعذر عليه ويأتي بما بعده من الآيات فان تعذر عليه ذلك تركع ولا سجود عليه لان السنة حصلت بما قرا من السور وغاية الامر ان ختم السورة فضيلة ولا يجوز له ان ينظر في مصحف بين يديه ليتمم السورة لحقة الامر في ترك الفضيلة واما من وقف في الفاتحة فاللازم عليه كمالها اما في مصحف بين يديه او بتلقين احد فان لم يكمل الفاتحة فلا يخلو اما ان تكون ما ترك منها آية فقط وحينئذ فالسلازم عليه السجود قبل السلام والصلاة

وَمَنْ نَادَاهُ أَحَدٌ فَقَالَ لَهُ سُبْحَانَ اللَّهِ كَرِهَ وَصَحَّتْ صَلَاتُهُ وَمَنْ وَقَفَ فِي الْقِرَاءَةِ وَلَمْ يَفْتَحْ عَلَيْهِ أَحَدٌ تَرَكَ تِلْكَ الْآيَةَ وَقَرَأَ مَا بَعْدَهَا فَإِنْ تَعَذَّرَتْ عَلَيْهِ رَكَعٌ وَلَا يَنْظُرُ مَصْحَفًا بَيْنَ يَدَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْفَاتِحَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ كَمَالِهَا بِمَصْحَفٍ أَوْ غَيْرِهِ فَإِنْ تَرَكَ مِنْهَا آيَةً سَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَمَنْ فَتَحَ عَلَى غَيْرِ إِمَامِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَلَا يَفْتَحُ عَلَى إِمَامِهِ إِلَّا أَنْ يَنْتَظِرَ الْفَتْحَ أَوْ يُفْسِدَ الْمَعْنَى

صحيحة وان كان المتروك منها اكثر من آية بطلت الصلاة ( ومن فتح على غير امامه بطلت صلاته ) فمن كان في صلاة ففتح على مصل آخر غير امامه فصلاته فاسدة لعدم الرابطة بينهما ( ولا يفتح على امامه الا ان ينتظر الفتح او يفسد المعنى ) اي لا يجوز للمأموم ان يلقن امامه القراءة اذا تعذر عليه ولم يفقه ما بعد الآية التي قراها الا باحد امرين : احدهما ان ينتقا

الامام ان احدا من المأمومين يفتح عليه : اي يلقيه القراءة وتناهيها ان يأتي الامام بكلام  
 يضر المعنى وحسب يجوز له ان يفتح عليه ويلقيه ما تعذر عليه ( ومن جبال فكرة  
 قليلا في امور الدنيا تقص توابه ولم تعطل صلاته ) التفكير في الصلاة في غير الامور  
 المتعلقة بها مكروه فان حال فكره وهو في الصلاة في الامور الدنيوية فالصلاة صحيحة  
 بمعنى انه يسقط عنه الغرض ولكنها خالية عن الثواب اذ الثواب يدور على الخشوع  
 والتواضع لا يجتمع لشخص واحد في آن واحد انه خاشع ومشتغل بالامور الدنيوية  
 بمعنى ان فكره مشغول بها اذ حصول احدهما ينفي حصول الآخر ( ومن دفع  
 الماشي بين يديه او سجد على شئ جهته او سجد على طيتين من عمامته فلا شيء  
 عليه ) يعني ان المصلي اذا مر بين يديه ( ٦٨ ) سار من بهيمة او انسان فهو

مأمور من قبل الشرع ان يذممه  
 ويمتنعه عن المرور بين يديه  
 فان فعل ذلك بان دفع من مر  
 بين يديه فلا شيء عليه لان فعله  
 موافق لما امر به وكذا لاشيء  
 على من سجد على شئ جهته  
 لانه يكفي السجود على ايسر  
 ما يمكن من الجهة اذ هو  
 الواجب عليه وكذا لاشيء عليه

وَمَنْ جَالَ فِكْرُهُ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا تَقْصَّرَ  
 تَوَابُهُ وَلَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ وَمَنْ دَفَعَ الْمَاشِيَ  
 بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ سَجَدَ عَلَى شَيْءٍ جِهَتِهِ أَوْ سَجَدَ  
 عَلَى طَيِّبَةٍ أَوْ طَيِّمَتَيْنِ مِنْ عِمَامَتِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ  
 وَلَا شَيْءٌ فِي غُلْبَةِ الْقِيءِ وَالْقُلُسِ فِي الصَّلَاةِ

ايضا اذا سجد على طيبة او طيتين من عمامته من حيث يطلان الصلاة الا انه يكره له  
 ذلك ففي المدونة وبكره السجود على كور عمامته بفتح الكاف اي اذا كان قدر الطاقة  
 والطافين اللصيقين ومنلوا الطاقة اللطيفة بلغة المغاربة بالشائش الرقيق ( ولا شيء في غلبة  
 القيء والقلس في الصلاة ) كلام المصنف بهذا بسبب الملاقاة لم يوافق عليه فعند ابن القاسم  
 وهو المشهور ان من غلبه قيء او قلس وكان يسيرا طاهرا ولم يزد منه شيء اي لم  
 يرجع منه شيء بعد انفساله الى محل يمكن طرحه لم تبطل صلاته فتفسد الحكم بهذه  
 القبود بانافي اطلاقه ومقابل المشهور ما في المدونة فيها ومن تقي في الصلاة عامدا او غير  
 عامد ابتداء الصلاة فاذا نزلنا كلام المصنف على واحد من هذين النصين نراه مغايرفا

(وسهو المأموم يحمله الامام الا ان يكون من نقص الفريضة) اي ان السهو من المأموم  
 تعلق بشيء من الصلاة كالسنن أو الفضائل فان الامام يحمله عنه ولا شيء على المأموم  
 من سجود واثنان يبدل المترك ما لم يكن المترك ركنا من اركان الصلاة فان الامام لا  
 يحمله عنه اذا كان الركن غير الفاتحة كالركوع والسجود واما الركن الذي هو الفاتحة  
 ان الامام يحمله عنه بل انه يكره للمأموم قراءة الفاتحة خلف الامام في الصلاة الجهرية  
 (واذا سها المأموم او نفس او زوجه ( ٦٩ ) عن الركوع وهو في غير الاولى

فان طمع في ادراك الامام قبل  
 رفعه من السجدة الثانية ركع  
 ولحقه وان لم يطمع ترك الركوع  
 وتبع امامه وقضى ركعة في  
 موضعها بعد سلام امامه ) اي  
 من كان في سجن الامام وحصل  
 له مانع من متابعة الامام بان نفس  
 او زوجه او سها عن متابعتها في  
 الركوع فلا يخلو اما ان يكون  
 ذلك في الركعة الاولى او في  
 غيرها فان كان في غير الاولى  
 كالثانية او الثالثة فالمرء دائرين  
 امرين، اما ان يطمع في ادراكه  
 قبل ان يرفع راسه من السجدة  
 الثانية اولا فان طمع بان غلب  
 على ظنه انه ان ركع ادركه  
 قبل ان يرفع راسه من السجدة  
 الثانية فانه يركع ويتبع الامام

وَسَهَوِ الْمَأْمُومُ يَحْمِلُهُ الْإِمَامُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ  
 مِنْ نَقْصِ الْفَرِيضَةِ وَإِذَا سَهَا الْمَأْمُومُ أَوْ نَفْسُ  
 أَوْ زَوْجُهُ عَلَى الرُّكُوعِ وَهُوَ فِي غَيْرِ الْأُولَى  
 فَإِنْ طَمَعَ فِي إِدْرَاكِ الْإِمَامِ قَبْلَ رَفْعِهِ مِنْ  
 السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ رَكَعَ وَلِحَقُّهُ وَإِنْ لَمْ يَطْمَعْ  
 تَرَكَ الرُّكُوعَ وَتَبَعَ إِمَامَهُ وَقَضَى رُكْعَةً  
 فِي مَوْضِعِهَا بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ وَأَنْ سَهَا عَنْ  
 السُّجُودِ أَوْ زَوْجُهُ أَوْ نَفْسُ حَتَّى قَامَ الْإِمَامُ  
 إِلَى رُكْعَةٍ أُخْرَى سَجَدَ وَأَنْ طَمَعَ فِي  
 إِدْرَاكِ الْإِمَامِ قَبْلَ عَقْدِ الرُّكُوعِ وَالْأَتْرَكةُ

وان لم يطمع بان غلب على ظنه انه ان ركع لا يدركه قبل ان يفرغ من السجدة  
 الثانية ترك الركوع وتبعه فيما هو فيه اعمال الصلاة وقضى ركعة اخرى  
 مكانها بعد سلام الامام ولا سجود ان كان متحقيقا ترك الركوع  
 والا سجد بعد السلام ( وان سها عن السجود او زوجه او نفس حتى قام  
 الامام الى ركعة اخرى سجد ان طمع في ادراك الامام قبل عقد الركوع والا تركه

وتتبع الإمام وقضى ركعة أخرى أيضا) أي من حصل له مانع من أدراك السجود مع الإمام حتى قام الإمام إلى الركعة التي تليها بأن سها عن السجود أو زوحم عنه ونحو فلا يخلو من أمرين : إما أن يطمع في أدراك الإمام قبل أن يعقد ركوع التي قام إليها أولا فإن طمع في أدراكه بأن غلب على ظنه بأنه لو سجد للحق الإمام قبل أن يعقد ركوع التي قام إليها فإنه يسجد وتتابع الإمام وإن لم يطمع في أدراكه بأن غلب على ظنه أنه لو سجد لفاته أدراك الإمام في الركوع من التي قام ( ٧٠ ) إليها فإنه يترك السجود وتتابع الإمام

وَتَبَعَ الْإِمَامَ وَقَضَى رَكْعَةً أُخْرَى أَيْضًا  
وَحِينَثُ قَضَى الرُّكْعَةَ فَلَا سَجُودَ عَلَيْهِ إِلَّا  
أَنْ يَكُونَ شَاكًا فِي الرُّكُوعِ أَوْ السُّجُودِ  
وَمَنْ جَاءَهُ عَقْرَبٌ أَوْ حَيَّةٌ فَقَتَلَهَا فَلَا  
شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَطُولَ فِعْلُهُ أَوْ يَسْتَدِيرَ  
الْقِبْلَةَ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ وَمَنْ شَكَّ هَلْ هُوَ فِي  
الْوُتْرِ أَوْ فِي ثَانِيَةِ الشَّفْعِ جَعَلَهَا ثَانِيَةَ  
الشَّفْعِ وَسَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ ثُمَّ أَوْتَرَ وَمَنْ  
تَكَلَّمَ بَيْنَ الشَّفْعِ وَالْوُتْرِ سَاهِيًا

فيما هو متلبس بها وقضى ركعة أخرى مكانها بعد مفارقة الإمام ولا سجود عليه حيث كان على يقين من ترك السجود والا سجد بعد السلام) ومن جاءته عقرب أو حية فقتلها فلا شيء عليه إلا أن يطول أو يستدير القبلة فإنه يقطع) أي إن من أبق عليه شيء من هوام الأرض كبعقرب أو حية فاشتغل بقتله فلا شيء عليه ما لم يكن منه الاشتغال بذلك بأن يده العرف كثيرا أو يلزم على فعله استدبار القبلة فإن حصل واحد منها قطع الصلاة واستأنفها) ومن شك هل هو في الوتر أو في ثانية

الشفع جعلها ثانية الشفع وسجد بعد السلام ثم أوتر) أي من دار شك فيما هو متلبس به من الصلاة ما هو فيه ثانية الركعة تقدمت قبلها أو هو الوتر وحينئذ فاللزام عليه أن يحمل ما هو فيه الشفع وسجد بعد السلام لاحتمال أن يكون ما يكون ما ضيق هو الوتر فيكون قد أوتر بثلاث ركعات لم يفصل بينها بسلام وكان القيل أن يسجد قبل السلام لنقص السلام أتمين على هذا الاحتمال ثم يوتر بركعة) (ومن تكلم بين الشفع والوتر ساهيا



فلا شيء عليه وإن كان عامدا وكراهة ولا شيء عليه (أي إن الفصل بين الشفع والوتر  
بالكلام مكروه إن كان عمدا ولا كراهة في غير العمد وعلى كلا الأمرين لا شيء  
على من تكلم غير الكراهة حيث تعمد الكلام والسبوق إن أدرك مع الإمام أقل  
من ركعة فلا يسجد معه قبلها ولا بعديا فإن سجد معه بطلت صلاته (أي إن  
من لم يسجد عليه حكر الجماعة بأن أدرك ما دون ركعة لا يدخل مع الجماعة  
قيما ترتب عليها من سجود قبلي أو بعدي لانه لم يدرك مقتضاة من نقص أو زيادة  
فإذا سجد الإمام سجودا قبليا لمقتض (٧٨) اقتضاة أو سجودا بعديا لمقتض

آخر قبيلا يدخل معه لا في  
السجود القبلي ولا في البعدي  
لانه لم يدرك موجبها فإن  
دخل معه في سجود قبلي أو  
بعدي بطلت صلاته (وإن  
أدرك ركعة كاملة واكثر  
سجد معه القبلي والخير  
البعدي حتى يتم صلاته فيسجد  
بعد سلامه فإن سجد مع الإمام  
عامدا بطلت صلاته وإن كان  
ساهيا سجد بعد السلام (أي أن  
من أدرك الجماعة بأن أدرك مع  
الإمام ركعة فاكثر يكون  
حكمه حكم الإمام في السجود

فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ عَامِدًا كُرِهٌ وَلَا شَيْءَ  
عَلَيْهِ وَالْمَسْبُوقُ إِنْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ أَقْلًا  
مِنْ رَكْعَةٍ فَلَا يَسْجُدُ مَعَهُ لَا قَبْلِيًّا وَلَا بَعْدِيًّا  
فَإِنْ سَجَدَ مَعَهُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ أَدْرَكَ  
رَكْعَةً كَامِلَةً أَوْ أَكْثَرَ سَجَدَ مَعَهُ الْقَبْلِيُّ  
وَأَخَّرَ الْبَعْدِيَّ حَتَّى يُتِمَّ صَلَاتَهُ فَيَسْجُدُ بَعْدَ  
سَلَامِهِ فَإِنْ سَجَدَ مَعَ الْإِمَامِ عَامِدًا بَطَلَتْ  
صَلَاتُهُ وَإِنْ كَانَ سَاهِيًا سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ

الحاصل من الإمام فإن ترتب على الإمام سجود قبلي لمقتض اقتضاة فانه يتابع الإمام  
فإذا سجد سجد معه لقوله عليه الصلاة والسلام (وليس على من خلف الإمام سهوا  
وإن سها الإمام فعليه وعلى من خلفه وإذا ترتب على الإمام سجود بعدي فلا يسجد  
معه المأموم بل يؤخر البعدي حتى يتم صلاته ثم يسجد نظير ما فعل الإمام فإذا خالف  
وسجد معه البعدي بطلت صلاته لانه أدخل فيها ما ليس منها ولا يعذر بالجهل فيحكم  
الجهل حكم العمد بطلان الصلاة ووجوب الاعادة أبدا وعذرة ابن القاسم

في الجهل فحكم له بحكم النسيان مراعاة لمن يقول عليه السجود مع الإمام (وإذا سها المسبوق بعد سلام الإمام فهو كالمصلي وحده) أي إن سهو المأموم في حال القنوة يحمله عنه الإمام وأما سهوه في حال قضاء ما فاتته فلا يحمله عنه لأن القنوة قد انقطعت وحمله إذا حكم المنفرد وإذا ترتب على المسبوق بعدي من جهة إمامه وقبلي من جهة نفسه أجزاء القبلي، يعني أنه لو ترتب على الإمام سجود بعدي وقلنا إن الحكم في ذلك بالنسبة للمأموم أنه يؤخر البعدي حتى يقضي (٧٤) ما فاتته مع الإمام ويلزم ثم يأتي به فاتفق أنه بعد أن قام لقضاء ما فاتته مع الإمام ترتب عليه سجود قبلي فما يكون أولى بالتقديم ويكفي في أداء السنة المشهور أنه يسجد القبلي ويكون هو الذي تنادي به سنة المسجود وناب عن البعدي (ومن نسي الركوع وتذكره في السجود رجع قائما وستحب له أن يعيد شيئا من القراءة ثم يركع ويسجد بعد السلام) أي حكم من نسي الركوع ولم يتذكره إلا في حال سجدة أنه يرجع قائما ليكون ركوعه من قيام لأن الحركة إلى الركن مقصودة وستحب له بعد أن يرجع قائما أن يقرأ شيئا من القرآن أن قبل أن يركع لأن من نسيته

وإذا سها المسبوق بعد سلام الإمام فهو كالمصلي وحده وإذا ترتب على المسبوق بعدي من جهة إمامه وقبلي من جهة نفسه أجزاء القبلي ومن نسي الركوع وتذكره في السجود رجع قائما وستحب له أن يعيد شيئا من القراءة ثم يركع ويسجد بعد السلام ومن نسي سجدة وتذكرها بعد قيامه رجع جالسا وسجدها إلا أن يكون قد جلس قبل القيام فلا يعيد الجلوس

الركوع أن يكون عقب القراءة ثم يسأل له أن يسجد بعد السلام ومن نسي سجدة واحدة وتذكرها بعد قيامه رجع جالسا وسجدها إلا أن يكون قد جلس قبل القيام فلا يعيد الجلوس (أي حكم من نسي سجدة ولم يتذكر إلا بعد القيام أنه يرجع جالسا ليكون سجدة من جلوس ولو كان جنس أولا فإن لم يجلس فالظاهر كما قال بعض الأفاضل البطان

اذ الجلوس بين السجدين واجب ولان قصد السجدة الثانية من حيث كونها ثانية انما يتحقق بقصد الاتيان بها من جلوس (ومن نسي سجدة بين آخر ساجدا ولم يجلس وسجد في جميع ذلك بعد السلام) اي حكم من ترك السجدة بين معا ولم يفقه الا بعد القيام انه يخر للسجود من قيام كما هي سنة السجود بعد الركوع ولا يجلس ثم يأتي بالسجود من جلوس لان هذا ليس من سنته وحيث اتى بما طلب منه فيما اذا ترك سجدة او سجدة بين فسين له السجود بعد السلام (٧٣) وان تذكر السجود بعد رفع

رأسه من الركعة التي تليه تعادى على صلاته ولم يرجع والى ركعة السهو وزاد ركعة في موضعها بانها وسجد قبل السلام ان كانت من الاولين وتذكر بعد عقد الثالثة وبعد السلام ان لم تكن من الاولتين او كانت منهما وتذكر قبل عقد الثالثة لان السورة والجلوس لم يهوتا ، اي ان محل التدارك اذا لم يقدر الركوع من الركعة التي تلى ركعة النقص والافات التدارك فمن ترك السجود ولم يتذكر الا بعد ان عقد الركوع من الركعة التي تلى الركعة التي نسي منها

وَمَنْ نَسِيَ سَجْدَتَيْنِ خَرَّ سَاجِدًا أَوْ لَمْ يَخْلُسْ  
وَيَسْجُدْ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ بَعْدَ السَّلَامِ وَإِنْ  
تَذَكَّرَ السُّجُودَ بَعْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ مِنَ الرَّكْعَةِ  
الَّتِي تَلِيهَا تَمَادَى عَلَى صَلَاتِهِ وَلَمْ يَرْجِعْ وَالْفَى  
رُكْعَةَ السُّهُوِ وَزَادَ رُكْعَةً فِي مَوْضِعِهَا بَإِنْيَا  
وَسَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْأُولَيَيْنِ  
وَتَذَكَّرَ بَعْدَ عَقْدِ الثَّلَاثَةِ وَبَعْدَ السَّلَامِ وَإِنْ لَمْ  
تَكُنْ مِنَ الْأُولَيَيْنِ أَوْ كَانَتْ مِنْهُمَا وَتَذَكَّرَ  
قَبْلَ عَقْدِ الثَّلَاثَةِ لِأَنَّ السُّورَةَ وَالْجُلُوسَ لَمْ يَفُوتَا

السجود فانه يتمادى على صلاته وينفى ركنه النقص ونسي على ما لم يتطرق اليه الحلل ، فان كان ما تطرق اليه الحلل احدى الاولتين فانه بعد ان ياتي بركعة مكان الركعة الملقاة يسجد قبل السلام لتقص السورة من الركعة الثالثة التي اقامها مقام احدى الاولتين وسجد بعد السلام ان لم تكن احدى الاولتين بان كانت الثالثة او الرابعة او كانت احدى الاولتين وتذكر قبل عقد ركوع الركعة الثانية

ذلك رجل نوى الصلاة فقرأ وركع ثم نسي السجود ثم أتى بركعة ثانية تامة بركوعها وسجودها ثم قام إلى الثالثة وقبل أن يعقد ركوعها تذكر الخلل في الركعة الأولى وقد فات التدارك بعقد التي تليها وحينئذ بلغني الركعة التي وقع فيها الخلل وتقلب الركعات فتصير الثانية أولى فيني عليها وينعم الركعة الثالثة ويجعلها الثانية فيقرأ فيها السورة ويجلس فيها بعد السجود فلم تفته قراءة السورة ولا الجلوس بعد السجود فلم يتطرق إلى صلاحته إلا ركعة الملقاة وهي زيادة محضة يسن لها السجود بعد السلام (ومن سلم شاكا في كمال صلاته بطلت صلاته) لأن الذمة لا تسرا إلا بتقين ولا يقين مع الشك وطرق الشك في كمال الصلاة وعدم زواله (٧٤) قبل السلام منها مفسد لها

فبمجرد السلام مع الشك في الكمال ترتب في ذمته وصارت ذمته مشغولة بها حتى يؤديها (والسهو في صلاة القضاء كالسهو في صلاة الاداء أي إن صلاة القضاء وصلاة الاداء لم يترقا في شيء من الاحكام اللازمة لمن يؤدي الصلاة في وقتها لازمة لمن قام بقضائها إذا ترتب في ذمته (والسهو في النافلة كالسهو في الفريضة

وَمَنْ سَلَّمَ شَاكَ فِي كَمَالِ صَلَاتِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَالسَّهْوُ فِي صَلَاةِ الْقَضَاءِ كَالسَّهْوِ فِي صَلَاةِ الْأَدَاءِ وَالسَّهْوُ فِي النَّافِلَةِ كَالسَّهْوِ فِي الْفَرِيضَةِ إِلَّا فِي سِتِّ مَسَائِلَ : الْفَاتِحَةِ وَالسُّورَةِ وَالسِّرِّ وَالْجَهْرِ وَزِيَادَةِ رَكْعَةٍ وَنِسْيَانِ بَعْضِ الْأَرْكَانِ إِنْ طَالَ

الأي ست مسائل أي إن حكم السهو في النافلة حكم السهو في الفريضة فمن سها في النافلة بزيادة يسيرة سواء كانت من غير أقوال الصلاة كالترك أو كانت من جنس أفعال الصلاة كالركوع والسجود فليسجد للسهو سجدتين بعد السلام. وخالف ابن سيرين وغيره فقال أنه لا سجود في النافلة والدليل على طلبه في النافلة قوله <sup>فيها</sup> لكل سهو سجدتان. والحاصل أن النافلة كالفريضة إلا في خمس مسائل فليس حكم النافلة فيها كالفريضة وزاد للصنف مثله سادسة وهي قوله الفاتحة ولم أر هذه الزيادة لغيره بعد البحث عنها وحاصلة المسائل التي تنوق بها النافلة الفريضة بانضمام زيادة الصنف إليها (الفاتحة والسورة والجهر

زيادة ركعة ونسيان بعض الاركان ان طالع فمن نسي الفاتحة في النافلة وتذكر بعد  
 الركوع تمادى وسجد قبل السلام بخلاف الفريضة فانه يلغى الركعة ويريد  
 اخرى ويتمادى ويكون سجوده كما ذكرنا في تارك السجود ( هذه احدى المسائل  
 التي تفارق فيها النافلة الفريضة . وصورتها رجل احرم بركعتين ثم سها عن قراءة  
 الفاتحة ولم يتذكر الا بعد الركوع فانه يتمادى على صلاته ويجبر هذا التقصير  
 بسبب ترك قراءة الفاتحة بالسجود قبل السلام ولو حصل منه ذلك السهو بعينه  
 في الفريضة لم يكن الحكم كذلك بل اذا سها عن قراءة الفاتحة في الفريضة ولم يتذكر  
 الا بعد ان عقد الركوع فانه يتمادى ( ٧٥ ) على صلاته ويأتي بركعة

اخرى مكان الركعة التي  
 تطرق اليها الخلل بسبب ترك  
 قراءة الفاتحة منها ويكون  
 سجوده بعد السلام ان كانت  
 الركعة الملقاة غير الاوليين  
 ( ومن نسي السورة او جهر  
 او أسر في النافلة وتذكر  
 بعد الركوع تمادى ولا سجود  
 عليه بخلاف الفريضة ) حتى  
 لا يعد ترك شيء من هذه  
 الاشياء نقصا في النافلة حتى  
 يجبر بالسجود بل اذا سها عن  
 قراءة السورة او السر او الجهر  
 في النافلة ولم يتذكر الا بعد ان

فَمَنْ نَسِيَ الْفَاتِحَةَ فِي النَّافِلَةِ وَتَذَكَّرَ بَعْدَ  
 الرُّكُوعِ تَمَادَى وَسَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ  
 بِخِلَافِ الْفَرِيضَةِ فَإِنَّهُ يُلْغِي تِلْكَ الرُّكْعَةَ  
 وَيَزِيدُ أُخْرَى وَيَتَمَادَى وَيَكُونُ سُجُودُهُ  
 كَمَا ذَكَرْنَا فِي تَارِكِ السُّجُودِ وَمَنْ نَسِيَ  
 السُّورَةَ أَوْ الْجَهْرَ أَوِ السِّرَّ فِي النَّافِلَةِ وَتَذَكَّرَ  
 بَعْدَ الرُّكُوعِ تَمَادَى وَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ  
 الْفَرِيضَةِ وَمَنْ قَامَ إِلَى ثَالِثَةٍ فِي النَّافِلَةِ فَإِنْ

عقد الركوع فانه يتمادى على صلاته وبسمها ولا شيء عليه بخلاف ما اذا تركوا احدا من  
 هذه الاشياء الثلاثة في الفريضة سهوا ولم يتذكر الا بعد عقد الركوع فانه يتمادى على صلاته  
 وبسمها ولكن يسن له السجود مع مراعاة مكانة من كونه قبل او بعد يسأل  
 حسب ما يقتضيه المتروك من التفصيل الذي تقدم في السنن فان  
 كان المتروك يقتضي السجود قبل السلام سجد قبل . وان  
 كان يقتضي السجود بعد سجد بعد ( ومن قام الى ثالثة في النافلة ، فان

تذكر قبل عقد الركوع رجع وسجد بعد السلام وان عقد الثالثة تمادى وزاد الرابعة  
 وسجد بعد السلام بخلاف الفريضة فانه يرجع متى ذكر وسجد بعد السلام (اي  
 حكم من كان في صلاة النافلة اذا قام الى نافلة دائر بين امرين: اما ان يتذكر قبل عقد  
 ركوع الثالثة او بعد ان عقد ركوعها فان تذكر قبل الركوع فانه يرجع الى الجلوس  
 ويسلم ويسجد بعد السلام لهذه الزيادة وان تذكر بعد ان عقد ركوع الركعة الثالثة  
 فلا يرجع بل يتعادى على صلاته ويضم لها ركعة رابعة ويسجد قبل السلام لنقص  
 السلام من اثنين ولا كذلك في الفريضة (٧٦) بل متى قام الى ركعة زائدة فانه

يرجع الى صلاته مطلقا سواء  
 تذكر بعد عقد ركوع الركعة  
 التي زادها او قبل عقد ركوعها  
 فلو تمادى وتم الركعة الزائدة  
 بطلت صلاته واذا فعل ما امر  
 به من الرجوع الى صلاته مطلقا  
 ولو بعد انعقاد الركعة الزائدة  
 فانه يسجد بعد السلام (ومن  
 نسي ركنا من النافلة كالركوع  
 او السجود ولم يتذكر حتى سلم  
 وطال فلا إعادة عليه بخلاف  
 الفريضة فانه يعيدها ابدا) اي  
 ان حكم النافلة اذا سعى عن  
 ركن منها كالركوع والسجود  
 ولم يتذكر حتى سلم وطال فلا  
 إعادة عليه بخلاف ما اذا سها

تَذَكَّرَ قَبْلَ الرُّكُوعِ رَجَعَ وَسَجَدَ بَعْدَ  
 السَّلَامِ وَإِنْ عَقَّدَ الثَّالِثَةَ تَمَادَى وَزَادَ الرَّابِعَةَ  
 وَسَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ بِخِلَافِ الْفَرِيضَةِ فَإِنَّهُ  
 يَرْجِعُ مَتَى مَا ذَكَرَ وَيَسْجُدُ بَعْدَ السَّلَامِ  
 وَمَنْ نَسِيَ رُكْنًا مِنَ النَّافِلَةِ كَالرُّكُوعِ  
 أَوْ السُّجُودِ وَلَمْ يَتَذَكَّرْ حَتَّى سَلَّمَ وَطَالَ  
 فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْفَرِيضَةِ فَإِنَّهُ يُعِيدُهَا  
 أَبَدًا وَمَنْ قَطَعَ النَّافِلَةَ عَامِدًا أَوْ تَرَكَ مِنْهَا  
 رُكْعَةً أَوْ سَجْدَةً عَامِدًا أَعَادَهَا أَبَدًا وَمَنْ

عن ركن من الفريضة ولم يتذكر حتى سلم وطال فانه ملزوم باعادتها ابدا ولا تسقط  
 عنه بحال من الاحوال (ومن قطع النافلة عامدا او ترك منها ركعة او سجدة عامدا  
 اعادها ابدا) بناء على ان التوافق تلزم بالشروع فمن شرع فيها لزمته فاذا افسدها  
 باخلال ركن منها عمدا او تعمد قطعها لزمه ان ياتي بيدها لوجوبها عليه وجوب  
 القرائن بمجرد الشروع فيها لانه لزم نفسه بها ولا تبرأ ذمته الا بفعلها صحيحة (ومن

تهدي في صلاته فلا شيء عليه الا ان ينطق بحروف) فاذا ظهر منه حروف صار حكمه حكم الكلام يطل عمده ويقتصر سهوه الا انه يسجد بعد السلام (واذا سها الامام بنقص او زيادة سبح له المأموم) قال مالك ولا بأس بالسبح في الصلاة للرجال والنساء دليله من السنة قوله صلى الله عليه وسلم (من نابه شيء (٧٧) في صلاته فليسبح) وهو

مذهب المدونة ان النساء يسبحن ولا يصفقن (واذا قام امامك من ركعتين فسبح به فان فارق الارض فاتبعه) يعني ان الامام اذا قام من ركعتين: اي تزحزح للقيام قبل ان يجلس فانه يسبح به من خلفه فان تذكر ورجع قبل ان يفارق الارض بيديه وركبته فالامر ظاهر وان لم يتذكر حتى استقل قائما لم يرجع ويتبعه من خلفه ويسجد قبل السلام (وان جلس في غير محل الجلوس كما اذا جلس في الاولى او الثالثة فان المأموم لا يوافق على هذا الجلوس اذ هو لم يشرع في هذا المحل ويؤمر بالقيام ويسبح للامام لعله يتذكر (وان سجد واحدة وترك الثانية فسبح به ولا تم

تتهدي في الصلاة فلا شيء عليه إلا أن ينطق بحرف وإذا سها الإمام بنقص أو زيادة سبح به المأموم وإذا قام إمامك من ركعتين فسبح به فإن فارق الأرض فاتبعوا إن جلس في الأولى أو في الثالثة فقم ولا تجلس معه وإن سجدوا واحدة وترك الثانية فسبح به ولا تقم معه إلا أن تخاف عقد ركوعه فاتبعه ولا تجلس بعد ذلك معه إلا في ثانية ولا في رابعة فإذا سلم فزد ركعة أخرى بدلا من الركعة التي أقيمتها بآنياء وتسجد قبل السلام فإن كنتم جماعة فالأفضل لكم أن تقدموا واحدا يتم بكم

الا ان تخاف عقد ركوعه فاتبعه ولا تجلس بعد ذلك معه لا في الثالثة ولا في رابعة فاذا سلم فزد ركعة اخرى بدلا من الركعة التي أقيمتها بآنياء وتسجد قبل السلام فان كنتم جماعة فالأفضل لكم ان تقدموا واحدا يتم بكم) اي من خلف



الامام اذا سجد الامام احدى السجدين وترك الاخرى انه يسبح به فاذا تذكر ورجع الى السجدة الثانية فالامر ظاهر وان لم يرجع واستمر على صلاته فلا يتبعه المأمور ولا يقم معه في كل حال الا اذا خاف عقد ركوعه فانه يتبعه ولكن لا يجلس معه في ثانية على حسب اعتقاده بل يستمر على قيامه ولا في رابعة على حسب اعتقاده اي فاذا قرع الامام من صلاته بان سلم منها كنت مطالبا بزيادة ركعة بدل الركعة التي فيها نقصها بترك احدى السجدين منها ويحكون في ركعة البدل بانها في الاقوال والافعال وتسجد قبل السلام . والافضل لمن نائم هذا الامر اذا كانوا جماعة ان يقدموا واحدا منهم بعد سلام الامام ليتسم بهم الصلاة ( واذا زاد الامام سجدة نالت فسبح به ولا تسجد معه ) لا يقال ( ٧٨ ) يلزم على ترك السجود معه مخالفة

ونحن مأمورون باتباعه لانا نقول ان الامر باتباعه في غير ما اخطا فيه وهذا بين الخطا قالوا يجب اذا مخالفته . غاية الامر انا نسبح به فان رجع فالامر ظاهر والا فلا يتبعه ( واذا قام الامام الى خامسة تبعه من يتقن موجبها او شك فيه وجلس من يتقن زيادتها فان جلس الاول وقام الثاني بطلت صلاته

فان جلس الاول وقام الثاني بطلت صلاته ) يعني ان الامام اذا قام لرائدة كخامسة في رابعة او رابعة في ثلثية او ثلثية في ثنائية فعمومه على جميع اقسام متيقن انتفاء تلك الركعة ومتيقن موجبها لعلمه بطلان احدى الاربع بوجه وجوه البطلان وظان الموجب وظان عدمه وشك في الموجب فمتيقن انتفاء الموجب بالاعتقاد الجازم لكمال صلاته وصلاة امامه يجلس وجوبا ويسبح فان لم يفقه بعضهم . واما من يتقن نبوت الموجب او ظنه او توهمه او شك فيه فانه يجب في هذه الاحوال الاربعة ان يتبعه في قيامه وجوبا فان خلف من امر بالجلوس تبعه عمدا او جلس من امر بالقيام عمدا بطلت صلاة كل ان لم يتبين ان ما فعلوا المخالفة موافق لما في نفس الامر اما ان تبين لمن حكمه القيام فجلس موافقة

لما في نفس الامر بان نيين له وللإمام عدم موجب وزيادة (تلك الركعة فقال الخطاب  
الظاهر صحة صلاته ولا تضره لمخالفة ولم ينص على هذا الخطاب ، وأما من حكمه  
الجلوس فقام عمداً ثم تبين ان الإمام قسام لموجب فان صلاته تصح عند ابن السوار  
واختار اللخمي البطلان وأما من حكمه الجلوس ليقفه انتفاء الموجب فقام سهواً لا يبطل  
صلاته ولكنه بعد الركعة اذا تبين له خطأ يقينه ولا تجزئه ركعة السهو على أصل المشهور  
وكذا لا تبطل صلاة من حكمه القيام فجلس سهواً لكن يأتي الجالس سهواً عما امر  
به من اتباع الإمام بركة اذا ( ٧٩ ) استمر على اعتقاده ذلك ( وإذا سلم

الإمام قبل كمال الصلاة سبّح به  
من خلفه فان صدقه كمل صلاته  
وسجد بعد السلام وان شك  
في خبره سأل عدلين وجازلها  
الكلام في ذلك وان يقن الكمال  
عمل على يقينه وترك العدلين  
الا ان يكثر الناس خلفه فيترك  
يقينه ويرجع اليهم ( حكم من  
سلم من صلاته قبل الكمال  
معتقداً الكمال اذ لو سلم وهو  
على غير يقين من كمالها لطلب  
بمجرد السلام انه يسبّح لعمن

وَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ قَبْلَ كَمَالِ الصَّلَاةِ سَبَّحَ  
بِهِ مَنْ خَلْفَهُ فَإِنْ صَدَّقَهُ كَمَلَ صَلَاتُهُ  
وَسَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ ، وَإِنْ شَكَّ فِي خَبَرِهِ  
سَأَلَ عَدْلَيْنِ وَجَازَ لَهَا الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ ،  
وَإِنْ تَيَقَّنَ الْكَمَالَ عَمَلَ عَلَى يَقِينِهِ  
وَتَرَكَ الْعَدْلَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكْثُرَ النَّاسُ  
خَلْفَهُ فَيَتْرَكَ يَقِينَهُ وَيَرْجِعَ إِلَيْهِمْ .

خلفه فان صدقه كمل صلاته وسجد بعد السلام وأما ان شك في خبر من أخبره  
فانه يسأل عدلين فان أخبراه بانهم تقص من صلاته ركعة مثلاً رجع الى قولهما ان  
يتقن صدقهما او شك في ذلك فان لم يتقن صدقهما او يشك فيه بل يتيقن خلاله ما  
أخبراه به فلا يرجع اليهما بل يبنى على ما يقينه من الاتصام ويكون الواجب عليهما  
انتماء ما بقي عليهما اذ اذا او بإمام هذا اذا أخبره عدلان وأما اذا كثر المخبرون له جداً  
بحيث يقيد خبرهم العلم الضروري فانه يرجع اليهم ولو يتيقن خلاف ما أخبروه به والله اعلم

# فهرس

صفحة	صفحة
٢٩ فصل في الحبس	٢ خطبة المؤلف وما يجب على المكلف
٣١ فصل في النفاس	١١ فصل في الطهارة
٣٢ فصل في الاوقات	١٢ فصل اذا تحينت النجاسة الخ
٣٥ فصل في شروط الصلاة	١٣ فصل في فرائض الوضوء
٣٦ فصل في فرائض الصلاة	١٧ فصل نوافض الوضوء
٣٨ فصل للصلاة نور عظيم	١٩ فصل لا يحل لغير المتوضي صلاة
٤٨ فصل للصلاة المفروضة سبعة احوال	٢٠ فصل يجب الغسل من ثلاثة اشياء
٥١ فصل يجب قضاء ما في الذمة من	٢١ فصل فرائض الغسل
الصلوات	٢٣ فصل في بيان ما يحل للجنب
٥٣ باب في السهو	٢٤ فصل في التيمم

رقم الإيداع بدار الكتب

٢٠٠٥ / ٩٢٤٤

